

العدد

٨

مكتبة المعارف السياسية

سوباكين

الماركسية - اللينينية

حول مسائل

الحرب والسلام

دار التقدم





مكتبة المعارف السياسية  
العدد ٨

سوباكين

الماركسية-اللينينية  
حول مسائل  
الحرب والسلام

موسكو

ترجمة الدكتور فهد كم نقش

Библиотека политических знаний

Выпуск 8

Собакин В.

МАРКСИЗМ-ЛЕНИНИЗМ О ПРОБЛЕМАХ  
ВОЙНЫ И МИРА

*На арабском языке*

© Издательство «Прогресс», 1982 г.

© الترجمة الى اللغة العربية ، دار التقدم ، ١٩٨٦  
طبع في الاتحاد السوفيتي

C  $\frac{0302030105-672}{014(01)-85}$  217-86

ان اكبر مظهر لتجلى  
الديمقراطية هو موقفها  
من المسألة الاساسية  
حول الحرب والسلام .  
لينين

## ١- اسباب الحروب : المزعومة منها والحقيقية

منذ ان ظهرت الدول الى الوجود يطفح تاريخ علاقاتها المتبادلة باصطدامات عسكرية وحروب . ولقد ذكر مؤلف امريكى فى كتاب صدر فى الاربعينات انه فى خلال السنوات الـ ٣٣٥٧ المنصرمة لم تتذوق البشرية طعم السلام الا خلال ٢٥٧ سنة ، فيما كانت بقية السنوات الـ ٣١٠٠ كلها حروبا \* . وكان الكثيرون ممن حاولوا فهم مغزى التاريخ وادراك سنن حياة المجتمع البشرى يتوصلون الى استنتاج متشائم بان الحرب ، كظاهرة اجتماعية ، لا يمكن تجنبها وانها ظاهرة طبيعية فى العلاقات بين البلدان والشعوب .

بل واكثر من ذلك فقد وجد ويوجد حتى الآن بين الفلاسفة والنظرين والساسة من يعتقد ان الحرب على الرغم من كل ضراوتها وطابعها التدميرى ليست شرا ، بل انما خير للبشرية . وكانت الدول الاستغلالية ، ولا تزال ، تستخدم هذه النظريات فى سياستها ، ولا سيما فى عهد الامبريالية ، كتبرئة ايدولوجية لممارستها

---

\* انظر : L. L. Bernard. War and Its Causes, Henry Holt and Company. N. Y., 1944.

التوسعية وتبريرا للحروب العدوانية الاغتصابية التي توصف «كمحرك» لتقدم البشرية .  
لقد وجدت هذه الآراء ابرز تعبير عنها في العقيدة والسياسة التبريريتين للنازية الهتلرية التي لم تكتف باعلان ان الحرب نافعة وضرورية ، بل جعلت الحرب وسيلة عملية لآبادة شعوب بكاملها . وحاولت الدولة النازية ان تنفذ عمليا ابان الحرب العالمية الثانية تلك المهمة الهمجية . الا ان المآثرة البطولية للشعوب المحبة للحرية ، وفي مقدمتها شعوب الاتحاد السوفيتي التي كلفتها الحرب ضحايا لاتحصى ، انقذت البشرية من الاستعباد وساعدت شعوبا كثيرة على تفادي هلاكها المحتوم .

وقد يبدو ان العبر المبررة للحرب العالمية الثانية ستضع حدا الى الابد لمحاولات تصوير الحرب كوسيلة من وسائل حل مشاكل البشرية . لاسيما وانه في ظروف التعقيد المتواصل للأسلحة النووية الصاروخية وكذلك الأسلحة التقليدية وازدياد كميتها في العالم فان الحرب المقبلة اذا وقعت فعلا قد تسفر عن عواقب تتضاءل امامها افزع عواقب الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك هناك بين قيادات بعض الدول اناس ينطلقون في سياستهم من احتمال وقوع الحرب النووية الحرارية العالمية ، اعتقادا منهم بان الاحاديث عن فظاعة تلك الحرب فيها كثير من المبالغة .

وتنطلق من هذا الموقف مثلا نظرية الانتصار في الحرب النووية «المحدودة» بواسطة الضربة النووية المسبقة . تلك النظرية التي تقوم عليها استراتيجيات

الولايات المتحدة وحلف الناتو (حلف شمالى الاطلسى) .  
ويحظى بدلالته فى هذا الصدد ما حدث فى الدورة  
السادسة والثلاثين للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة  
حين طرح على التصويت فى ٩ كانون الاول (ديسمبر)  
عام ١٩٨١ مشروع البيان حول درء الكارثة النووية  
والذى وضع بمبادرة الاتحاد السوفيتى . فقد طالب  
البيان بتحريم استخدام الاسلحة النووية والحرب  
النووية ، واعلن ان الدول والشخصيات القيادية فى  
الدول ، التى تبادى باستخدام الاسلحة النووية انما  
ترتكب اشنع جريمة ضد البشرية . واكد البيان ان اية  
نظريات تقبل بالمبادأة باستخدام الاسلحة النووية  
تتناهى مع الاخلاق البشرية . وقد اقرت الجمعية العامة  
هذا البيان بالغالبية الساحقة من اصوات الدول  
الاعضاء . ولم يمتنع عن تأييد هذا البيان سوى الولايات  
المتحدة واقرب حلفائها العسكريين والسياسيين .

فى معرض الحديث عن النظريات حول منشأ الحروب  
واسبابها ، سواء النظريات غير الماركسية او التى ظهرت  
قبل ظهور الماركسية ، فان القليلين جدا من اصحابها  
قد تجاسروا ويتجاسرون على الاعلان ان الحروب نافعة  
وضرورية للمجتمع البشرى . فغالبية النظريين الذين  
يخدمون مصالح الطبقات الاستغلالية قد فهموا  
ويفهمون ، من جهة ، ان الحرب لا تتمتع باية جاذبية  
بالنسبة لمعظم الناس ، وانما تثير شعور النفور  
والهلع . وهذا امر طبيعى لان من يستشهد فى المعارك  
هم الجنود اى العمال والفلاحون المرتدون الالبسة  
العسكرية ، فيما تموت افراد عائلاتهم فى المؤخرة من

القصف والجوع والامراض التي تحملها الحرب . ومن جهة اخرى يحاول الفلاسفة والنظريون ممن يخدمون الطبقات الاستغلالية اقناع الجماهير الشعبية بانه لا خيار امامها سوى القبول بحتمية الحروب . وبذلك فقد اكتسبت الحروب ابعادا وطابعا اصبحت معها تتطلب مشاركة الشعب باسره فيها ، الامر الذي تعجز الطبقات الحاكمة عن ضمانه بدون تحضير ايدولوجى مناسب . وقد اسفر هذان الاعتباران عن ظهور نظريات تعترف بان الحرب شر ، ولكنه شر لا مفر منه ولا يمكن تجنبه . اما بعض هذه النظريات ، الاكثر خبثا ، فتصور الامر وكأن الحروب هى شر يلزم الانسان والجنس البشرى عموما بحكم طبيعته .

يدخل فى عداد هذه النظريات بالدرجة الاولى ما يسمى «بالنظرية السيكلولوجية» لنشوء الحروب . وهى تنطلق من ان السعى الى العنف والتعطش لآبادة ابناء الجنس البشرى هما سمتان فطريتان لنفسية الانسان لا يمكن ازالتهما . ولقد عبر عن هذه الموضوعات بوضوح ، على سبيل المثال ، الفيلسوف الالماني الغربى كارل ياسبرس الذى زعم ان «منشأ الحرب يكمن فى اعماق الوجود البشرى الذى لا يمكن ادراك كنهه بصورة كافية لا انطلاقا من خصائص طبع الناس ولا من النزاعات القائمة بين الناس او الجماعات من البشر والتي ليست قابلة موضوعيا للحل» \* .

---

Karl Jaspers. Rechenschaft und Ausblick. R. Piper \*  
and Co. Verlag, München, 1951, s. 300.



وبموجب وجهة النظر هذه تكمن اسباب الحروب في مجال غرائز الانسان اللاشعورية التي لا تخضع لرقابة العقل ولا يطالها التحليل العلمى ، والا هم من ذلك انها تلازم الانسان مدى حياته وغير قابلة للاستئصال .. وبما ان الامر كذلك ، فان كل المحاولات لتفهم طبيعة الحرب والقضاء على اسباب نشوئها محكوم عليها بالفشل مسبقا . وعليه فمن غير المعقول القاء المسؤولية عن اشعال نيران الحروب على اى نظام اجتماعى او طبقة محددة فى المجتمع لان المسئول الاول عن الحروب هو الانسان او الشعوب كمجموعة من البشر المتعطشين «للعراك» بحكم طبيعتهم .

وتدخل فى نطاق «النظرية السيكلولوجية» عن الحروب نظرية الداروينية الاجتماعية التى تطبق بصورة ميكانيكية على المجتمع البشرى قانون الانتقاء الطبيعى ، قانون بقاء الافراد والانواع الحية الاكثر قدرة على التكيف . وبموجب هذه النظرية تنقسم الشعوب والدول الى قوية وضعيفة ، الى مهياة للتكيف وبالتالى للوجود فى الظروف المعقدة للعالم المعاصر ، وغير قادرة على ذلك ، اما الحرب فليست سوى الوسيلة الوحيدة لاختبار هذه القدرة لدى شعب او دولة ما .

وتقود الداروينية الاجتماعية مباشرة الى العنصرية التى تعتبر العروق غير متساوية من الاصل ، بحيث تتفوق بعضها على بعضها الآخر ، مما يجعل من حق وحتى واجب العروق «العليا» (وغالبا العرق «الاعلى» الواحد) القضاء على العروق «المنحلة» او على الاقل استعبادها . ومن البديهي ان العنصريين يعتبرون الحرب الوسيلة

الوحيدة «لتنقية» الجنس البشرى وتطهيره من العروق «المنحطة» . والنظرية العنصرية تصرف وعى الجماهير الشعبية ، حتى اكثر من النظرية السيكولوجية او نظرية الداروينية الاجتماعية ، عن الاسباب الحقيقية لنشوب الحروب ، اذ تبتغى ان ترسخ في اذهان بعض العروق والشعوب الشعور بتفوقها ، وتغرس فيها فكرة ان واجبها ورسالتها التاريخية تتلخص في القضاء على الشعوب الاخرى واستعبادها .

ولا تقل رجعية عن ذلك ، النظرية المالتوسية . ولقد استمدت تسميتها من اسم مؤسسها مالتوس الاقتصادي الانكليزي من القرن الثامن عشر ، الذى زعم ان جميع مصائب البشرية تأتى من ان عدد الناس على الارض يزداد بسرعة تسبق كثيرا نمو انتاج وسائل معيشتهم . ويستخلص مالتوس نفسه واتباعه المعاصرون من هذه المقدمة الخاطئة استنتاجا لا يقل خطأ بحتمية فيض السكان على الارض بحيث يتكون هناك باستمرار ما يسمونه بالفائض البشرى . ومن هنا يتوصلون الى الاستنتاج بان الاوبئة والمجاعة وبالتالي الحروب هى ضوابط طبيعية وحتمية تزيل من حين الى آخر «الكمية الزائدة» من البشر . ويشدد المالتوسيون المعاصرون بصورة خاصة على ان الذنب في ظهور الفائض السكانى يقع على عاتق شعوب البلدان النامية حيث ازدياد السكان فيها اعلى مما هو فى البلدان «المتحضرة» فى اوربا الغربية وامريكا الشمالية .

وتزعم النظريات المالتوسية المعاصرة ، ان سبب التخلف الاقتصادى للكثير من البلدان النامية لا يكمن

في ماضيها الاستعماري حين كانت عرضة للنهب والاضطهاد من قبل المتروبولات «المتحضرة» ، بل هو في السلوك «غير الحكيم» لشعوب هذه البلدان نفسها و«قدرتها المفرطة على الانجاب» . والهدف من كل ذلك هو اقناع الشعوب بالحتمية القدرية للحروب وبطلان الآمال بإمكانية درئها .

ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنصرية والمالتوسية النظرية الجيوسياسية عن منشأ الحرب . وهي تنطلق من الموضوعة القائلة ان الدول ، ولاسيما المكتظة بالسكان ، هي اشبه بالعضويات البيولوجية ويجب عليها اما ان تنمو وتوسع على حساب اراضي البلدان الاخرى ، واما ان تزول . ويستخلصون من هنا استنتاجا بان السعي لاغتصاب اراضي الآخرين لا ينجم عن السمات المميزة لنظام الدولة الاجتماعي وليس عن سياستها ، بل عن وضعها الجغرافي والتناسب بين مساحة اراضيها وعدد سكانها . والحروب ، من وجهة النظر الجيوسياسية ، ما هي سوى وسيلة ضرورية لتأمين «المجال الحيوي» من اجل الفائض السكاني .

في القرن العشرين ظهرت نظرية اخرى عن منشأ الحروب تزعم ان الحروب هي عاقبة حتمية لوجود الامم والدول المستقلة . وعلى حد زعم هذه النظرية فان سيادة واستقلالية الدول تجاه بعضها البعض ، وعدم وجود سلطة اعلى تسيطر على الدول جميعا وتحكم علاقاتها ، تؤدي بالضرورة الى الفوضى في العالم والى تصادم مصالح الامم المختلفة والتناقضات فيما بينها التي لايمكن حلها الا بالحروب .

وما اكثر الامور التي كانوا يعزون اليها السبب الحقيقي للنزاعات العسكرية بين الدول ! فعلى سبيل المثال اعتبروا ان السبب الاول للحروب يكمن في عدم كفاءة رجالات الدول وسوء اطلاعهم وقصر بصرهم السياسي . وجرى التأكيد على ان الحرب تولدها الغطرسات الشخصية لاولئك الذين يتولون مقاليد الحكم في الدول ، وسوء التفاهم بين المسؤولين السياسيين في الدول المختلفة ، وعدم قدرتهم او عدم رغبتهم في التقييم الصائب للحقوق والمصالح المشروعة للدول والتوصل على هذا الاساس الى اتفاق معقول ، الامر الذي كان يعفيهم من اللجوء الى القوة العسكرية . وكان انصار مثل هذه النظريات يعتقدون ان في امكانهم تجنب الحروب بسهولة ، اذ كان الامر لا يحتاج في رأيهم سوى الى ايجاد اناس اكفاء عاقلين شرفاء وواسعي الاطلاع وطيبى القلوب يتولون الحكم السياسى في الدول ، وباستطاعتهم دوما ان يجدوا اسلوبا للخروج من اعقد الاوضاع مرفوعى الرأس دون تعكير السلام والعلاقات الطيبة مع امثالهم من الحكام في الدول الاخرى .

وعلى مدى تاريخ العلاقات الدولية انتشرت على نطاق واسع ولا تزال منتشرة حتى الآن مزاعم تقول ان سبب الحروب الرئيسى يكمن في عدم كمال الاشكال التنظيمية لهذه العلاقات . ولقد اسفرت هذه الآراء عن ولادة مباحث لا حصر لعددتها حول «سلام ابدى» وكان اصحابها يضعون مشاريع متنوعة لمنظمات دولية ومحاكم دولية ومؤتمرات عالمية وسواء من المؤسسات القادرة

حسب رأيهم على اقامة حواجز منيعة على طريق الحروب .  
يجب القول ان كثيرين من الناس لا يزالون يعتقدون  
حتى الآن ان القضاء على الحروب امر في منتهى البساطة  
ولا يحتاج سوى الى الاتفاق بين الدول على تقديم  
خلافاتها ونزاعاتها الى منظمة دولية لتتولى حلها ، وتتخذ  
بغالبية الاصوات قراراتها الالزامية بالنسبة للدول  
المتنازعة .

ليس ثمة اى شك في ان السمات الشخصية للقادة  
السياسيين والاشكال التنظيمية للعلاقات الدولية تحظى  
بقدر معين من الاهمية ، بل وتحظى في بعض الاحيان  
بالاهمية الحاسمة ، بالنسبة لنجاح او اخفاق الجهود  
التي تبذل لدرء هذا النزاع العسكرى او ذاك . وبهذا  
المعنى فتحسين وسائل الحل السلمى للمشاكل الدولية  
وزيادة فعاليتها امر مفيد وضرورى . كما يلعب سلوك  
قادة الدول دورا كبيرا في معالجة القضايا الدولية ولا  
سيما في الظروف المعقدة او حتى المتأزمة .

ولذلك فالحق الى جانب اولئك الذين يؤكدون على  
اهمية جميع هذه الاعتبارات في قضية درء الحروب .  
ولكنهم مخطئون في انهم يرون فيها السبب الاساسى ،  
بل وربما الوحيد ، لنشوب الصدامات العسكرية بين  
الدول .

ان الماركسية اللينينية وحدها ، اذ اكتشفت السنن  
الموضوعية لتطور المجتمع البشرى ، اشارت الى تلك  
منها التى تحكم نشوب الحروب والتى تشكل سببها  
الحقيقى الاول ، ولقد اظهرت الماركسية اللينينية  
امكانية النضال ، ليس الوهمى ، بل الفعلى والفعال ضد

الحروب . وحددت النظرية الثورية للبروليتاريا تلك القوى الاجتماعية وتلك الوسائل التي يمكن بواسطتها استئصال اعمق اسباب الحروب ، ويمكن استبعاد الحرب ذاتها من حياة المجتمع البشرى ..

وبحكم القوانين الموضوعية لتطور المجتمع البشرى ، فقد وجد نفسه في مرحلة معينة من تطوره منقسما الى طبقات متضادة من حيث علاقتها بوسائل الانتاج . فهناك طبقة تملك وسائل الانتاج ، وطبقة اخرى تخلق الخيرات المادية دون ان تملك وسائل الانتاج . واتقسام المجتمع الى طبقات ذات مصالح متناحرة لا تقبل المهادنة هو الذي خلق الحروب التي تعتبر مرافقا دائما لجميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القائمة على الاستغلال .

ومن وجهة نظر الماركسية اللينينية فان النظام الاقتصادي للمجتمع وما يتولد عنه في المجتمعات الاستغلالية من علاقات وتناقضات بين الطبقات ، يجد انعكاسه في السياسة . وكتب لينين : «ان السياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد . .» وان «السياسة هي علاقة بين الطبقات» \* . وتتخذ السياسة شكل نشاطات الاحزاب السياسية والحكومات والدول وقادتها . الا ان مضمون السياسة يتحدد في نهاية المطاف بالمصالح الجذرية لطبقة معينة في المجتمع . وطالما بقيت السلطة السياسية في ايدي طبقة معينة فانها تستخدمها لحماية الاسس الاقتصادية لسيطرتها . لذلك فالصراع من اجل

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢٧٨ ، المجلد ٤٣ ، ص ٧٢ .

السلطة السياسية هو اهم ميدان للصراع بين الطبقات  
تتقرر في سياقه مسألة قدرة النظام الاقصادى القائم  
على البقاء وتعزيز دعائمه وتوطيد طراز الدولة الذى  
يناسبه ، او سقوط هذا النظام وانتقال السلطة  
السياسية الى ايدى طبقة اخرى .

ان سياسة الطبقات والدول تنفذ اما بالوسائل  
السلمية واما بوسائل العنف . والحرب هى احدى هذه  
الوسائل . كتب لينين : «ان الموضوع الاساسية  
للدالكتيك . . . تطبيقا على الحروب ، تقول «ان الحرب  
هى مجرد استمرار للسياسة بوسائل اخرى» (اى  
بوسائل العنف) . . . وتلك كانت دائما وجهة نظر  
ماركس وانجلس اللذين اعتبرا كل حرب كاستمرار  
لسياسة الدول المعنية ، ذات المصلحة ، - وسياسة  
شتى الطبقات داخل هذه الدول - فى فترة معينة» \* .  
«ان كل حرب ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسى  
الذى تنبثق عنه» \* \* .

وهنا لا بد من الاخذ بالاعتبار ان الحرب تعتبر  
استمرارا ليس فقط للسياسة الخارجية للدولة ، بل  
ولسياستها الداخلية ايضا وللعلاقات بين الطبقات داخل  
الدولة . «ان فصل «السياسة الخارجية» عن السياسة  
على العموم او بالاحرى معارضة السياسة الخارجية  
للسياسة الداخلية هى ، فكرة خاطئة فى اساسها ، فكرة

---

\* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ،  
ص ٣٠٤-٣٠٥ ، دار التقدم ، موسكو .  
\* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٧٩ .

غير ماركسية وغير علمية» \* . فالسياسة تعبر عن المصالح الجذرية للطبقة السائدة في الدولة المعينة . وما العلاقات الدولية او الشؤون الداخلية سوى مجالين للسياسة الواحدة من وجهة النظر الطبقيّة . والسياسة الداخلية انما تعبر مباشرة عن الطبيعة الطبقيّة للدولة وتؤثر في نهاية المطاف تأثيرا حاسما على اتجاه سياستها الخارجية وتحدد الاتجاه الرئيسى لهذه السياسة . لذلك فان كل المجتمعات الاستغلالية ، التى يتحدد جوهر العلاقات بين طبقاتها القائمة بسيطرة بعضها وخضوع بعضها الاخر ، تنقل هذه العلاقات الى مجال السياسة الخارجية مولدة بذلك الحروب كاستمرار طبيعى وحتمى لمثل هذه السياسة . واكد لينين ان الحروب هى مرافق حتمى لا يمكن تجنبه لاية سيطرة طبقيّة على العموم .

مع انتقال الرأسمالية الى المرحلة الامبريالية اكتسبت مسألة الحرب والسلام ، وامكانية درء الحروب ، حدة خاصة وازدادت اهمية اكثر من اى وقت كان . ويعزى ذلك الى ان طبيعة النظام الرأسمالى القائمة على العنف والقهر اكتسبت في هذه المرحلة اشكالا اكثر عدوانية ، مما ادى بالتالى الى ازدياد دور الحروب في سياسة الدول الامبريالية ، حيث اصبحت الحروب حقا لا مفر منها ، كما اصبحت ابعادها وعواقبها التدميرية غير قابلة للمقارنة مع ابعاد وعواقب حروب العهود السابقة .

في معرض تحليل خصائص تطور الرأسمالية في

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٦ ، ص ١٧٣ .



مرحلتها الامبريالية اشار لينين الى علائقها الاساسية الخمس التالية : «١) تمركز الانتاج والراسمال تمركزا بلغ في تطوره حدا من العلو ادى الى نشوء الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية ، (٢) اندماج الراسمال المصرفي في الراسمال الصناعي ونشوء الطغمة المالية على اساس هذا «الراسمال المالي» ، (٣) تصدير الراسمال ، خلافا لتصدير البضائع ، يكتسب اهمية في منتهى الخطورة ، (٤) تتشكل اتحادات احتكارية عالمية للرأسماليين وتشرع بتقسيم العالم ، (٥) ينتهي تقاسم العالم اقليمياً فيما بين كبريات الدول الرأسمالية» \* .

ان جميع هذه السمات الموضوعية المميزة للامبريالية قد زادت الى حد كبير النزعات العسكرية العدوانية في سياسة الدول الامبريالية . واكد لينين ان الراسمال المالي والاحتكارات تسعى الى السيطرة في كل مكان ، وهي تتميز بالرجعية على جميع المستويات في ظل جميع الانظمة السياسية . يشتد بوجه خاص الاضطهاد القومي والسعي الى الاغتصابات . وينزع الراسمال المالي في اية دولة امبريالية حتما لتوسيع اراضيه الاقتصادية وحتى اراضيه الجغرافية ، وهو . . . . يطمح الى الاستيلاء على اكثر ما يمكن من الاراضى مهما كانت وحينما كانت وبأية وسيلة كانت ، آخذا بعين الاعتبار مصادر الخامات المحتملة وخوفا من التأخر

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥٢٤-٥٢٥ .

في الصراع المسعور من اجل آخر قطع من العالم لم يتم تقاسمها بعد او من اجل اعادة تقسيم القطع التي تم اقتسامها سابقا» \* .

ومما يدفع الدول الامبريالية الى اغتصاب اراضي الآخرين ، وبالدرجة الاولى المستعمرات ، هي ضرورة تصدير الرأسمال ، لانه ، كما قال لينين : « . . . من الاسهل في اسواق المستعمرات (واحيانا لا يمكن الا فيها) ازاحة المزاحم بالطرق الاحتكارية وتأمين الطلب وتوطيد «العلاقات» اللازمة وهلم جرا» \* \* . وبما انه لم تبق بعد اراضي «حرة» يمكن استعمارها ، حيث ان كلا منها اصبح «يعود» لدولة امبريالية ما ، فان النزوع للاستيلاء على المستعمرات يقود بطريق مباشر الى الحرب بين المستعمرين .

ان التطور المتناسق نسبيا الذي شهدته جميع الدول في مرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكارية قد حل مكانه في مرحلة الامبريالية تطور على شكل قفزات ، كانت بعض الدول في سيره تسبق الاخرى وتحقق تقدما كبيرا في تطورها ، بينما كان بعضها الآخر يتخلف عن مواكبة العصر . واستخلص لينين من تحليل الواقع الرأسمالي استنتاجا بصدد ان تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي هو دون شك قانون للرأسمالية . . . وكتب يقول : « . . . من غير المعقول في ظل الرأسمالية ان

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥١٩ .

\* \* المصدر نفسه .

يكون هناك اساس لتقاسم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات والخ . ، غير مراعاة درجة قوة المشتركين في التقاسم - قوتهم الاقتصادية العامة والمالية والعسكرية وهلم جرا\* ، «اما القوة فتتغير مع التقدم الاقتصادي . . . ولاختبار القوة الحقيقية للدولة الرأسمالية ، ليس ثمة - من وسيلة ولا يمكن ان تكون ، غير الحرب . . . والوسائل الوحيدة المتاحة لاعادة التوازن المفقود ، من حين الى آخر ، انما هي ، في ظل الرأسمالية ، الازمات في الصناعة ، والحروب في السياسة» \* .

اذن ، ان حتمية الحروب في ظل الامبريالية تنجم ، كما قال لينين ، ليس عن حقد الرأسماليين او طبيعتهم الشريرة وليس عن صفاتهم الذاتية ، بل عن التطور الموضوعي للنظام الامبريالي . فحتى معاهدات الصلح بين الدول الامبريالية في ظل هذا النظام تتحول بالتاكيد الى مجرد «فترات للتنفس» بين الحروب . «ان الاحلاف السلمية تعقد من اجل الاعداد للحروب وتنشأ بدورها عن الحروب ، فهي في ترابط وثيق وتكوّن تغيرات في اشكال الصراع السلمى وغير السلمى على اساس واحد

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ، ص ٥٦٢ .

\*\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٦ ، ص ٢٢ .

لا يتغير هو الصلات والعلاقات الامبريالية على صعيد  
الاقتصاد العالمى والسياسة العالمية» \* .

ان الماركسية اللينينية اذ حددت اسباب نشوء  
الحرب ، الكامنة فى جوهر النظام الاجتماعى الاقتصادى  
الرأسمالى ، اشارت الى الطرق والوسائل التى يمكن  
بواسطتها ازالة هذه الاسباب ودرء الحرب بالتالى .  
والطريق الوحيد المؤدى الى ذلك هو ، من وجهة نظر  
الماركسية اللينينية ، اسقاط النظام الرأسمالى  
واستبداله بالنظام الاشتراكى الذى لا يحتاج للحرب من  
اجل توطئه وتطوره .

والوسيلة الوحيدة لاسقاط الرأسمالية ،  
ولاستئصال الحروب بالتالى ، هى الثورة الاشتراكية  
وانتقال السلطة السياسية الى الطبقة العاملة . كتب  
ماركس : «خلافا للمجتمع القديم ، يؤسس الاقتصادى  
وجنونه السياسى ، يتولد المجتمع الجديد الذى سيتجسد  
مبدؤه الدولى فى السلام ، لان كل شعب من الشعوب  
سيكون لديه حاكم واحد هو العمل» \* . واذا نوه لينين  
بان الاشتراكيين اذانوا على الدوام الحروب بين الشعوب  
بوصفها عملا بربريا وحشيا فقد اكد على « . . . انهم لن  
يخدعوا الشعب بافتراضات كاذبة ، بانه فى ظروف انعدام  
حركة ثورية ، يمكن الوصول الى صلح دون الحاقات  
ودون اضطهاد الامم ونهبها ، صلح لا يحمل فى طياته نواة

---

\* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ،  
ص ٥٦٢-٥٦٣ .

\*\* ماركس وانجلز . المؤلفات ، المجلد ١٧ ، ص ٥ .

لحروب جديدة بين الحكومات والطبقات الحاكمة  
الحالية» \* .

ان الفكرة الاساسية في جميع مؤلفات لينين التي  
كتبها قبل ثورة اكتوبر ، والمتعلقة بقضايا الحرب  
والسلام ، هي الفكرة القائلة ان «ما من سبيل لانهاء  
الحرب التي يشنها رأسماليو جميع البلدان الا بالثورة  
العمالية ضد هؤلاء الرأسماليين . . . . . فالحرب قد  
شنتها الطبقات المسيطرة ، ولا تنهيا الا ثورة الطبقة  
العاملة» \* \* .

وفي الوقت ذاته لم يكن لينين يعتقد البتة انه لا  
يجب على الطبقة العاملة وحزبها النضال ضد تحضير  
الامبرياليين لكل حرب ملموسة ، بل اعتبر هذا النضال  
واجبا ملقى على عاتق الطبقة العاملة والكادحين ، وافترض  
ان هذا النضال يمكن ان يتكلل بالنجاح في ظروف  
معينة ، اى ان يعترض السبيل امام هذه الحرب . ولكن  
ثمة مسافة هائلة من هنا وحتى الاستئصال الكامل  
للحروب . كتب لينين : «لقد ناضلت البروليتاريا ضد  
الحرب وستناضل ضدها بثبات على الدوام دون ان  
تنسى ولا للحظة واحدة انه لا يمكن القضاء على الحروب  
الا مع القضاء الناجز على انقسام المجتمع الى  
طبقات . . .» \* \* \* : وبراى لينين ان ضمانة السلم

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ،  
ص ٣٩٠ .

\* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٩٧ ،  
١٠٢ .

\* \* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ص ٣٧٣ .

الوحيدة في ظروف استمرار وجود الرأسمالية هي الحركة المنظمة والواعية للطبقة العاملة .

تنطلق الماركسية اللينينية ، في نظرتها للحرب كاستمرار للسياسة بوسائل أخرى ، من ان طابع أية حرب يتحدد بتلك السياسة التي تعتبر هذه الحرب استمرارا لها . ولقد أكد لينين باصرار انه عند تحديد الموقف من كل حرب لا يجوز اطلاقا نسيان «... المسألة الاساسية المتعلقة بالطابع الطبقي لهذه الحرب ، وأسباب نشوبها ، وماهية الطبقات التي تشنها ، وشكل الظروف التاريخية والتاريخية الاقتصادية التي نجمت الحرب عنها . . . . ونحن نقول : ان هدفنا هو التوصل الى تنظيم المجتمع على الاسس الاشتراكية الذي ، اذ يقضى على استغلال الانسان للانسان واستغلال أمة لأمة أخرى ، يستبعد بالتالى لا محالة اية امكانية لنشوب الحروب بوجه عام . ولكن في المحاربة من اجل هذا النظام الاجتماعى الاشتراكى سنواجه حتما ظروفا يمكن ان يصطدم فيها الصراع الطبقي داخل كل أمة على حدة بالحرب بين أمم مختلفة ، تلك الحرب التي يولدها هذا الصراع الطبقي ذاته ، ولذلك لا نستطيع نفى احتمال نشوب الحروب الثورية ، اى حروب تنجم عن الصراع الطبقي وتشنها الطبقات الثورية ، فهي تحظى بالتالى بأهمية ثورية مباشرة» \* . . . . اننا نعرف تماما بشرعية الحروب الاهلية وطابعها التقدمى وضرورتها ،

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٧٧ -

اي الحروب التي تخوضها الطبقة المظلومة ضد الطبقة  
الظالمة ، يخوضها العبيد ضد مالكي العبيد ، الفلاحون  
الاقنان ضد الاقطاعيين ، العمال الاجراء ضد  
البرجوازية» \* . كما تعترف الماركسية اللينينية ،  
بالقدر ذاته ، بعدالة وشرعية الحروب من اجل تحرير  
المستعمرات من الاضطهاد الاجنبى ، وبالحروب الدفاعية  
التي تخوضها الدول الاشتراكية ضد العدوان الامبريالى .  
وبالاصرار على ضرورة التحليل الدقيق لأسباب كل  
حرب ملموسة تنطلق الماركسية اللينينية من ان حتى  
الحروب بين الدول البرجوازية يمكن ان تختلف من حيث  
طابعها تبعا للظروف المتميزة . كتب لينين : « . . . لا  
يجوز فى ظل السيطرة الطبقيّة تقييم الحرب من وجهة نظر  
الشعور العاطفى الديمقراطى وحده فقط . . . ففى حالة  
الحرب بين أمم استغلالية لا بد من التمييز بين دور  
البرجوازية التقدمية والبرجوازية الرجعية لهذه الأمة  
او تلك» \* .

والماركسية اللينينية اذ تميز بين الحروب العادلة  
وغير العادلة فانها تؤكد بكل دقة ان اسباب هذه وتلك  
انما تكمن فى نظام السيطرة الطبقيّة وفى الجوهر  
الاستغلالي للتشكيلات ما قبل الاشتراكية . فبسبب  
الحروب الأهلية لا يعود الى سعى المستغلين لتحقيق  
التغيرات المحتمة تاريخيا ، بل الى محاولات الاستغلاليين

---

\* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٥ ،  
ص ٣٦٩ .  
\* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ص ٣٧٣ .

للحيلولة دون تحقيق هذه الحتمية بواسطة السلاح .  
وسبب الحروب من اجل التحرر الوطنى لا يكمن فى سعى  
الشعوب الى الحرية ، بقدر ما يكمن فى رغبة المضطهدين  
الامبرياليين لاختاد هذا السعى بكل ما لديهم من  
وسائل ، بما فى ذلك الوسائل العسكرية ، والابقاء على  
نظام النهب الاستعمارى . وسبب الحروب بين الدول  
الامبريالية والبلدان التى قامت فيها الثورة الاشتراكية  
ليس فى واقع هذه الثورة ذاتها ، بل فى سعى الامبريالية  
للقضاء على الاشتراكية بواسطة الحرب .

ان الايديولوجيين البرجوازيين والانتهازيين لا يكلون  
عن ترويع الكادحين بالمزاعم القائلة ان الثورات  
الاجتماعية وثورات التحرر الوطنى تفضى بصورة حتمية  
تقريبا الى النزاعات المسلحة والحروب . ويضعون  
الشعوب امام خيار مفتعل : اما الاقدام على الثورة وبذلك  
التعرض لخطر الحرب ، واما صيانة السلام والامتناع عن  
التطلعات الثورية فى سبيل ذلك . ولكن هذا الخيار  
ليس واردا بالنسبة للماركسيين اللينينيين والشيوعيين  
لأنهم على يقين تثبته خبرتهم التاريخية بأن النضال فى  
سبيل الثورة الاشتراكية والنضال من اجل التحرر الوطنى  
ضد الاضطهاد الامبريالى يعنيان فى الوقت ذاته النضال  
من اجل توفير ظروف يستبعد نشوب الحروب فيها .

ان نضال الطبقة العاملة ضد الحرب ، ومن أجل  
تأمين سلم عادل وديمقراطى ، يزداد فعالية عندما  
تستولى الطبقة العاملة على السلطة السياسية . كتب  
لينين : «ان الطبقة العاملة ، هى وحدها التى ستكون  
قادرة بعد استيلائها على السلطة ، على ممارسة سياسة



السلم ليس بالأقوال . . . بل بالأفعال» \* . ولقد  
حصلت الطبقة العاملة على هذه الفرصة للمرة الأولى  
عام ١٩١٧ بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى  
في روسيا .

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، ص ١٤٨ .

## ٢- الانتصار الاول لقضية تصفية الحروب

الانتصار الأول لقضية تصفية الحروب \* - هذا ما وصف به لينين ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا . ان اقامة اول دولة اشتراكية في العالم ، ومن ثم التحويلات الاشتراكية في البلدان الاخرى ، التي ادت الى اقامة منظومة واسعة من الدول التي يحكمها الكادحون ، قد ادخلت تعديلات جذرية على المعالجة العملية لمسألة الحرب والسلم . ويعزى ذلك الى ان الطبقة العاملة ، التي تستولى على السلطة السياسية وتوحد جميع الكادحين من حولها ، تحتاج من اجل الحفاظ على سلطتها واحراز اهدافها الى صيانة السلم وتوطيده ، وليس الى الحرب . وأكد لينين مؤسس الدولة السوفييتية : « . . ان السلم ، مهما كان شأنه ، يفتح الطريق امام نفوذنا بصورة اكبر واوسع بمئة مرة » \* . مع خروج الاشتراكية الى الصعيد العالمى تغير مبدئيا النظر الى امكانية درء الحروب . ففي فترة سيطرة

---

\* انظر : لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ١٤٩ .

\*\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٢٤٧ .

الامبريالية بصورة مطلقة في مجال العلاقات الدولية لم تكن هناك قوة طبقية على شكل دولة تستطيع ان تتصدى للطبيعة العدوانية للامبريالية وتلجم نزوعها الفطري نحو الحروب . ولقد ظهرت قوة كهذه عقب ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ . وبذلك جرى نقل مسألة الحرب والسلم الى ميدان الصراع بين الاشتراكية والامبريالية على الصعيد العالمى . وكلما تغير ميزان القوى لصالح الاشتراكية زادت الفرص العملية لتحقيق آمال الشعوب بالحياة السلمية والأمنة .

كان مرسوم السلام اول وثيقة حكومية يصدرها أول بلد اشتراكى في العالم . وكان هذا المرسوم يتجاوب مع الح أمانى الشعوب ببذل كل شىء من اجل الايقاف الفورى للحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) التى كانت فى اوج استعارها آنذاك . ولكن وفى الوقت ذاته فان مرسوم السلام كان وثيقة برنامجية صاغت المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية للدولة الاشتراكية ، تلك المبادئ التى لا تزال تحتفظ بأهميتها التاريخية حتى يومنا هذا .

لقد اكد المرسوم فى المقام الاول ان معنى السلم الحقيقى ليس فى مجرد الاعلان عن عدم وجود حالة الحرب ، بل وفى ضرورة عقد صلح عادل وديمقراطى . وقد ورد فى المرسوم : «ان الحكومة تعتبر صلحا عادلا او ديمقراطيا . . . الصلح الذى يقوم على الفور من غير الحاقات (اى من غير اغتصاب لاراضى الغير ومن غير ضم للأقوام الاجنبية بالقوة) ومن غير غرامات» . وايضاها لهذا الحكم العام اشارت اول حكومة اشتراكية الى انها

تقصد بالالحاق او اغتصاب اراضي الغير ، حسب مفهوم الحق عند الديمقراطية عامة والطبقات الكادحة خاصة ، كل ضم لقوم صغير او ضعيف من قبل دولة كبيرة او قوية ، دون ان يعبر هذا القوم عن موافقته على ذلك الضم او يبدى رغبته فيه بصورة واضحة دقيقة حرة بغض النظر عن الوقت الذي تم فيه هذا الضم القسرى ، وكذلك بغض النظر عن درجة تطور او تأخر الأمة المضمومة بالقوة او المحبوزة بالقوة في حدود الدولة المعنية . واخيرا ، بغض النظر عن المكان الذي يقيم فيه ذلك القوم ، سواء في اوربا ام في البلدان النائية ما وراء المحيطات . ونص مرسوم السلام على الامتناع عن جميع اشكال العدوان والاضعاع للشعوب الاخرى ، وعلى ضرورة التطبيق العملي لمبدأ تقرير الأمم لمصيرها ، وتصفية الاستعمار ، والمساواة بين الشعوب كبيرها وصغيرها .

لقد اعلنت حكومة روسيا السوفيتية في مرسومها الأول المبدأ الذي نال ، عقب عدة عقود من النضال في سبيل اقراره ، اعتراف المجتمع الدولي واصبح احد المبادئ الاساسية للقانون الدولي المعاصر . انه مبدأ تجريم الحروب العدوانية والاستعمارية . جاء في مرسوم السلام : «ان الحكومة تعتبر المضي في هذه الحرب التجارية من اجل تقسيم الاقوام الضعيفة المغتصبة فيما بين الأمم القوية والغنية ، اعظم جريمة تقترب في حق الانسانية . .» .

وكانت حكومة العمال والفلاحين المخلصة للماركسية اللينينية وروحها الثورية تدرك ان الدول الامبريالية

لن توافق بمحض ارادتها على صلح عادل وديمقراطي .  
ولذلك فقد تقدمت باقتراح الصلح ليس على الحكومات  
وحسب ، بل وعلى الشعوب ايضا وبصورة خاصة على  
العمال الواعين في اكبر البلدان المشاركة في الحرب  
العالمية ، وهي انكلترا وفرنسا والمانيا ، داعية  
بروليتاريا هذه البلدان الى ان تسير حتى النهاية  
بقضية السلم وقضية تحرير الكادحين والجماهير  
المستغلة من كل اشكال العبودية والاستغلال . وبعبارة  
اخرى فان الحكومة ، التي اوجدتها الثورة الاشتراكية ،  
اكنت في اول وثيقة لها في مجال السياسة الخارجية  
اخلاصها لمبدأ الاممية البروليتارية ، وأشارت الى اهمية  
نشاط الجماهير الشعبية الحيوى الشامل والحازم  
بالنسبة لاقرار وضمان صلح عادل وديمقراطي .

وفي الوقت ذاته ، وانطلاقا من تقديرها لوضع  
الأمور الفعلى ، رأت الحكومة التى ترأسها لينين ان ايجاد  
طريق عملى لوقف الحرب يفترض بالضرورة مساهمة  
الحكومات القابضة على زمام السلطة فى البلدان  
الراسمالية . وسعيا منها الى وقف الحرب بأسرع  
وقت ، وتقييمها للموقف الدولى بصورة واقعية ، أعلنت  
الحكومة السوفييتية انها لا تعتبر شروط الصلح التى  
تقدمت بها شروطا نهائية غير قابلة لاعادة النظر .

وكما جاء فى مرسوم السلام اعلنت «موافقتها على  
بحث أية شروط اخرى للصلح ، ملحة فقط على ان  
تعرض بأسرع ما يمكن من قبل أى بلد متحارب ، وان  
تكون واضحة كل الوضوح وتستبعد بشكل محتم أى  
التباس او سرية لدى عرض شروط الصلح» . وأكد

لينين في معرض شرحه لهذا البند «انه لمن المؤكد اننا سوف ندافع بكل الوسائل عن برنامجنا الكامل للصالح فلا الحاق ولا غرامة يفرضان . وسوف نتمسك به حتى النهاية ، مصرّين في الوقت نفسه على حرمان اعدائنا من اية فرصة للقول ان شروطهم مغايرة ، وعليه فمن غير المجدي لهم الدخول في مفاوضات معنا . كلا ، علينا ان نحرّمهم من هذه الورقة الرابحة وان لا نقدم شروطنا بشكل نهائي . . . . اننا نحارب كذب الحكومات التي تتشدد جميعها بالسلم والعدالة وتشن في الحقيقة الحروب من اجل الاغتصاب والنهب» \* .

وهكذا تقدم لينين بمبدأ آخر من مبادئ السياسة الخارجية الاشتراكية لا يزال ساري المفعول حتى الآن ، وهو مبدأ التوصل الى حلول للمشاكل الدولية عن طريق المفاوضات ، مع الحفاظ على المواقف المبدئية والذود عنها وحمايتها واقناع الشعوب بعدالتها وصوابها ، وايضاح بطلان السياسة الامبريالية للشعوب ، واظهار خطرهما بكل جلاء .

لقد اعلن مرسوم السلام الالغاء الفوري لجميع المعاهدات السرية التي عقدتها حكومات روسيا ما قبل الثورة ، والتي «يتوخى منها في معظم الحالات ، كما ورد في المرسوم ، تأمين مغانم وامتيازات للملاكين العقاريين والراسماليين الروس . . . » . وبذلك اعلن وطبق عمليا لأول مرة في التاريخ مبدأ عدم شرعية

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، ص ٣٨٧ .

المعاهدات غير المتكافئة الذى يشكل احد المبادئ الأساسية لسياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية . وبفضل جهود الاتحاد السوفييتى اصبح هذا المبدأ اليوم من المبادئ المعمول بها فى القانون الدولى .

والى جانب ذلك نوه لينين بان : « . . . الحكومات القرصنية لم تتفق فيما بينها على النهب وحسب ، بل ادرجت ايضا فى معاهداتها هذه اتفاقيات اقتصادية وبنودا مختلفة اخرى حول علاقات حسن الجوار . . . . اننا نرفض جميع البنود التى تفرض السلب والعنف ، اما البنود التى تقضى بحسن الجوار وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية ، فلا يحق لنا رفضها وسوف نرحب بها» \* . وهكذا ، فقد تقدمت الدولة السوفييتية منذ اليوم الاول لوجودها ببرنامج مبدئى وواقعى ومرن لايقاف الحرب العالمية واقامة صلح متين وعادل . قال لينين : «لقد بدأ النضال من اجل السلام . وسيكون هذا النضال صعبا وضاريا . فالامبريالية الدولية تعبى كافة قواها ضدنا . . . .» \* .

وهذا ما حدث فعلا . ففى الموقفين المختلفين والمتضادين من حل مسألة الحرب والسلام تجلى ايضا التضاد بين النظامين الاجتماعيين : الرأسمالية والاشتراكية الوليدة . وقد استخلص رجال الدول فى العالم البرجوازي آنذاك استنتاجا منطقيا تاما

---

\* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، ص ٣٩٠-٣٩١ .

\*\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ٨٦ .

بالنسبة لهم ، وهو ان قيام اى تعايش سلمى بين  
النظامين المتناحرين مستحيل ، وعليه فلا بد من اتخاذ  
جميع التدابير للقضاء على النظام الاجتماعى الجديد .  
ومنذ ذلك الحين يحدد هذا الخط الممارسة السياسية  
للدول الامبريالية بصورة مباشرة وسافرة تارة ،  
وبصورة مموهة تارة اخرى .

لقد تراءى لهم فى البداية ان هذه المهمة سهلة  
التحقيق . فدفعت اقوى دول العالم وحليفاتها بجيوشها  
ضد روسيا الفقيرة المتخلفة التى كانت تمزقها الحرب  
الاهلية بعد ان خربتها الحرب العالمية واستنزفت  
قواها . فقد توحدت فى الحملة المعادية للاشتراكية  
جيوش كانت تحارب ضد بعضها البعض فى جبهات الحرب  
العالمية . وكانت اراضى روسيا السوفييتية الحرة فى  
بعض الاحيان تتقلص ، وتنحصر فى عدة مقاطعات ، فيما  
كان الغرب يهمل لقضائه على النظام الاشتراكى الجديد .  
وهنا حدثت معجزة مستعصية على الفهم من وجهة  
نظر المنطق الامبريالى . فروسيا السوفييتية التى ضاقت  
عليها انشودة الحصار والمحرومة من اية مساعدة مادية  
من الخارج والواقعة فى براثن الجوع والابوة والتى كانت  
تقف وحيدة فى وجه العالم اجمع تقريبا ، دحرت فى غضون  
عدة سنوات حملات المتدخلين احداها اثر الاخرى ،  
وذادت فى نهاية المطاف عن استقلالها وسيادتها بعد  
ان بذلت ما لا يصدق من الضحايا والحرمانات وبطولة  
الشعب .

لقد كانت معجزة حقا ، ولكنها ليست بمعجزة الهية ،  
بل انما معجزة اتى بها اناس ادركوا القوانين الفعلية ،



التي تحكم تطور المجتمع ، وتوحدوا في حزب يسترشده  
بهذه القوانين مما جعله قادرا على تعبئة الكادحين بفئاتهم  
المختلفة وانهاضهم للدفاع عن المجتمع الجديد الذي ولد  
لتوه . كتب لينين في تلك السنوات يقول : «ذلك هو  
السبب في اننا ، رغم كوننا اضعف بما لا يقاس من  
جميع الدول الاخرى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ،  
نفوقها مع ذلك قوة اذ اننا نعرف وتقيم بصواب ما ينجم  
وما ينبغي ان ينجم عن هذه الفوضى الامبريالية ، عن  
هذه العقدة الدموية وعن تلك التناقضات . . . التي  
تخطوا ويزدادون تخبطا فيها دون ان يروا مخرجا» \* .  
كان الحزب الشيوعي في روسيا ينطلق في سياسته  
الداخلية والخارجية من ثقته بأن العالم الرأسمالي الذي  
لا يزال قويا يسير نحو هلاكه التاريخي المحتوم . وان  
حكومات البلدان الرأسمالية كانت ولا تزال تدافع عن  
النظام المحكوم عليه بالهلاك تاريخيا . وهذه الحقيقة  
بدت ولا تزال تبدو لقادة تلك الدول خرافة لا تقوم على  
اي اساس من الواقع . واعتقادا منهم بفسوخ النظام  
الرأسمالي سلكوا في سياستهم الخارجية نهجا عقيما  
خطرا . وكان اول اخفاق كبير لهم في هذا السبيل هو  
الفشل الذريع لمخطط خنق الاشتراكية في مهدها . قال  
لينين : « . . . لقد تبين ان حسابنا ، المأخوذ على نطاق  
كبير ، كان اكثر صوابا من حسابهم . وليس ذلك لأنه  
لا يوجد لديهم اناس يتقنون اجراء الحسابات ، - بل على  
العكس فلديهم من هؤلاء الناس اكثر مما لدينا ، - بل

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٢٩٤ .

لأن اجراء حساب صحيح مستحيل وانت سائر نحو الهلاك» \* .

وكما تنبأ لينين فان روسيا السوفيتية رغم كل ما ذاقته من قساوات التدخل الاجنبى ، لم تنعزل فى قوقعة العداوة تجاه العالم الخارجى الذى ظل يعذبها طوال سنين ، مع ان مثل هذه العداوة كانت مشروعة عاطفيا ومنطقية تماما . فمثل هذا الانعزال والاغتراب يتنافيان كليا مع الجوهر الأسمى للسلطة السوفيتية . وقد رأت الحكومة السوفيتية والحزب الشيوعى فى كل بلد رأسمالى ليس فقط حكومته وطبقته الحاكمة ، بل وايضا الشعب الذى يتعرض للاضطهاد داخل بلده . وكانت روسيا السوفيتية ترى ان انتصارها على المتدخلين قد اسهمت فيه ايضا الحركة الجبارة للجماهير الشعبية فى البلدان الرأسمالية تحت شعار «ارفعوا ايديكم عن روسيا !» . ورأت جمهورية السوفيتات فى دعم كادحى العالم لها احدى الضمانات لاستمرار وجودها وتطورها وترسخها مستقبلا . واسترشدت بأحد المبادئ الاساسية للايديولوجية الشيوعية ، مبدأ الأممية البروليتارية الذى تتلخص صيغته الكلاسيكية فى شعار «يا عمال العالم اتحدوا !» .

ومن جهة اخرى كانت الحكومة السوفيتية تدرك تماما انه سيتعين عليها اقامة اتصالات والدخول فى مفاوضات وعقد معاهدات مع الدول الرأسمالية وحكوماتها التى تمثل النظام الاجتماعى المناهض

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٣ .

للاشتراكية من الناحية المبدئية . غير ان اقامة العلاقات مع هذه الدول كانت ضرورة موضوعية لأن الشيوعيين رأوا احدى مهامهم في ضمان السلم المتين في الظروف التي وجدت روسيا السوفيتية نفسها فيها منذ نشوئها .

لم تكن السياسة السلمية نهجا طارئا بالنسبة للدولة السوفيتية او خطأ تمليه اعتبارات المصلحة العرضية . فهذه السياسة ناجمة عن جوهر النظام الاشتراكي ، وايدولوجية الطبقة العاملة القابضة على السلطة فيه وحزبها الذي يطبق هذه الايدولوجية في كامل ممارسته السياسية .

ومن ناحية اخرى فان تطبيق هذه السياسة جرى في ظروف كان الاتحاد السوفيتي فيها الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم التي تحيط بها من جميع الجوانب الدول الرأسمالية والبلدان المقيدة باغلال التبعية الاستعمارية وشبهه الاستعمارية للمتروبولات الامبريالية القوية . وهذا الواقع ابرز من بين مسائل السياسة العالمية مسألة طابع العلاقات بين البلدان ذات الانظمة المتضادة والتي تعود السلطة فيها الى طبقات متناحرة .

كانت هذه المسألة جديدة ، ليس فقط بالنسبة للدولة الاشتراكية كتجربة وممارسة ، بل ولنظرية الماركسية اللينينية ككل . لقد وضع ماركس وانجلز نظريتهما في ظروف التطور المتناسق نسبيا للبلدان الرأسمالية الاساسية . ولذلك انطلقا من انتصار الثورة الاشتراكية المتزامن في عدة بلدان من اكثر البلدان

الرأسمالية تطورا . كتب انجلس : «ان الصناعة الكبيرة ، بمجرد خلقها السوق العالمية ، قد ربطت بين جميع شعوب الكرة الارضية ، ولاسيما بين الشعوب المتقدمة ، الى حد جعل كلا منها رهنا بما يجرى عند الآخر . ثم ساوت الصناعة الكبيرة بين مستويات التطور الاجتماعى فى جميع البلدان المتقدمة بحيث اصبحت البرجوازية والبروليتاريا فى كل مكان طبقتين حاسمتين فى المجتمع ، فيما غدا الصراع بينهما صراعا رئيسيا لعصرنا . ولهذا فان الثورة الشيوعية لن تكون محصورة على نطاق قومى ، بل انما ستجرى فى آن واحد فى كل البلدان المتقدمة ، - على الاقل ، فى انجلترا واميركا وفرنسا والمانيا» \* .

فى عامى ١٩١٥-١٩١٦ ، وفى موقف تاريخى مغاير يتصف بالتفاوت الحاد فى تطور الدول الرأسمالية ، استخلص لينين استنتاجا بصدد امكانية انتصار الثورة الاشتراكية فى عدة بلدان او حتى فى بلد واحد بادر الامر .

تكمن المأثرة التاريخية للينين والحزب الشيوعى فى انها ادركا مدى تعقد هذه المسألة الجديدة بالنسبة لهما واقبلا على حلها من موقف بعيد عن التقليديـة والجمود . وبعد تحليل دقيق للموقف القائم فى العالم وتناسب القوى الطبقيـة على النطاق العالمى توصل لينين الى استنتاج ليس فقط بصدد امكانية الوجود الطويل

---

\* ماركس وانجلس . منتخبات فى ثلاثة مجلدات ، المجلد ١ ، الجزء ١ ، ص ١٠٣ ، دار التقدم ، موسكو .

للبلد الاشتراكي الوحيد داخل طوق الدول الرأسمالية ،  
بل وايضا بصدد امكانية وضرة التعايش السلمى  
معها - او على حد تعبيره «للمعاشرة السلمية معها خلال  
حقبة تاريخية طويلة» .

فما الذى كان يقصده لينين بسياسة التعايش  
السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المتضادة ؟  
قبل كل شىء كان يقصد عدم وجود حالة الحرب فيما  
بينها . وليس هذا وحسب . وكما سبق القول ففى  
مرسوم السلام انطلقت الدولة الاشتراكية من ان الصلح  
يجب ان يكون عادلا وديمقراطيا ، وليس صلحا قائما  
على سيطرة البعض واضطهاد البعض الآخر .

انطلقت النظرية اللينينية للتعايش السلمى كذلك  
من الافتراض الواقعى بان مثل هذا التعايش يقضى بوجود  
اتفاقات شتى بين الدول الاشتراكية والرأسمالية سواء  
فى المسائل السياسية ام الاقتصادية . قال لينين :  
« . . . بدون قدر معين من العلاقات المتبادلة بيننا وبين  
الدول الرأسمالية تستحيل بالنسبة لنا اقامة علاقات  
اقتصادية راسخة . وتدل الاحداث بمنتهى الجلاء على ان  
هذه العلاقات مستحيلة بالنسبة لهم ايضا» \* .

ان الاتفاق المتكافئ والتنازلات المعقولة وتنسيق  
شروط معينة يفترض ان كل طرف يحصل منه على فائدة  
ما او يضمن مصالحه . اشار لينين الى انه : «اذا لم يكن  
اى من الطرفين يكسب شيئا فيجب الاعتراف بأن حل  
الوسيط مستحيل ، وعندها لا يستحق الأمر الكلام

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٠ .

عنه» \* . وتطبيقا لهذا الحكم العام على الواقع الدولي آنذاك اشار لينين بصورة دقيقة لا تقبل التأويل الى انه على الدولة الاشتراكية ان تمارس سياستها الخارجية على نحو يخلق لدى البلدان الرأسمالية اهتماما سياسيا واقتصاديا باقامة وتطوير علاقات طبيعية سلمية معها ، من ناحية ، كما يحمى ويؤمن مصالح الدولة الاشتراكية من ناحية اخرى . قال لينين : «علينا في الظروف الرأسمالية ان نحسب كيف نؤمن وجودنا وكيف نحصل على فائدة من خصومنا» . وفي الوقت ذاته علينا ان نسير بالأمور على نحو « . . . . » . نعطي معه للرأسماليين فوائد ترغم أية دولة ، مهما كانت معادية لنا ، على الاقدام على عقد صفقات وعلاقات معنا» \* \* . وفي ظروف النضال من أجل الحفاظ على السلم ومن أجل التعايش السلمى نوه لينين بان الأمر « . . . . » يتطلب المزيد من تلك المرونة التى استخدمناها حتى الآن على مسرح الحرب الأهلية . . . . فتلك الجملة من التنازلات التى تجعلنا نتكيف مع الدول الرأسمالية ، ان هذه الجملة من التنازلات توفر كل الامكانية لأن تدخل الدول فى علاقات معنا وتضمن ارباحها ولربما الى قدر اكبر مما يجب احيانا» \* \* \* .

يتضح من كل ما تقدم ان النظرية اللينينية عن

- 
- \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، ص ١٣٦ .  
\* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٠٦ -  
٣٠٧ .  
\* \* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٠٥ .

التعايش السلمى تتضمن فكرة التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . اكد لينين قائلا : «اننى لا ارى اية اسباب تمنع دولة اشتراكية كدولتنا من اقامة علاقات عمل غير محدودة مع البلدان الرأسمالية» \* .

عند وضع نظرية التعايش السلمى وتطبيقها عمليا انطلق لينين على الدوام من مواقف طبقية وأمية ، مؤكدا بكل دقة على امكانية التعايش السلمى بين الدولة الاشتراكية والدول الرأسمالية . وفى الوقت ذاته اشار الى ان الصراع الطبقي بين النظامين الاجتماعيين الاشتراكي والرأسمالى لا يتلاشى فى ظروف التعايش السلمى . واكد مرارا ان العلاقات بين الاشتراكية والرأسمالية هى «حرب» كذلك حتى فى ظروف السلم ، اى انها صراع بين الطبقتين المتناحرتين . «لقد جرت الحرب سابقا فى ذلك الميدان الذى كان الامبرياليون فيه اقوى منا الى ما لا نهاية له ، اى فى الميدان العسكرى . . . . ولكننا صمدنا فى هذا الميدان واننا لنعقد العزم على مواصلة الحرب وننتقل الى الحرب الاقتصادية . . . . وهذه ايضا حرب من نوع ما وتنافس حربى بين اسلوبيين ، بين تشكيلتين ، بين اقتصادين : الشيوعى والرأسمالى . . . . ان العنف لمناسب تجاه من يحاول استرجاع سلطته . ولكن عند هذا الحد تنتهى وظيفة العنف ، اما بعد ذلك فالقوة للتأثير

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ١٥٢ .

والمثال» \* . وأكد لينين في معرض ايضاحه للجوهر  
الطبقى للسياسة الخارجية الاشتراكية المحبة للسلام  
« . . . لقد اظهرنا مهارتنا في ان نمتنع في الوقت المناسب  
وبكل اخلاص عن العنف من اجل الانتقال الى السياسة  
السلمية . . . اننا الجمهورية الوحيدة التي تشن الحرب  
على الامبريالية ، والتي تحسن الاستفادة من كل ظرف  
دون اللجوء الى العنف ، كما تحسن احراز الانتصار  
بالامتناع عن العنف» \* .

وعلى هذا النحو فان الامتناع عن استخدام العنف في  
العلاقات بين الدول لا يعنى قط ، حسب فكرة لينين ،  
الامتناع عن الصراع الطبقي ضد الامبريالية . ان الذى  
يتغير هو شكل هذا الصراع الذى لا مفر منه .  
اما في ظروف السلم الدولى فقال لينين «اننا نؤثر  
اساسا على الثورة العالمية بسياستنا الاقتصادية . . .  
وان الصراع في هذا الميدان قد اكتسب ابعادا عالمية .  
واذا تمكنا من حل هذه المهمة سنحقق مكسبا نهائيا  
اكيدا على النطاق العالمى . . . » . واعتقد لينين ان  
هذه المهمة طويلة الأمد وحذر بقوله : «يجب علينا ان  
نحرز الانتصار في هذه الجبهة بنهوض بطلٍ وتدرىجى -  
فلا يجوز ان يكون سريعا - وبالسير الثابت قدما» \* \* \* .  
يجدر التأكيد بهذا الصدد ان لينين كان على الدوام

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٧٤-٧٥ .

\* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٩٩ .

\* \* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٣٤١ .



خصما لدودا لمبدأ «تصدير الثورة» . فقد وقف بصورة حاسمة ضد أولئك الذين حاولوا تنفيذ نهج «اسراع» الثورة في البلدان الاخرى . وقد ربط هذه المسألة ربطا مباشرا بقضية الحرب والسلم . وفي معرض الحديث عن الناس الذين يعتقدون ان مصالح الثورة العالمية تفترض اسراعها اشار لينين الى ان مثل هذا «الاسراع» . . . لن يسفر سوى عن الحرب ، ولن يؤدي اطلاقا الى صلح اذ ان من شأنه ان يخلق في نفوس الجماهير انطبعا وكأنه «اضفاء الصفة الشرعية» على الامبريالية . ان «نظرية» كهذه في تناقض صارخ مع الماركسية التي انكرت دوما مبدأ «الاسراع» بالثورات ، لأن الثورات تتطور وتتنامى بقدر ما تتفاقم التناقضات الطبقية التي تولد الثورات» \* .

اشار لينين الى ان التعايش السلمى بين الدولة الاشتراكية والدول الرأسمالية يسهم في تطوير العملية الثورية ايضا ، لأنه هو بالذات يفضح محاولات البرجوازية الامبريالية لتصوير مصالحها الطبقية الضيقة على انها المصالح القومية العامة . وكتب لينين ان الحرب بالاضافة الى جوانبها السلبية الاخرى تهدف ايضا الى « . . . صرف اهتمام جماهير الكادحين عن الازمات السياسية الداخلية . . . وتشتيت العمال وتخديرهم بأفيون التعصب القومى وابادة طليعتهم بهدف اضعاف الحركة الثورية للبروليتاريا . . . » \*\* .

\* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، ص ٤٩٦-٤٩٧ .

\*\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ١٥ .

والى جانب اثبات ضرورة التعايش السلمى اشار لينين الى العوامل التى تجعل هذا التعايش ممكنا على الرغم من التنافر الطبقي بين الاشتراكية والامبريالية . وتجدر الاشارة بالدرجة الاولى الى ان لينين عندما تقدم بموضوعه حول امكانية التعايش السلمى بين الدولة الاشتراكية والدول الرأسمالية لم يربط اطلاقا هذه الامكانية بتوقع اية تغيرات فى الطبيعة العدوانية للامبريالية . بل على العكس فقد حذر من ان الثورة الاشتراكية اذا ما حدثت فى بلد واحد ستشير لدى برجوازية البلدان الاخرى سعيها مباشرا الى تحطيم البروليتاريا الظافرة فى الدولة الاشتراكية ، حيث ان المصلحة الطبقيّة للبرجوازية تدفعها الى ذلك ، الى جانب العوامل الاخرى . « . . ان الامل باعادة الامور الى مجراها القديم يبقى حتما لدى الاستغلاليين ، وهذا الامل ينقلب الى محاولات اعادة» \* الانظمة الرأسمالية .

اشار لينين الى ان القوة الرئيسية القادرة على كبح المطامح العدوانية للامبريالية ولجم نزوعها لحل المسائل الدولية بالوسائل الحربية انما هى الدولة الاشتراكية بنفوذها السياسى والمعنوى ، وجبروتها الاقتصادى والعسكرى ، وسياستها الخارجية المبدئية والواقعية . وحذر لينين فى الوقت ذاته من ان الاهمية الحاسمة فى هذا المجال تعود الى ميزان القوى الطبقيّة القائم فى العالم .

اعتبر لينين ان نمو ونجاحات حركة التحرر الوطنى

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ٢٦١ .

في المستعمرات من اهم عوامل التغير في ميزان القوى  
الطبقية على الصعيد العالمي ، ونظر الى هذه الحركة على  
انها جزء من التحريل الاشتراكي للعالم . وقال : «... ان  
الثورة الاشتراكية لن تكون - غالبا او كليا - وليدة  
نضال البروليتاريين الثوريين في كل بلد ضد  
برجوازياتهم ، بل ستكون نضالا لكافة المستعمرات  
والاقطار التي تظلمها الامبريالية . . . نضالا لجميع  
البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية . . . وفي اثر  
مرحلة استيقاظ الشرق ستحل في الثورة المعاصرة مرحلة  
اشترك جميع شعوب الشرق في تقرير مصائر العالم  
كله ، لكيلا تكون مجرد وسيلة لاثراء الاخرين . ان  
شعوب الشرق تستيقظ لكيما تعمل فعلا ولكيما يسهم  
كل شعب في تقرير مصير البشرية جمعا . . . » \* .  
وانطلاقا من ذلك اكد لينين على ضرورة الملحة «... .  
لانتهاج سياسة اوثق تحالف بين جميع حركات التحرر  
الوطني مع روسيا السوفيتية . . . » \* \* .

ولكن النضال ضد الحرب ومن اجل التعايش السلمى  
لم يكن عديم المعنى حتى في الظروف التي كانت فيها  
الدولة الاشتراكية وحيدة في الكرة الارضية ، فيما كانت  
الشعوب المستعمرة لا تزال رازحة تحت الاضطهاد  
الامبريالى . و اشار لينين الى تلك القوى الاجتماعية والى  
تلك العوامل الموضوعية التي عملت في تلك الظروف

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ،  
ص ٢٣١-٢٣٢ .

\* \* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ١٦٢ .

لصالح التعايش السلمى . وأكد من بينها على أهمية تضامن الكادحين العالمى الذى برهن عمليا انه قادر على احباط النوايا العدوانية للامبريالية .

ونوه لينين فى الوقت ذاته بان سياسة التعايش السلمى تستند الى عدد من العوامل الموضوعية التى يدفع سريان مفعولها الدول الرأسمالية الى التعايش والتعاون مع الدولة الاشتراكية . وأكد انه «ثمة قوة اكبر من رغبة واردة وقرار أية من الحكومات او الطبقات المعادية ، وهذه القوة هى العلاقات الاقتصادية العالمية العامة التى ترغمها على انتهاج طريق العلاقات معنا» \* . وفى تطابق تام مع الماركسية اثبت لينين ، استنادا الى نتائج تحليله العلمى لحالة العلاقات الدولية المعاصرة له ، ان محاولات الدول الامبريالية الرامية الى ابعاد روسيا السوفيتية عن المشاركة فى التجارة العالمية وفى العلاقات الاقتصادية العالمية ستمنى بالفشل حتما . وقال : « طالما استمرت المحاولات لمعالجة القضية الاقتصادية ليس على الصعيد العالمى بل على نطاق امم منفردة او على نطاق مجموعات من الامم ، سيظل حلها مستحيلا . . . وفى آخر المطاف سيترتب على العالم ان يأتى اليها سعيا وراء هذا الحل بشرف النظر عما اذا كانت لدينا البلشفية ام لا» \* \* .

وكان لينين يوجه السياسة الخارجية السوفيتية نحو

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٤ -

٣٠٥ .

\* \* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ،

ص ٣٦٨-٣٦٩ .

الاستخدام الواعى لهذه الظاهرة الموضوعية العامة  
للتطور التاريخى من اجل توطيد السلم وتطبيق مبادئ  
التعايش السلمى عن طريق اثارة الحرص عليه ليس  
لدى الكادحين وحسب ، بل ولدى قسم معين من طبقة  
الرأسماليين ايضا . وكان يقول : «اننا اذ نؤكد على  
اهمية الاقتصاد العالمى ، انما نفعل ذلك بصورة  
مقصودة . وهذا الموقف صائب لا مرء فيه . . .  
فروسيا تعلن الآن للعالم اجمع قائلة : اننا نأخذ على  
عاتقنا احياء الاقتصاد العالمى - هذه هي خطتنا . . .  
وسوف نجذب بخططنا على وجه التأكيد ليس تعاطف  
جميع العمال وحسب ، بل والرأسماليين العاقلين  
ايضا . . . اننا ننتقل الى ميدان الاقتصاد ونعرض امام  
العالم برنامجا ايجابيا للبناء ، ونطور تلك الآفاق القائمة  
على اسس اقتصادية والتي تنظر اليها روسيا ليس  
كمركز انانى يدمر كل الاقتصاديات الاخرى - يعنى  
اقتصاديات البلدان الاخرى ، كما كان الامر سابقا ، بل  
كدولة تدعو الى احياء الاقتصاد فى صالح العالم  
بأسره» \* .

وكان لينين يعتبر اهتمام بعض الاوساط الرأسمالية  
باقامة وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدولة  
الاشتراكية ضمانا معينة للسلم ، حيث ان الاهتمام  
بالصلات الاقتصادية يتحول الى الحرص على اقامة  
وتطوير العلاقات السياسية الطبيعية .

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٦٩ -

لقد كتب لينين مرارا عن عدم تجانس العالم الرأسمالي وعن الخلاف والتناقضات في سياسة الدول الامبريالية . وأكد في هذا المجال ان عدم التجانس والتناقضات هذه لا تخلق بحد ذاتها المقدمات للحفاظ على السلم وتوطيده (بل الاغلب انها على العكس ، تنطوي على خطر النزاعات المسلحة بين البلدان الرأسمالية) . وهذا الواقع لا يخدم قضية التعايش السلمى الا كعامل تستخدمه الدولة الاشتراكية في ممارسة سياستها الخارجية السلمية ودعمها لسياسة تلك البلدان الرأسمالية التي تؤيد ، لأسباب معينة ، المعاشرة السلمية مع البلد الاشتراكي .

كتب لينين : «ان العالم بأسره ينقسم في العهد الامبريالى ، الى عدد كبير جدا من الدول كبيرها وصغيرها ، مع العلم ان الدول الصغيرة عاجزة كل العجز ، وتمثل حفنة ضئيلة مقابل اكثر الدول ثراء التي تخضع لنفسها كليا جملة من الدول الضعيفة الصغيرة» \* . وأكد لينين ان ابرام روسيا السوفيتية لمعاهدات سلمية مع مثل هذه الدول المسحوقة من قبل الامبريالية يبين : « . . . اننا نحسن ، اكتساب عواطف البرجوازية ومساندتها ليس بالعنف . فهنا كانت امامنا اشق مهمة دولية ، ان تطور الرأسمالية في مختلف البلدان يجرى بوتائر مختلفة ، وفي ظروف مختلفة ، وبوسائل وطرائق مختلفة ، والجمهورية الاشتراكية

---

\* لينين . المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ،

لبلد واحد تجد نفسها جنبا الى جنب مع البلدان  
الرأسمالية فتحمل برجوازية هذه البلدان على  
التردد . . . فقد اخذت الجمهورية البروليتارية ، القائمة  
بمفردها وبكل ما تبدو عليه من العجز والضعف ، تكسب  
الى جانبها البلدان الواقعة في تبعية الدول الامبريالية ،  
والحال ان تلك البلدان اكثرية ساحقة . . . وهذا نصر  
يدل على اننا خلافا للضواري العسكريين الامبرياليين  
نمثل مصالح السلام بالنسبة لأكثرية سكان  
المعمورة . . . اننا نضع الآن مهمة رئيسية لنا :  
التغلب على الطبقات الاستغلالية واكتساب المترددين  
الى جانبنا ، وهذه مهمة ذات اهمية عالمية . وفي عداد  
المترددين يحسب ايضا عدد من الدول البرجوازية التي ،  
بصفتها هذه ، تكن لنا الحق ، وبوصفها مضطهدة ،  
تفضل الصلح معنا» \* .

من اجل ممارسة سياسة السلم وتعزيز النظام  
الاشتراكي اعتبر لينين انه من الممكن بل من الضروري  
استخدام نوع آخر من التناقضات في المعسكر  
الامبريالي ، هي التناقضات بين كبريات الدول  
الرأسمالية . وأكد مرات عديدة ان انقسام معسكر  
الامبرياليين الى تحالفين متحاربين في لحظة قيام ثورة  
اكتوبر وبعدها قد اسهم الى حد كبير في انقاذ الدولة  
الاشتراكية الاولى والوحيدة من الغزو الموحد لجميع  
الجيوش الرأسمالية . وقال لينين عام ١٩١٨ : « . . .

---

\* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٩ ،  
ص ٣٢٤ ، ٣٢٨ .

إذا كنا لا نزال موجودين بعد مضي سنة كاملة على ثورة أكتوبر فأننا مدينون بذلك الى واقع ان الامبريالية العالمية كانت منقسمة الى زمرتين من الضواري . . . الذين كانوا متورطين في معركة مميتة فيما بينهم وكانوا بالتالي مشغولين عنا» \* . وفي تلك المرحلة الحرجة ، والتي كانت الدولة السوفييتية فيها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية اضعف بما لا يقاس من أى بلد امبريالى كبير مأخوذ على حدة ، حصلت على فترة استراحة سلمية نظرا للاصطدام بين الائتلافين الامبرياليين المتحاربين .

مع استخدام التضاد والتناقضات بين الكتلتين الامبرياليتين لم يكن بلد السوفييتات مع ذلك يراهن على الخلافات المؤقتة والعابرة بين البلدان الرأسمالية . وكان لينين ينظر باشمئزاز على الدوام الى مثل هذا التلاعب السياسى التافه . وكان يعتقد ان على الدولة السوفييتية ان تستخدم فى سياستها الخارجية التناقضات الجذرية القائمة موضوعيا فى المعسكر الامبريالى . وأكد لينين : « . . . لو اننا قد جررنا العمال والفلاحين الى الحرب فعلا لكان ذلك جريمة ، ولكن الهدف من كامل سياستنا ودعايتنا ليس جر الشعوب الى الحرب ، بل انما هو وقف الحرب . . . ولكن . . . اذا وجدنا انفسنا كجمهورية اشتراكية ضعيفة يهاجمنا قطاع الطرق الامبرياليون فهل سيكون من الصواب ان نستخدم فى سياستنا الخلافات فيما بينهم حتى يتعذر عليهم الاتحاد

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ١٥٧ .



ضدنا ؟ بالطبع ان مثل هذه السياسة ستكون صائبة» \* . وأخذ لينين في تقديره ايضا انه توجد بين البرجوازية ، وليس فقط في الدول الامبريالية الصغيرة ، بل والكبيرة ايضا ، اوساط تنادى لهذه الاسباب او تلك باقامة علاقات طبيعية سلمية مع روسيا السوفيتية . وأشار الى انه « . . . ليس سيان بالنسبة لنا ما اذا كنا نتعامل مع ممثلي المعسكر البرجوازي الذين يميلون الى حل المسألة حلا حربيا او مع اولئك الذين يتعاطفون مع نزعة المسالمة - وان كانت احقر نموذج للمسالمة ولا تصمد من وجهة النظر الشيوعية لاي نقد» \* \* .

عند رسم خط سلوك الوفد السوفيتي في اول لقاء دولي عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى اشتركت فيه الدولة السوفيتية ، اي مؤتمر جنوة عام ١٩٢٢ ، ابدى لينين حرصا متناھيا على التأكيد بان روسيا السوفيتية تذهب الى جنوة « . . . من اجل محاولة الاتفاق مع القسم المسالم في المعسكر الآخر (البرجوازي) . . . ومن مهامنا الرئيسية ، ان لم تكن هي مهمتنا السياسية الرئيسية على الاطلاق في جنوة ، هي فرز هذا الجناح في المعسكر البرجوازي . . . والاعلان ان الاتفاق معه ، ليس من الناحية التجارية وحسب بل ومن الناحية السياسية

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٩٩-١٠٠ .

\* \* لينين . المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ١٠ ، ص ٤٤٩-٤٥٠ .

ايضا ، هو أمر جازم ومرغوب فيه من وجهة نظرنا» \* .  
ولأجل هذا اللقاء الديبلوماسى الاول بين العالمين  
المختلفين وضع لينين برنامجا عمليا للأسس المبدئية  
والاشكال التنظيمية للتعايش السلمى بين الدول ذات  
الانظمة الاجتماعية المتضادة .

فى الاجتماع الاول لمؤتمر جنوة أكد الوفد السوفييتى  
على انه « . . . فى المرحلة التاريخية الراهنة ، التى تتيح  
الامكانية لأن يتواجد بصورة متوازية النظامان  
الاجتماعيان القديم والوليد حديثا يصبح التعاون  
الاقتصادى بين الدول التى تمثل نظامى الملكية هذين  
ضرورة ملحة من اجل التعمير الاقتصادى العام» \* \* .  
واعلن الوفد السوفييتى فى خطابه البرنامجى بدقة  
ووضوح انه جاء الى المؤتمر ليس من اجل الدعاية  
لمعتقداته النظرية ، بل من اجل الدخول فى علاقات عملية  
مع الحكومات والاطراف التجارية والصناعية فى جميع  
البلدان على اسس المصلحة المتبادلة والتكافؤ والاعتراف  
الكامل غير المشروط .

وحذر وفد روسيا السوفييتية عند تقديمه ببرنامجه  
التعاون الاقتصادى الواسع من ان « . . . جميع الجهود  
المبذولة من اجل احياء الاقتصاد العالمى ستكون عديمة  
الجدوى طالما بقى مخيما على اوربا وعلى العالم خطر  
حروب جديدة ، لربما كانت اكثر تدميرا وفتكا من تلك

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٤٠٧ .

\* \* «وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى» ،  
المجلد ٥ ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ١٩١-١٩٢ .

التي عانينا منها في السنوات الاخيرة» \* . وبهذا الصدد تقدم الوفد السوفييتي منذ ذلك الحين باقتراح حول التقليل العام للتسلح مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة وضع ضمانات ضد اية هجومات او تدخلات في الشؤون الداخلية .

في البرنامج الذي اعدده من اجل مؤتمر جنوة تشيتشيرين ، مفوض الشعب للشؤون الخارجية ، ورد اقتراح بعقد مؤتمر عالمي من اجل ضمان علاقات سلمية بين الدول . مع التشديد «على ضرورة ابعاد عنصر الارغام او الحملات التأديبية من صلاحيات هذا المؤتمر ، على ان يبقى له نفوذ معنوي بوصفه ساحة للنقاشات من اجل العمل بهدف الاتفاق» \* . او بالاحرى ان يكون هدف المؤتمر بلوغ الوفاق وليس ارغام الاقلية على قبول ارادة الاغلبية .

يتمثل الجديد في برنامج السياسة الدولية السوفييتي في انه نص على مشاركة الشعوب المستعمرة على قدم المساواة مع الشعوب الاوربية في حل المسائل الدولية ، وكذلك على حقها في الاعتراض على التدخل في حياتها الداخلية . كما كان البرنامج يفترض ضرورة مشاركة المنظمات العمالية في ممارسة السياسة الدولية . وفي الوقت نفسه اشار تشيتشيرين الى ان

---

\* «وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي» ، المجلد ٥ ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ١٩٣ .

\*\* هنا ولاحقا ترد المقتطفات من لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٥-٤٠ .

هذين الامرين الجديدين غير كافيين لحماية الشعوب والبلدان المضطهدة من تعسف الامبريالية ، لانه من المحتمل ان تكون قيادات الشعوب المستعمرة صنائع مأجورين لدى الامبريالية شأنهم شأن الخونة من زعماء الحركة العمالية . اما اجتذاب هؤلاء واولئك فيفسح مجالا للصراع معهم ويطرح امام المنظمات العمالية مهمة النضال من اجل تحرير الشعوب المستعمرة من طغيان الضواري الامبرياليين .

ونص البرنامج السوفييتي على اقرار مبدأ عدم تدخل الكونفرنسات او المؤتمرات الدولية في الشؤون الداخلية للشعوب ، «يجب تطبيق مبدأ التعاون الطوعي ومساعدة الضعفاء من جانب الاقوياء دون اخضاع الاولين لارادة الآخرين . . . . كما سنقترح تقليصا عاما للتسلح» . ودعا البرنامج السوفييتي الى اقرار اوسع برنامج اقتصادي للتعمير العالمي واصفا اياه كاحدى الوظائف الرئيسية للمؤتمر العالمي ، مشيرا في الوقت ذاته الى ان «هذا البرنامج لن يكون الزاميا يفرض بالقوة ، بل سيكون بمثابة اقتراح حر يتوخى النفع لكل دولة من الدول المعنية . . .» . وفي الختام كتب تشيتشيرين : «ومن خلال كل هذه الاقتراحات يتبين لنا ما هو قابل للتحقيق نظريا في ظل النظام البرجوازي ولكنه سيصطدم عمليا في الواقع التاريخي القائم بالانانيات القومية وبضراوة الطغم الرأسمالية» .

فكيف رد على هذه الاقتراحات زعماء العالم الرأسمالي آنذاك ؟ لقد رفضوا مناقشة هذا البرنامج رفضا نهائيا قاطعا . وكان على هذا النحو ايضا رد الدول الغربية على

الاقتراحات السوفيتية بشأن التطبيق العملي لمبادئ التكافؤ في العلاقات بين الدول والشعوب .

وكان أكثر مراعاة من ذلك موقف ممثلي العالم الرأسمالي عند مناقشة مسألة التعاون الاقتصادي . فمع اعترافهم قولا بحق النظام الاشتراكي في ان يتمتع بفرص متكافئة مع الدول الاخرى ، كانوا عمليا يعتبرون الصلات الاقتصادية مع روسيا السوفيتية مجرد وسيلة لارجاعها الى المعسكر الرأسمالي بطريقة غير حربية . فقد اكد ذلك لويد جورج ، رئيس وزراء انكلترا في عام ١٩٢٠ ، بصراحة متناهية حين اعلن في البرلمان : «اننا لم نفلح في اعادة روسيا بواسطة القوة . ولكنني لعل ثقة باننا نستطيع فعل ذلك واناقاذها بواسطة التجارة» .

كانت فكرة «انقاذ روسيا من الاشتراكية» هي فحوى البرنامج الاقتصادي الذي تقدم به الغرب في جنوة . فاكد تقرير الخبراء للدول الحليفة الى المؤتمر بلا موارد ان التعاون مع الدولة السوفيتية مستحيل على حد زعمهم «بدون ادخال تغيير كبير على الظروف القائمة» المميزة لجوهر النظام الاشتراكي الجديد . ومن جملة هذه «التغييرات» طالبت بلدان الوفاق باعادة كافة المشاريع المؤممة الى اصحابها الاجانب السابقين ، والغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، واقامة نظام خاص للاجانب شبيه بنظام الحصانة الذي تنص عليه المعاهدات الجائرة الاستعمارية . وألحوا ليس فقط على ان تسدد الحكومة السوفيتية الديون القيصرية ، بل على تشكيل ما سموه بلجنة دولية للقروض الروسية ، على ان تتمتع هذه الاخيرة بحق تحديد المصادر المالية الضرورية لتسديد

الديون ، والرقابة على تدفق الحسومات والتصرف بها ،  
مما كان يعطى هذه اللجنة صلاحيات غير محدودة في  
الواقع للرقابة على احوال واتجاه تطور الاقتصاد في  
الجمهوريات السوفييتية .

وكان القبول بجميع هذه «التغيرات في الظروف  
القائمة» لا يعنى فقط الاستحالة التامة لتطور روسيا على  
الطريق الاشتراكي ، بل وكان يحيلها الى مستوى  
الممتلكات الاستعمارية او شبه الاستعمارية  
للامبريالية .

في ايار (مايو) ١٩٢٥ كتبت جريدة «نيويورك تايمز»  
كاشفة عن المغزى الحقيقي لموقف الدول الغربية :  
« . . . ان التعاون المشرقا في قضية بعث روسيا  
اقتصاديا امر غير ممكن الا بعد زوال البلشفية» \* .

لذلك كان مفوض الشعب للشؤون الخارجية  
السوفييتي تشيتشيرين على حق تام عندما اشار الى ان  
«مؤتمر جنوة كان نقطة الأوج في برنامج التغلغل  
الرأسمالي السلمى في روسيا» . وأكد ان روسيا العمال  
والفلاحين «حريصة على ضمان امن حدودها ، وشواطئها ،  
والمشارف المؤدية الى شواطئها ، وطرقها البحرية ،  
وتجارتها ، بصورة راسخة ، وهى حريصة ايضا على  
تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جميع البلدان ، ولكن  
مهمتها لا تنتهى عند هذا الحد لانها تعتبر ايضا احد  
العوامل الرئيسية في لعبة القوى السياسية . وهى

---

\* The New York Times, May 28, 1925, p. E5.

تبحث بصفتها قوة سياسية مستقلة عن الصداقة مع الجميع ، مبدية في الوقت ذاته استعدادها لقبول حلول الوسط على اساس وفاق معين . **الوفاق وليس الاستعداد** - ذلك هو شعارنا» \* .

واسترشادا بهذا المبدأ تقدم الوفد السوفيتي في مؤتمر جنوة بعدد من التنازلات بغية اقامة علاقات طبيعية بين الدول في اوربا بالمشاركة النشيطة لبلد السوفييتات ، ولكن كل هذه الاقتراحات كانت تنطلق من افتراض ان الدول التي دبرت التدخل العسكري ضد روسيا السوفييتية ستكف عن معاملتها معاملة المنتصر للمهزوم . وقد ورد في مذكرة الوفد السوفيتي بتاريخ ١١ ايار (مايو) عام ١٩٢٢ : «ان روسيا ، بغية التوصل الى اتفاق ، مستعدة لان تقدم في المستقبل ايضا تنازلات هامة للدول الاجنبية ، ولكن بشرط حتمى ان تقابل هذه التنازلات بتنازلات مماثلة من جانب الطرف الآخر لما فيه منفعة للشعب الروسى» \* \* .

كما يتضح من كل ما قيل آنفا فان لينين قد وضع الاسس النظرية للتعايش السلمى بين الدولة الاشتراكية والدول الرأسمالية ، وناضل ، كرئيس للدولة السوفييتية ، بحزم من اجل تطبيق هذا التعايش في الممارسات السياسية العالمية . وكان في الوقت ذاته يأخذ في الاعتبار ان البلد الاشتراكي الوحيد

---

\* تشيتشيرين . مقالات وخطب في مسائل السياسة الدولية ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ٢٣٠-٢٣١ .

\* \* «وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي» ، المجلد ٥ ، ص ٣٧١ .

والضعيف اقتصاديا وعسكريا آنذاك سيواجه صعوبات ضخمة في ارساء دعائم التعايش السلمى اذ كان يقف ضده العالم الرأسمالى كله بامبراطورياته الاستعمارية الشاسعة . وكتب لينين يقول : «لا نزال بعيدين بعد عن التوصل الى ما يجعلنا اقوياء مستقلين مطمئنين غير خائفين من أية صفقات مع الرأسماليين . . . » \* .

ان مجمل النشاط السياسى الخارجى للاتحاد السوفييتى ، وكل اقتراحاته ومبادراته وخبرته العملية فى تطور العلاقات الدولية فى الفترة بين الحربين العالميتين تشهد على ان تأمين السلم ممكن نظريا وضرورى عمليا . ولكن عدم رغبة الدول الرأسمالية بتبنى مبادئ التعايش السلمى حال دون تحويل الامكانية النظرية الى امر واقع . وتجلى ذلك على وجه الخصوص فى ان مفهوم ضمان السلم كان يترجم فى سياستها على الدوام ، بصورة سافرة أم خفية ، كمطلب عودة الاتحاد السوفييتى الى احضان الرأسمالية .

وتحقيقا لأملهم باعادة الرأسمالية الى الاتحاد السوفييتى حاول الساسة البرجوازيون خلق «انظمتهم الامنية» . وسعوا جهدهم لوضع هذه الانظمة على نحو يضمن أمن بلدان الغرب على حساب امن الدولة السوفييتية والاضرار به . وقد تجلت هذه النزعة بوضوح خاص فى انبعاث العسكرية الالمانية وتشجيع مطامعها العدوانية فى الشرق وضد الاتحاد السوفييتى بالذات ، وبالنتيجة وقعت السلطة فى المانيا فى ايدى

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٠٧ .



النازية الهتلرية التي اشعلت نيران الحرب العالمية الثانية (سنوات ١٩٣٩-١٩٤٥) في محاولة لاسترقاق العالم بأسره وبسط سيطرتها على جميع الدول ، بما فيها تلك التي كان حكامها يتعاطفون مع الهتلرية ويشدون ازرها أملا منهم بأنها ستحطم الاتحاد السوفييتي .

لقد اظهرت خبرة الفترة ما بين الحربين بكل مأساوية ان محاولات ضمان السلم والامن لبعض المجموعات من البلدان ، او بعض المناطق من العالم ، على حساب غيرها تنقلب في نهاية المطاف الى تقيضها ، اى الى نسف أمن الجميع بما في ذلك ، بل واحيانا قبل غيرها ، البلدان التي اتخذت مواقف انانية . وكان الاتحاد السوفييتي هو الوحيد الذي اعترض اعتراضا حازما ، لا بالاقتوال بل بالافعال ، على سياسة تشجيع المعتدين وناضل من اجل امن وسيادة جميع البلدان ، اى من اجل التطبيق العملي لمبدأ وحدة السلم العالمى . وكان هو الوحيد الذى دعم معنويا وماديا الجمهورية الاسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) فى نضالها ضد المعتدين الفاشيين . وكان الوحيد بين دول العالم الذى ابدى الاستعداد الكامل للتصدي للعدوان الهتلري على تشيكوسلوفاكيا واحباط معاهدة ميونيخ التي جاءت وصمة عار على جبين اوربا \* . وكان الاتحاد السوفييتي هو الوحيد الذى طالب بتقديم

---

\* معاهدة ميونيخ لعام ١٩٣٨ بين انكلترا وفرنسا من جهة ، والمانيا الهتلرية وايطاليا الفاشية من جهة اخرى ، حول اقتسام تشيكوسلوفاكيا .

مساعدة جماعية لاثيوبييا وطبق بحزم العقوبات على ايطاليا الفاشية . كما قدم مساعدة فعلية للصين في نضالها ضد المعتدين اليابانيين .

وكان الاتحاد السوفييتي ينطلق في فهمه لمبدأ وحدة السلم من اعتقاده الراسخ ان السلم في فترة ما بين الحربين يجب ان يشمل العالم بأسره ، بما يفترض ضمنيا ضمان أمن وسيادة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وحمايتها من الاستعباد . اما السياسة الاستعمارية للامبريالية فلم تستبعد فرصة اقرار الأمن في آسيا وافريقيا وحسب ، بل وكانت تقلل كثيرا من هذه الفرص في اوربا ايضا . فقد كانت جميع مخططات ومشاريع الأمن الغربية تنص الى هذه الدرجة او تلك على ضمان امن الامبراطوريات الاستعمارية ، وتوخت تأمين اعادة الاقتسام «السلمي» للمستعمرات . ومن البديهي ان اقامة أنظمة للاستعمار الجماعي ، اي الانظمة المزعومة لضمان الأمن ، قد استبعدت منذ البداية مشاركة الاتحاد السوفييتي فيها .

كانت كل الدول التي انجبتها التشكيلات الاستغلالية على مدى تاريخها تعتبر ان قوتها العسكرية ، المدعمة بالتحالف الحربي مع الدول الاخرى ، هي الوسيلة الرئيسية والاساسية ، بل الوسيلة الوحيدة في احيان كثيرة لضمان الأمن . اما الدولة الاشتراكية السوفييتية فقد خرجت الى الحلبة الدولية بنظرية للأمن مغايرة تماما . ومما يدل على ذلك خطاب المندوب السوفييتي في مؤتمر نزع السلاح المنعقد في شباط (فبراير) عام ١٩٣٢ : «نعتقد ان القضية المطروحة امام المؤتمر يمكن

التعبير عنها باختصار كقضية الأمن ضد الحرب . وبهذا تتميز نظريتنا للأمن عن نظريات الوفود الأخرى . فالكثيرون هنا يتوخون من خلال حديثهم عن الأمن تأمين أقصى الفرص لكسب الحرب لهذه الدولة أو تلك في حالة ما اذا تعرضت للعدوان . اما الوفد السوفييتي فهو يفترض انه علينا السعى لاستبعاد احتمال نشوب الحرب لانها تحمل مصائب للجماهير الشعبية سواء في البلدان المنتصرة أو المنهزمة ، بل وحتى للجماهير الشعبية في العالم اجمع» \* .

الا ان السياسة المغرضة والقصيرة النظر التي انتهجتها الدول الامبريالية لم تترك مجالا لتطبيق تلك النظرية . وعليه يمكن القول ان خبرة فترة ما بين الحربين كانت سلبية من هذه الناحية حيث لم تنجح الجهود المبذولة لدرء الحرب العالمية الثانية . ولكنها كانت في الوقت ذاته خبرة ايجابية حيث انها اكدت على ضرورة تطبيق مبادئ ضمان السلم والأمن التي اقترحتها الاتحاد السوفييتي والتي رفضتها الدول الغربية .

لقد اظهرت فترة ما بين الحربين بصورة مأساوية ان ما من سبيل لضمان أمن الشعوب بدون مراعاة الدول لمبدأ التعايش السلمى فيما بينها على اختلاف انظمتها الاجتماعية . كما وأكدت فترة ما بين الحربين عمليا صواب التحذيرات السوفييتية من ان سياسة تأليب الدول بعضها على بعض تقود الى الحرب في نهاية

---

\* «وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي» ،  
المجلد ١٥ ، ص ١٠٢ .

المطاف ، وأن ضمان الأمن الحقيقي لا يمكن الا على اساس جماعى مع مراعاة المساواة بين بلدان العالم كافة .

ان عبر التاريخ فى فترة ما بين الحربين العالميتين اكدت بصورة جلية ضرورة التقيد الصارم بمبدأ حصانة الحدود والامتناع عن التطاولات على اراضى الغير سواء بالعنف أم بالوسائل «السلمية» .

كما تدل تلك العبر على انه بدون سياسة تقليص التسليح ونزع السلاح لا يمكن ارساء اساس متين لمبدأى عدم الاعتداء وعدم استخدام القوة . فـضمان الأمن يتطلب التصدى للعدوان بصلافة وحزم منذ بدايته . وتنطوى على خطر خاص النوايا العدوانية المموهة بالشعار الخادع حول «حماية الحضارة الغربية من الشيوعية» . فـلتفادى العدوان والتصدى له لا بد من ان تنفذ الدول بالكامل التزاماتها المترتبة عليها من المعاهدات الدولية . اما السعى لايجاد ثغرات فيها للتخلص من المسؤولية فلا يؤدى سوى الى تشجيع المعتدين .

ان الظروف القائمة فى العالم اليوم لتطبيق مبادئ التعايش السلمى تختلف عن تلك التى كانت بالامس . الا ان قسط لينين فى نظرية وممارسة السياسة الخارجية الاشتراكية وفى حل احدى قضايا العصر الاساسية ، مسألة السلم والحرب لايزال ، يحتفظ باهميته . لذلك يربط الشعب السوفيتى فهمه للسلم العادل وتفسيره للسياسة المحبة للسلم باسم زعيمه ومعلمه الخالد ومؤسس الحزب الشيوعى والدولة السوفيتية لينين . لقد كان هو اول من ربط فى تاريخ البشرية بين نظرية

الشيوعية العلمية والممارسة السياسية الخارجية  
للدولة . ومن هذه السببكة من فكر لينين وعمله نشأت  
المبادئ والاساليب التي تسترشد بها الدول الاشتراكية  
في الحلبة الدولية .

### ٣- مبادئ التعايش السلمى فى ميثاق هيئة الامم المتحدة

اسفرت الحرب العالمية النانية عن تغييرات كبيرة فى  
مبمل الوضع الدولى ، وفى مقدمتها تغير حاد فى ميزان  
القوى العالمى . وجاءت الحرب امتحانا لمتانة الاتحاد  
السوفييتى - الدولة الاشتراكية المتعددة القوميات التى  
وجهت اليها الماكنة الحربية الهتلرية ضربتها الرئيسية .  
وكانت الحرب فى الوقت ذاته امتحانا لحيوية الاشتراكية  
كنظام اجتماعى . واجتازت الدولة السوفييتية والنظام  
الاشتراكى بشرف هذأ الامتحان العسير ، وبرهنا على ان  
بلد الاشتراكية الذى يقوده الحزب الشيوعى لايسعى  
الى التعايش السلمى مع الدول الاخرى وحسب ، بل  
انه قادر ايضا على الذود عن استقلاله وحماية مكتسبات  
الثورة ضد العدوان من قبل المانيا الهتلرية التى كانت  
اقوى دولة امبريالية من الناحية العسكرية فى ذلك  
الحين . وخرج الاتحاد السوفييتى من الحرب وقد ازداد  
ترسنا من الناحية المعنوية والسياسية ، كما ارتفعت  
هيئته العالمية وزادت بالتالى امكانياته للتأثير على  
مجرى الحياة الدولية .

وقد أدت هزيمة أكثر الدول الامبريالية عدوانية في الحرب الى ضعف مراكز الامبريالية ككل مما ساعد عموما على نشوء اوضاع ثورية في الكثير من بلدان العالم . ففي سياق النضال ضد الفاشية ازداد وتعزز نفوذ الاحزاب الشيوعية التي برهنت في سنوات الحرب على انها المدافعة الاكثر ثباتا وحزما عن الاستقلال الوطنى والتطور الديمقراطى لبلدانها . وفى الكثير من بلدان اوربا وآسيا نشأت من حركة المقاومة ضد المحتلين الهتلريين واليابانيين حكومات وطنية ديمقراطية شرعت ، اعتمادا على دعم الاغلبية الساحقة من السكان ، بتحقيق تحويلات ديمقراطية جذرية . ولقد نمت عملية التحويلات هذه فى عدد من البلدان الى ثورات شعبية ديمقراطية ومن ثم الى ثورات اشتراكية .

لقد زعزعت الحرب العالمية الثانية احدى الركائز الاساسية لقوة الامبريالية ، اى نظام الاستعمار ، وساهمت فى تصاعد نضال شعوب البلدان المستعمرة من اجل تحريرها .

ان التحطيم العسكرى للانظمة الفاشية كان اقوى ضربة بنظام الامبريالية كله ، حيث ان الدول الفاشية بالذات ، التى شجعته الاوساط الرجعية فى البلدان الامبريالية الاخرى ، هى التى كانت تمثل القوة الصدمية الرئيسية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى وضد الحركات الثورية والديمقراطية فى البلدان الرأسمالية . وكانت الفاشية اقبح تجسيد للامبريالية بنزوعها الى الرجعية المتطرفة فى السياسة الداخلية والى العدوان والحروب فى السياسة الدولية . ولذلك فتحطيمها اضعف

الامبريالية ليس ماديا وحسب ، بل ومعنويا وسياسيا  
ايضا .

وكان من نتائج التغير الذى طرأ على ميزان القوى  
الاجتماعية والسياسية على الصعيد العالمى ، ان الدول  
الامبريالية قد وجدت نفسها امام استحالة تنحية الدولة  
الاشتراكية السوفيتية عن المشاركة المتكافئة فى وضع  
الاسس المبدئية العامة للعلاقات الدولية فيما بعد  
الحرب ورسم التدابير الملموسة لتنفيذها عمليا .  
وهذا ما اقتضى بدوره ان تنسق وتسجل فى معاهدات  
دولية رصينة التزامات الدول بمراعاة مبادئ التعايش  
السلمى ، الامر الذى ناضلت الدولة السوفيتية من  
اجله منذ ايام ثورة اكتوبر .

يدخل فى عداد هذه المعاهدات بالدرجة الاولى ميثاق  
الأمم المتحدة .

تم وضع ميثاق الأمم المتحدة من قبل ممثلى الدول  
المنتمية الى النظامين الاجتماعيين الاقتصـادين  
المتعارضين ، وكانوا يدركون جيدا الفوارق فى النظام  
الاجتماعى لبلدانهم . وجاء واقع انشاء هيئة الأمم  
المتحدة بحد ذاته اعترافا بضرورة التعايش السلمى  
بين الدول على اختلاف انظمتها ، ومثالا جليا على امكانية  
وفائدة التعاون الدولى من اجل درء الحرب وضمان السلم  
والامن على النطاق العالمى .

يعلن ميثاق الأمم المتحدة فى سطورهِ الاولى عزم  
الدول الداخلة فيها على «انقاذ الاجيال القادمة من مآسى  
الحرب» واستعدادها تحقيقا لهذا الهدف «لابداء الصبر  
والتعايش مع بعضها بروح السلام وحسن الجوار



وتوحيد القوى من اجل تدعيم السلم والأمن فى العالم اجمع» . «التعايش بروح السلام» - ان هذه الكلمات تعكس الحقيقة الموضوعية الا وهى وجود الدول ذات الانظمة المختلفة فى كوكب واحد . «ابداء الصبر والتعايش مع بعضها بروح السلام وحسن الجوار» ، اى الاحترام المتبادل للانظمة الاجتماعية التى اختارتها الشعوب ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لدول اخرى ، والامتناع عن فكرة استخدام الحرب او اشكال الارغام الاخرى للتأثير على الشعوب والدول بهدف حملها على تغيير نظامها الاجتماعى .

ان المسائل المبدئية الاساسية المتعلقة بالتعايش السلمى معروضة فى المادتين الاوليتين من الميثاق والمكرستين لأهداف هيئة الامم المتحدة والمبادئ التى تقوم عليها . يعلن البند الاول من المادة الاولى للميثاق ان الهدف الاول لهيئة الأمم المتحدة هو «الحفاظ على السلم والأمن فى العالم» . وذلك لان احراز جميع الاهداف الاخرى لهيئة الأمم المتحدة لن يكون فى الامكان الا فى ظل الحفاظ على السلم وضمان الأمن .

طبقا للأهداف الاساسية لهيئة الأمم المتحدة يحدد ميثاقها عددا من المبادئ فى المادة الثانية . ويقول احد هذه المبادئ : «ان جميع اعضاء هيئة الأمم المتحدة يحلون خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يهدد السلم والأمن والعدالة العالمية» . (البند الثالث ، المادة الثانية) . ولا يمكن لأية ذرائع بصدد «المصالح الحيوية» وما إليها ان تكون مبررا للتهرب من البحث عن الحل السلمى لأى خلاف ينشأ بين الدول . وبموجب

ميثاق هيئة الأمم المتحدة فإن الحل السلمى للخلافات لا يستبعد اللجوء الى الحرب وحسب ، بل ويستبعد استخدام أية انواع أخرى للقهر . فمن غير الجائز على سبيل المثال استخدام وسائل كـ«الحصار السلمى» او العقوبات العسكرية التى كانت الدول الامبريالية طوال سنين تدعى بانها وسائل «سلمية» لحل الخلافات الدولية .

يرتبط مبدأ الحل السلمى للخلافات الدولية ارتباطاً وثيقاً بمبدأ آخر يطلب من الدول الاعضاء الامتناع فى ممارستها الدولية عن التهديد بالقوة او استخدامها ضد الحصانة الاقليمية او الاستقلال السياسى لأية دولة ، او اللجوء الى أية اساليب أخرى تتعارض مع اهداف الأمم المتحدة (البند الرابع ، المادة الثانية) . ومعنى ذلك ان من واجب هيئة الأمم المتحدة واعضاؤها اتخاذ التدابير الضرورية لاستبعاد احتمال تهديد سلامة أية دولة من قبل دولة أخرى ، اى اخمد مواقف النزاعات قبل وقوع النزاعات ذاتها . وبذلك يحظر الميثاق استخدام وسائل الضغط فى العلاقات الدولية ، تلك الوسائل المفضلة لدى الدول الامبريالية مثل استعراضات القوة العسكرية وما شابهها من اعمال تعكر الاجواء العالمية وتخلق نزاعات دولية خطيرة .

بالتطابق الكامل مع مبادئ التعايش السلمى يعلن ميثاق الأمم المتحدة ان هدف المنظمة لا يقتصر على صيانة السلم والأمن ، بل يفترض ايضاً «تطوير علاقات الصداقة بين الامم على اساس احترام مبدأ التكافؤ وتقرير المصير للشعوب ، واتخاذ تدابير مناسبة أخرى لتعزيز

السلام العالمى» (البند ٢ ، المادة ١) . يتضح من مضمون هذا البند انه وثيق الارتباط بالهدف الاساسى لهيئة الامم المتحدة ، الا وهو صيانة السلم والامن فى العالم . وترد الاشارة فى هذا البند الى علاقات الصداقة بين الأمم ومبدأ التكافؤ وتقرير المصير للشعوب بوصفها التدابير الرئيسية لتوطيد السلام العالمى .

اذن ، فميثاق الأمم المتحدة يطالب الدول ليس فقط بالامتناع عن التهديد بالقوة او استخدامها ، بل وبتطوير التعاون على الصعيد العالمى بحيث تصبح العلاقات بين الدول علاقات صداقة مما يستبعد احتمال نشوب الحروب . بعبارة اخرى يفترض ميثاق الأمم المتحدة ليس «تعايشا على اساس المواجهة» ، اى ذلك التعايش المتوتر» الذى لاتزال جمره الحرب متقدة فى ظله ومستعدة لأن تستعر فى أية لحظة ، بل تعايشا سلميا بكل معنى الكلمة . كما وينفى ميثاق الأمم المتحدة «التعايش» على أساس نظرية «العالم المقسم» ، الذى تعيش فيه كل مجموعة من الدول ذات النظام الاجتماعى المعين بصورة منعزلة تفصلها هوة سحيقة عن البلدان ذات النظام الاجتماعى المغاير .

عند تقييم احكام الميثاق المتعلقة بعلاقات الصداقة بين الأمم يجدر ان تؤخذ بالاعتبار الاضافة التى ادرجت فى الميثاق باقتراح من الاتحاد السوفيتى والتى تشير الى ان علاقات الصداقة بين الأمم يجب ان تتطور «على اساس احترام مبدأ التكافؤ وحق الشعوب فى تقرير مصيرها» ، اى حق الشعوب فى ان تقيم النظام الاجتماعى الذى يروق لها . وبالتالي فان الميثاق يلزم الدول

بتطوير علاقات الصداقة فيما بينها بغض النظر عن  
انظمتها الاجتماعية ، اى الاسترشاد بمبدأ التعايش  
السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .  
يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ التكافؤ وتقرير الشعوب  
لمصيرها مبدأ اساسى آخر لهيئة الأمم المتحدة مصاغ  
فى البند الاول من المادة الثانية : «ان المنظمة تقوم على  
اساس مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع اعضائها» .  
وهذا المبدأ يعتبر تكملة هامة وتوضيحا لمبدأ التكافؤ  
وتقرير المصير ، اذ ينص على ان جميع الشعوب  
والدول ، بلا استثناء وبغض النظر عن احجامها وعدد  
سكانها وقدرتها العسكرية والاقتصادية والخ ، تتمتع  
بحق لا ينزع فى اختيار النظام الاجتماعى المناسب لها .  
وكان ادراج هذا المبدأ فى ميثاق الأمم المتحدة مناسبا  
وضروريا للغاية بدليل ان قادة الولايات المتحدة  
وانكلترا كانوا فى اثناء الحرب العالمية الثانية وحتى فى  
مرحلتها الختامية يخططون لاقامة نظام فى العالم تضطلع  
الدول الامبريالية الكبرى فى ظله بدور «الأوصياء» على  
البلدان الصغيرة وتحدد لها نظامها الاجتماعى . فقد  
اعلن رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل فى خطابه  
امام مجلس العموم بتاريخ ٢٨ ايلول (سبتمبر) عام  
١٩٤٤ ان «الدول العظمى» برأيه «لن تتمكن فى المرحلة  
الاولى من الحقبة الانتقالية من القيام بأكثر من دور  
الأوصياء على الدول الاخرى ، صغيرها وكبيرها» \* .

---

Winston S. Churchill. War Speeches 1940-1945. •  
Cassel and Company Ltd., London.

واما ماهية النظام الاجتماعى الذى كان هؤلاء القادة يعتبرونه «مناسبا» لبلدان اوربا والمناطق الاخرى من العالم فواضحة للجميع .

وطبيعى ان الاشخاص الذين كانوا يتسنعون اعلى المناصب الحكومية فى البلدان الامبريالية آنذاك لم يكشفوا النقاب عن تفاصيل «الوصاية» التى كانوا يعتزمون فرضها على شعوب العالم . فقد القيت مهمة وضع هذه التفاصيل على عاتق منظمات «خاصة» مختلفة كانت تضم فى قوامها ، كالعادة ، الشخصيات الحكومية البارزة فى البلدان الامبريالية المشار اليها . ولربما ان اكبر منظمة شبه رسمية من هذا النوع كانت اللجنة الامريكية لدراسة تنظيم السلم . ويتضح من التقريرين اللذين وضعتهما هذه اللجنة ابان الحرب ماهو «التكافؤ» و«تقرير المصير» اللذان كانوا يعدونهما للشعوب والدول . فقد كانت الموضوعة الاساسية التى انطلقت منها اللجنة تفترض ان عالم ما بعد الحرب لا بد من ان يسوده العنف وعدم التكافؤ . «وعند انتهاء العمليات الحربية ستلقى المسؤولية عن اعادة تنظيم العالم على عاتق المنتصرين سواء ارادوا ام ابوا ، وسواء راق ذلك لغيرهم ام لا . . . . والاغلب كما يبدو ان قضية اعادة البناء ستلقى على الانكليز والامريكيين . . . . وسيتولى ممارسة السلطة من سيبقى قويا بما فيه الكفاية لممارستها» \* .

---

Commission to Study the Organisation of Peace. \*  
Second Report. The Transitional Period. N. Y., February,  
1942, pp. 15, 17.

وكان واضعو التقرير يخططون لمجموعة من الاجراءات هدفها الحيلولة دون انهيار الرأسمالية .  
ويكفى الاطلاع على بعض الفقرات من تقريرى اللجنة للاقتناع بذلك . «فيما يخص الحفاظ على النظام يجب على العالم ان يعتمد على القوات المسلحة للمنتصرين (اي الولايات المتحدة وبريطانيا - المؤلف) . فان جيوشهم ، بالاشتراك مع جيوش الحكومات فى المهجر والجيوش التى يركن اليها للشعوب المحررة ، ستتولى مهمة ادارة اوربا بأسرها تقريبا ، وحتى اقسام اخرى من العالم ، الى ان يصبح بالامكان اقامة أنظمة دستورية واعراب السكان عن رغباتهم فيما يتعلق بأشكال الحكم المرغوب فيها . . . . وعلى هذه القوات الدولية الجبارة ان تكون مستعدة لتولى مهمة الاشراف حيشما يتطلب الأمر ذلك ، على ان تحل محلها السلطة السياسية القادرة على اتخاذ قرارات ذات طابع مؤقت الى ان تتم نهائيا اقامة نظام دائم» \* . ومع ان اللجنة لم تنكر ان للشعوب «الحق فى تقرير المصير» ، الا انه كان من المفترض ضمينا ان «تقرير المصير» هذا يجب ان يستجيب لمصالح الدول الامبريالية الكبرى .

اما ميثاق الأمم المتحدة فلا يجيز مثل هذا التأويل لمبدأ المساواة فى السيادة كالذى ورد فى تقريرى اللجنة الامريكية لدراسة تنظيم السلم . فأية انتهاكات

---

Commission to Study the Organisation of Peace. \*

Second Report. The Transitional Period. N.Y., February, 1942, pp. 10, 11.

لحق الشعوب في اقامة النظام الاجتماعي الذي يروق لها ، وأية محاولات لان تناط بالدول العظمى مهمة «الوصاية» على الدول والشعوب الأخرى او «حمايتها» تعتبر خرقاً لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة .

وتقول الاضافة التي ادرجت في الميثاق بالمبادرة السوفيتية إن علاقات الصداقة بين الدول يجب ان تكون قائمة على احترامها لمبدأ تكافؤ الشعوب وحقها في تقرير المصير ، بحيث لا يقتصر هذا المبدأ على الدول والأمم التي نالت استقلالها السياسي ، بل يشمل كذلك الشعوب التي لاتزال تترزح تحت التبعية الاستعمارية .

فادراج هذا المبدأ في الميثاق وضع بالتالى الامم المتحدة امام ضرورة معالجة المسائل المرتبطة بقضايا الاستعمار وتحرير الشعوب من النير الاستعماري . فقد شعرت الدول الاستعمارية على الفور بخطورة التعديل السوفيتي وبما ينطوي عليه من مخاطر لامتيازاتها في البلدان المستعمرة والتابعة . الا ان هذه الدول لم تتجراً على رفض هذا التعديل او الاعتراض على ادراجه في ميثاق الأمم المتحدة في ظروف النهوض العام لحركات التحرر الوطني ابان الحرب العالمية الثانية .

وكان ادخال التعديل السوفيتي على ميثاق الأمم المتحدة من الاهمية بمكان كبير بالنسبة لتحديد مبادئ التعايش السلمى . فاعتراف الميثاق بحق الشعوب في تقرير المصير كأساس لعلاقات الصداقة بين الأمم يعنى اعترافه الكلى بشرعية وقانونية نضال الشعوب المستعمرة من اجل استقلالها . يضاف الى ذلك ان البند الثانى من المادة الاولى يشير الى ان احترام مبدأ تقرير

المصير يعتبر احدى الوسائل الرئيسية لتعزيز السلام العالمى .

اذن فبقاء المشاكل فى تقرير المصير لاي شعب من الشعوب يمس دائما السلم العالمى ، وعليه فقضية تقرير المصير لا يمكن معالجتها كقضية داخلية لدولة استعمارية . وهذا يعنى بدوره ان التعايش السلمى ، كما يفهمه ميثاق الأمم المتحدة ، لايفترض اطلاقا التسليم بوجود الاستعمار ومخلفاته . فهيئة الأمم المتحدة بشكل عام ، شأنها شأن الدول الاعضاء فيها كلا على حدة ، تملك كامل الحق فى دعم نضال الشعوب من أجل تحريرها الوطنى . وبموجب مغزى ميثاق الأمم المتحدة لايمكن بأى حال من الاحوال القول ان هذا الدعم يتناقض مع مبدأ التعايش السلمى .

لقد اظهر الاتحاد السوفيتى بادخاله هذا التعديل على البند الثانى من المادة الاولى لميثاق الأمم المتحدة انه لاينوى الكف عن النضال ضد الاستعمار ، هذه التركة المشينة للعهد البائد . كما أكدت دول النظام الرأسمالى ، بقبولها بهذا التعديل ، اعترافها الرسمى بمشروعية هذا الموقف وتطابقه مع مبادئ التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة المختلفة .

الى جانب المبادئ ، المذكورة آنفا ، يتضمن ميثاق الأمم المتحدة مبدأ ذا اهمية بالغة لفهم مغزى التعايش السلمى . والمقصود بذلك مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول . وتنص الفقرة المعنية فى الميثاق على : «ان هذا الميثاق لا يمنع هيئة الأمم المتحدة اى حق للتدخل فى القضايا التى تدخل فى الواقع ضمن الصلاحيات



الداخلية للدول الاعضاء ، ولا يتطلب من الدول الاعضاء ان تقدم مثل هذه القضايا للحل في هيئة الامم المتحدة بموجب هذا الميثاق» (البند السابع من المادة الثانية) . ان مبدأ عدم التدخل الوارد في ميثاق الامم المتحدة مدعو لتسوية العلاقات بين جميع البلدان ، بما فيها العلاقات بين الدول ذات الانظمة المختلفة . ويتلخص دوره في تمكين هذه الدول من التعاون ضمن اطر منظمة دولية واحدة . ويؤكد ميثاق الامم المتحدة ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل ، الامر الذي يستحيل بدونه ضمان السلم والامن في العالم ، اى يستحيل تنفيذ الهدف الرئيسى لهيئة الامم المتحدة .

ويذكر البند الثالث من المادة الاولى للميثاق من بين اهداف هيئة الامم المتحدة : «اقامة التعاون بين الدول في حل القضايا الدولية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والانسانى ، وفى تشجيع وتطوير روح الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تفریق من حيث العرق والجنس واللغة والدين» . وينطلق هذا الحكم من ان التعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية يجب ان يتحقق على نحو يساعد على بلوغ الهدف الرئيسى لهيئة الامم المتحدة ، اى الحفاظ على السلام العالمى . وبالتالي فان وسائل التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول يجب ان تتناسب مع هذا الهدف ، وان تساعد قدر الامكان فى الحفاظ على السلم والامن واقامة علاقات الصداقة بين الامم .

وبديهي ان نزع السلاح بصورة شاملة تامة

سيكون امتن ضمانة للتعايش السلمي . وقد نظر واضعو ميثاق الأمم المتحدة الى نزع السلاح بوصفه احدى الوسائل الرئيسية لضمان التعايش السلمي . وكان الميثاق الأطلسي الذي وقعته انكلترا والولايات المتحدة عام ١٩٤١ قد اعترف بضرورة اتخاذ الخطوات لنزع السلاح ضمانا للسلام العالمي . وأكد بيان الاتحاد السوفييتي بشأن الانضمام الى مبادئ الميثاق الأطلسي انه سعيًا الى ايجاد حل جذري لمهام حماية الشعوب المحبة للحرية ، من جميع الاخطار التي يهددها بها المعتدون ، ناضل الاتحاد السوفييتي من اجل نزع السلاح بصورة شاملة تامة . وبموجب البيان بصدد الأمن العام الصادر في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٤٣ تعهدت الدول الاربع باجراء التشاورات والتعاون فيما بينها ومع بقية اعضاء الأمم المتحدة بهدف التوصل الى معاهدة عامة قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بضبط التسليح في مرحلة ما بعد الحرب .

من بين المبادئ العامة للتعاون في قضية صيانة السلام والأمن في العالم يذكر البند الاول من المادة الحادية عشرة لميثاق الأمم المتحدة «المبادئ القاضية بنزع السلاح وضبط التسليح» . وتشير المادة ٢٦ بصورة مباشرة الى انه «بهدف المساهمة في اقرار ودعم السلم والأمن في العالم» تقرر اقامة نظام لضبط التسليح . الا ان ميثاق هيئة الأمم المتحدة على الرغم من انه وصف نزع السلاح بأنه أحد الاهداف الرئيسية لهذه المنظمة ، الا انه لم يحدد اشكاله الملموسة او حجمه ، تاركًا ذلك للمفاوضات والمعاهدات اللاحقة

بين اعضاء منظمة الأمم المتحدة . ومن بين مبادئ  
ميثاق الأمم المتحدة التي تحظى بأهمية بالغة المبدأ  
الذي يشير الى ان جميع اعضاء هيئة الأمم المتحدة  
«ينفذون عن طيب خاطر الالتزامات المترتبة عليهم  
بموجب هذا الميثاق من اجل ان تضمن لهم جميعا كل  
الحقوق والامتيازات الناجمة عن انتمائهم الى المنظمة» .  
وكانت هذه الاشارة مناسبة تماما لاسيما على ضوء  
دروس السنين التي سبقت الحرب العالمية الثانية .  
هذه القاعدة كان من شأنها ان تعترض السبيل امام  
محاولات بعض الدول لتأمين مصالحها على حساب الحقوق  
المشروعة للدول والشعوب الاخرى وذلك من خلال التنكر  
الكامل لالتزاماتها الدولية . ان المراعاة الصارمة لهذا  
المبدأ ، الى جانب مراعاة جميع المبادئ الاخرى للميثاق  
بحذافيرها ، من قبل جميع الدول تفتح سبيلا عمليا الى  
الضمان الثابت للمسلم العادل والديمقراطي .

#### ٤ - من اجل الانقراج وضد انبعاث روح «العرب الباردة»

لم يكتب لآمال الشعوب في ان نهاية الحرب العالمية الثانية ستكون بداية للتعايش السلمى الوطيد ان تتحقق .

فبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها قرر الزعماء السياسيون في الدول الامبريالية ، وفي الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، ان الوضع الذى نشأ نتيجة الحرب يتيح لهم شن الهجوم على الاشتراكية وعلى حصنها : الاتحاد السوفيتى . وفى الوقت ذاته أدرك حتى اكثر المتعصبين «للحملة الصليبية» ضد الاتحاد السوفيتى ان هذا الهجوم لايمكنه ان يتخذ منذ البداية شكلا عسكريا سافرا . فقد نمت قدرة الاتحاد السوفيتى وازدادت سمعته فى اعين الجماهير الشعبية التى رأت فيه منقذا لها من الاستبداد الهتلرى . لذلك كله فقد علقت الاوساط الحاكمة فى الغرب آمالها على ان الاتحاد السوفيتى ، الذى استنزفت اصعب حرب فى تاريخه دماءه سيضطر ، ان أجلا ام عاجلا ، الى الخضوع لضغوط الامبرياليين ، والامتناع عن ثمار النصر و«لتكييف» الاشتراكية لتتطابق مع مواصفات النظام

الاجتماعى المميزة للامبريالية (والمواصفات الامريكية بالاحرى) .

ولبلوغ هذا الهدف وقع الاختيار على الوسائل التالية :

- السياسة الرامية الى تحقيق وزيادة التفوق العسكرى على الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى (سباق التسلح ، وتشكيل الاحلاف العسكرية للدول الامبريالية ، ومحاصرة البلدان الاشتراكية بالقواعد الحربية والنخ) . وخصص مكان هام فى تنفيذ هذه السياسة الى الاسلحة الذرية التى كانت الولايات المتحدة تأمل بالحفاظ على احتكارها فى حوزتها لفترة زمنية طويلة . وكانت الاوساط العدوانية الامبريالية تعتزم استخدام تفوقها العسكرى المذكور للضغط السياسى على بلدان الاشتراكية فى محاولة لحملها على انتهاج خط فى سياستها الخارجية والداخلية يروق للامبريالية .

- شن الدعاية والتطيل والتزوير لأسطورة «الخطر العسكرى السوفييتى» ، الأمر الذى كان يراد منه ، التشكيك فى السمعة المعنوية والسياسية للاتحاد السوفييتى من جهة ، وتبرير ضرورة سباق التسلح فى الغرب ، من جهة اخرى .

كانت النتيجة المنطقية لهذا النهج الانكار الكامل لامكانية التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . فقد اعلن ان مفهوم التعايش السلمى ذاته ليس سوى «شعار شيوعى هدام» . وكانت الممارسة السياسية للدول الامبريالية ، التى توحدت

في حلف شمال الاطلسي العدواني («الناطو») (عام ١٩٤٩) ، تحددها نظريات «كبح الشيوعية» و«ردها» و«تحرير بلدان اوربا الشرقية» من الاشتراكية والنخ . ولقد تخلى قادة الناطو علنا عن فكرة صيانة وتوطيد السلام العالمي عندما ارسوا في اساس نشاطهم نظرية «التوازن على حافة الحرب» . وبذلك فرضت الامبريالية على الشعوب ما نسميه اليوم «بالحرب الباردة» التي ظلت على مدى عقدين من الزمن ونيف تسمم حياة البشرية ، والتي لاتزال اثارها السامة محسوسة حتى الآن .

ان «الحرب الباردة» التي تمثل احد الانواع المتميزة للسياسة الخارجية للامبريالية على النطاق العالمي الشامل تؤثر سلبيا على مجمل العلاقات الدولية ، وليس فقط على العلاقات المتبادلة بين الدول الامبريالية والاشتراكية . «فالحرب الباردة» هي محاولة من الامبريالية لعرقلة اتساع وتوطد المنظومة الاشتراكية ، ونمو الحركة العمالية والشيوعية الدولية ، وتقوية نضال التحرر الوطني . وكانت خصائص هذه السياسة وسماتها المميزة يحددها عاملان : فمن ناحية ، كانت الامبريالية تعتقد ان بوسعها ايقاف تطور الاشتراكية والحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطني وارجاع مسيرة التاريخ الى الوراء . ومن ناحية ثانية ، فان ميزان القوى الطبقيّة وقوى الدول في المرحلة الاولى من «الحرب الباردة» ، اى فور انتهاء الحرب العالمية الثانية تقريبا ، لم يسمح للامبريالية باللجوء الى صدام عسكري شامل مع بلدان الاشتراكية .

على الرغم ان الامبريالية كانت واعية للمخاطر  
المميتة التي تهددها بها الحرب العالمية الجديدة ، الا  
انها كانت لا تزال قادرة بعد على القيام بتطاولات  
عسكرية مباشرة ضد البلدان الاشتراكية والبلدان  
النامية . وتشهد على ذلك وقائع عديدة مثل عدوانها  
في كوريا ، وحرب الامبريالية الفرنسية ومن ثم الامريكية  
في فييتنام ، ومحاولات الغزو العسكرى ضد كوبا ،  
والعدوان الثلاثى ضد مصر ، والتدخلات العسكرية التي  
قامت بها الولايات المتحدة ضد لبنان ، والحرب  
الاستعمارية في الجزائر ، وما الى ذلك .

والى جانب النزاعات العسكرية الاقليمية قامت  
الدول الامبريالية عن قصد بتسجير جمرات الاصطدام  
العسكرى العالمى من خلال افتعال حالات متأزمة في  
مناطق مختلفة من العالم . وكانت سياسة تصعيد  
التهديد الحربى تستهدف في المقام الاول ارغام الدول  
الاشتراكية على تخصيص اموال طائلة لتعزيز قدرتها  
الدفاعية ، وبذلك حاول الامبرياليون عرقلة التنمية  
الاقتصادية للبلدان الاشتراكية بصورة خطيرة . كما  
اراد الامبرياليون بتسجير هستيريا الحرب عزل القوى  
التقدمية التي تنادى بالصدقة والتعاون مع الدول  
الاشتراكية ، وابعادها من الساحة السياسية بتهمة عدم  
«ولائها الوطنى» وافساح المجال للاحزاب والمنظمات التي  
تتخذ مواقف العداء للسافر للسوفييت والشيوعية .

ونتيجة ذلك كله توقفت بالكامل تقريبا التجارة  
والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية ، الامر  
الذى كان يتوخى منه افشال خطط التنمية الاقتصادية

في الدول الاشتراكية في السنوات العصيبة لما بعد الحرب ، مما يجعل من المستحيل بالتالي زيادة رفاهية المواطنين ويحمل البلدان الاشتراكية في نهاية المطاف على الركوع امام العالم الرأسمالي وبالشروط التي يملئها هذا الاخير .

وقد حول الامبرياليون الصراع الايديولوجي الى «حرب نفسية» ضد البلدان الاشتراكية والقوى التقدمية في البلدان الرأسمالية والنامية . واتصفت هذه الحرب بحملة اعلامية شعواء مبنية على تشويه مبادئ الاشتراكية الايديولوجية والسياسية . وكانت اقوى وسائل الاعلام تعمل بلا كلل لترسيخ هذه التصورات المشوهة في اذهان الجماهير الشعبية الواسعة ، وبذل الامبرياليون جهودا جاهدة لاثارة الخلافات بين مختلف المنظمات الاجتماعية الوطنية والدولية وتآليب بعضها على البعض الآخر . وفيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية اكتسبت «الحرب النفسية» شكل تدخل مباشر في شؤونها الداخلية .

وبرزت مظاهر «الحرب الباردة» هذه بشكل مركز في النظرية الامبريالية حول «التوازن على حافة الحرب» . وهي تهدف اساسا الى ابقاء العالم على الدوام في حالة توتر محموم يهدد اي نزاع صغير نسبيا في ظله بالتحول الى اصطدام نووي شامل .

ولكن ساسة وايديولوجي الامبريالية قد استهانوا على ما يبدو بحيوية الاشتراكية وطاقاتها ، مستقطين من تقديرهم جاذبية افكارها وتجربتها الحية . كما استهانوا بقدرة وفعالية العمليات المناهضة للامبريالية كالحركة



المناهضة للاستعمار في البلدان النامية والحركة المناهضة للحرب داخل دولهم بالذات .

وقد اتاح ميزان القوى الجديد بين الاشتراكية والرأسمالية في نهاية الستينات وبداية السبعينات للاتحاد السوفييتي وحلفائه الانتقال الى هجوم واسع في المعركة من أجل الانفراج . واتسعت في العالم حركة جماهيرية من اجل السلام .

واصبحت السبعينات مرحلة انتقال من «الحرب الباردة» الى انفراج التوتر الدولي . وعلى اساس التغيرات الجذرية في ميزان القوى حدثت تغيرات عميقة في نظام العلاقات الدولية بأسره . ويتلخص مضمون ذلك الانعطاف في العلاقات الدولية في ان القوى التقدمية تمكنت من حمل الامبريالية على القبول بأشكال جديدة للصراع - مع التشديد على كلمة «الصراع» ، لان الصراع ظل مستمرا حتى في ظروف الانفراج .

ما الذي يقصده الشيوعيون بانفراج التوتر ؟ انه بالدرجة الاولى ازالة روح «الحرب الباردة» والانتقال الى علاقات طبيعية وعادية بين الدول . انه استعداد الدول لحل الخلافات والنزاعات فيما بينها ليس بالقوة وليس بالتهديدات وقرعة السلاح ، بل بالوسائل السلمية وحول طاولة المفاوضات . انه القدر المعين من الثقة المتبادلة والقدرة على مراعاة المصالح الشرعية للآخرين . ان الانفراج ليس بالعملية الاوتوماتيكية ، بل يتطلب التصدي للقوى الساعية الى نسفه ، والتعاون مع القوى المناصرة له التي تعتبره مفيدا يتجاوب مع مصالح البشرية . فهذا التعاون يجب ان يحظى بالاولوية

امام الخلافات السياسية والايدولوجية والدينية .  
ان الانفراج هو تخفيف التوتر الدولى ، ولكن سيكون  
من الخطأ تصوّره كحل فوري ونهائى لجميع القضايا  
العديدة المتنازع عليها الموجودة فى العالم . ان الانفراج  
يخلق الظروف والمقدمات السياسية التى تساعد على  
تسوية هذه القضايا على أسس مقبولة للجميع .  
وبديهي ان من مصلحة البشرية ان تجعل هذه العملية  
لا رجعة عنها اى ابعاد اى احتمال للرجوع الى توتر ايام  
«الحرب الباردة» .

ان الانفراج هو عملية طويلة الأمد لان تطوره  
يفترض ضمناً حل قضايا عديدة ومعقدة سواء الناجمة  
منها عن «الحرب الباردة» وسباق التسلح ، ام الناشئة  
فى سير اتساع وتعمق عملية الانفراج ذاتها . ويتوقف  
طول هذه المرحلة على المقاومة السافرة او الخفية التى  
يبديها خصوم الانفراج ، ومدى ثبات القوى السياسية  
المنادية بالانفراج .

ان الانفراج عملية موحدة على الصعيد العالمى ،  
بحيث يتطلب الأمر من اجل نجاحه الكامل نشر الانفراج  
على العالم بأسره .

لقد أدت عملية الانفراج ليس فقط الى تغيرات  
ايجابية فى المناخ العام للعلاقات الدولية ، بل واسفرت  
كذلك عن مكاسب عملية فى مختلف المجالات . ومن  
اهمها الاعتراف الشامل تقريباً بالتعايش السلمى  
كمحور للعلاقات الدولية . فقد اصبحت مبادئ التعايش  
السلمى التى جرى توقيّعها فى عدد من الصكوك الدولية  
نوعاً من مجموعة قواعد للعلاقات الشريفة والعادلة بين

الدول ، الأمر الذى اقام حاجزا حقوقيا ومعنويا سياسيا فى وجه هوة المغامرات الحربية . وقد صيغت هذه القواعد فى سلسلة كبيرة من المعاهدات والبيانات والاعلانات التناثية ، الا انها وجدت التعبير الاكمل عنها فى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون فى اوربا ، التى وقعت فى ١ آب (اغسطس) عام ١٩٧٥ فى هلسنكى . ان مجموعة المبادئ هذه تعتبر تعميما للممارسة السياسية الدولية على مدى سنوات طويلة ، وقد تم وضعها بموافقة الجميع مع مراعاة آراء ومصالح جميع المشاركين فى المؤتمر الاوربى العام . وبالتالى فهى تمثل الحد الادنى الضرورى من الالتزامات القانونية الدولية التى يمكنها ، بشرط مراعاة جميع الدول لها ، ان تضمن طابعا سلميا للتعايش بين الدول الاشتراكية والرأسمالية .

وكان الاتحاد السوفييتى البلد الاول الذى حول الالتزامات السياسية المترتبة عليه من الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى الى قانون لسياسته الرسمية ، اذ أدخل فى المادة ٢٩ من دستوره جميع المبادئ التى جرى اقرارها فى هلسنكى .

تتضمن الوثيقة الختامية عشرة مبادئ اساسية للعلاقات الدولية .

**مبدأ المساواة فى السيادة** يعنى ان جميع الدول مستقلة تجاه بعضها البعض ، وتملك حقوقا والتزامات متكافئة امام القانون الدولى . وهذا المبدأ ينفسى الادعاءات بالهيمنة فى العلاقات الدولية لأية دولة او مجموعة من الدول مهما كانت كبيرة ومهما كانت قدرتها

العسكرية والاقتصادية . وان مبدأ المساواة في السيادة يلزم الدول باحترام الاستقلال السياسى للبلدان الاخرى وحقها في حرية اختيار وتطوير انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وكذلك حقها في وضع قوانينها وقواعدها الادارية .

يرتبط بمبدأ المساواة في السيادة ارتباطا وثيقا **مبدأ تكافؤ الشعوب في حقها في التصرف بمصيرها .** وبموجب هذا المبدأ تملك جميع الشعوب الحق في ان تحدد ، في ظروف الحرية التامة وبدون اى تدخل من الخارج ، نهجها في سياستها الداخلية والخارجية وان تنفذ حسب هواها تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتتعارض مع هذا المبدأ ممارسة الاستعمار والاستعمار الجديد للضغوط السياسية والاقتصادية للتدخل في شؤون الشعوب الاخرى بهدف عرقلتها عن تنفيذ التحويلات السياسية والاجتماعية الاقتصادية اللازمة .

ومن اجل الضمان الفعال لمبدأى المساواة في السيادة وتكافؤ الشعوب في حقها في التصرف بمصيرها لا بد من التقيد الصارم بمبدأ **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .** وبموجب هذا المبدأ تلتزم الدول بالامتناع عن اى تدخل ، مباشر او غير مباشر ، فردى او جماعى ، في الشؤون الداخلية لدولة اخرى بغض النظر عن ماهية العلاقات القائمة بينها . ولا تلتزم فقط بالامتناع عن التدخل العسكرى وحسب ، بل وبالامتناع عن التهديد باللجوء اليه . ويعتبر من اعمال التدخل ايضا المناصرة المباشرة او غير المباشرة

للمنشاط الارهابي والهدام او اى نشاط آخر يهدف الى اسقاط النظام فى دولة اخرى بواسطة العنف . وبموجب مبدأ عدم التدخل تلتزم الدول بالامتناع عن ممارسة اية ضغوط : عسكرية كانت او سياسية او اقتصادية او غيرها .

تفصل كل دولة عن غيرها من الدول حدود رسمية تحدد اراضي هذه الدولة ومناطق انتشار سيادتها . لذلك فان العلاقات العادية السلمية وعلاقات حسن الجوار بين الدول لا يمكن ان تقوم الا بشرط مراعاتها الصارمة لمبدأ **حصانة الحدود** . وبموجب هذا المبدأ تعتبر الدول جميع الحدود القائمة حالياً حدوداً غير قابلة للتغيير وتلتزم بالامتناع عن اية تطاولات عليها ، اى عن التغلغل غير المشروع عبر الحدود وكذلك عن انتزاع هذه المناطق او تلك من اراضي دولة اخرى . ومن الاهمية بمكان ، للحفاظ على العلاقات العادية بين الدول ، واقع ان مبدأ حصانة الحدود يحظر ليس فقط اعمال اغتصاب اقسام من اراضي دولة اخرى او اغتصاب اراضيها بالكامل ، بل ويحظر كذلك تقديم اية مطالب تتوخى احراز هذه الاهداف . بعبارة اخرى فان مبدأ حصانة الحدود لايسمح باية ادعاءات اقليمية تجاه البلدان الاخرى او بالدعاية الانتقامية .

يرتبط ارتباطاً مباشراً بمبدأ حصانة الحدود مبدأ **سلامة اراضي الدول** الذى يلزمها بالامتناع عن أية اعمال تستهدف سلامة اراضي دولة ما او تمس باستقلالها السياسى او وحدتها . وبذلك لا يحظر فقط اغتصاب اقسام من اراضي اية دولة من الدول بالقوة ،

بل ويحظر دعم الحركات الانفصالية واثارتها من الخارج .  
كما يحظر مبدأ سلامة الاراضى ايضا الاحتلال العسكرى  
لاراضى دولة اخرى كليا او جزئيا ، حتى بدون ضم  
الاراضى المحتلة الى اراضى الدولة التى تقوم بالاحتلال .  
ولا يعترف بشرعية اى احتلال للاراضى او اغتصابها  
بالعنف .

ويحظى بأهمية بالغة لضمان التعايش السلمى مبدأ  
**الامتناع المتبادل عن استخدام القوة او التهديد**  
**باستخدامها** الذى يترتب على الدول بموجبه الامتناع ،  
فى علاقاتها المتبادلة كما فى العلاقات الدولية بشكل  
عام ، عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها سواء  
أكان ذلك يستهدف سلامة الاراضى او الاستقلال  
السياسى لأية دولة من الدول او يتوخى تحقيق اية  
اغراض اخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة . والمقصود  
باستخدام القوة هنا ليس فقط ممارسة الضغوط  
العسكرية ، بل كذلك استخدام وسائل الضغط  
الاقتصادى وسواء على هذه الدولة او تلك . وما من  
اعتبارات يمكن ان تكون مبررا للجوء الى القوة او التهديد  
باستخدامها . كما لا يجوز ان يستخدم اللجوء الى القوة  
او التهديد بها كوسيلة لتسوية النزاعات والخلافات  
بين الدول . ومن البديهي ان لكل دولة تعرضت  
لعدوان عسكرى حقا كاملا فى ان تستخدم ، بصورة  
فردية ام بالاشتراك مع حلفائها ، القوة لصد العدوان .  
وينجم منطقيا من مبدأ عدم استخدام القوة مبدأ  
**التسوية السلمية للنزاعات** الذى يلزم الدول بأن تحل  
النزاعات فيما بينها بوسائل سلمية على نحو لا يهدد

السلام والأمن في العالم ولا يمس بمبادئ الانصاف والعدالة . وبإمكان الدول ان تستخدم لهذه الاهداف وسائل مختلفة كالمفاوضات والتقصي والوساطة والتصالح والتحكيم والمقاضاة وسواها من الوسائل السلمية التي تراها مناسبة . وفي ظروف التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة فان افضل وسيلة لحل النزاعات الدولية واكثرها كفاءة هي المفاوضات على اساس المساواة والأمن المتكافئ للدول المشاركة . واذا لم يفض استخدام هذه الوسيلة او تلك الى تسوية النزاع بصورة سلمية فان ذلك لا يعنى قط ان من حق اى طرف من الاطراف المتنازعة ان يلجأ الى القوة . فعلى الاطراف المعنية في حالة كهذه ان تواصل البحث عن طرق مقبولة للجميع من اجل التسوية السلمية للنزاع .

**اما مبدأ احترام حقوق الانسان وحياته الاساسية** فيتم تطبيقه بواسطة شتى الاجراءات التشريعية والاجتماعية الاقتصادية التي تتخذها الدولة من اجل ضمان حقوق وحيات مواطنيها . وان المضمون الاجتماعي لهذه الاجراءات وطابعها وحجمها تتوقف كلياً على النظام الاجتماعي القائم في كل دولة معينة . لذلك فان أية خطوات تخطوها الدول على طريق التعاون في مجال المساهمة في احترام حقوق الانسان وحياته الاساسية يجب ان تتحقق ضمن أطر التقييد الصارم بمبدأى المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ان المراعاة الصارمة لجميع المبادئ المذكورة اعلاه

لابد منها من اجل التطبيق العملي لمبدأ التعاون بين الدول في كافة ميادين علاقاتها المتبادلة . وهذا المبدأ يلزم الدول بالاسهام في تطوير التفاهم والثقة المتبادلة وتنمية علاقات الصداقة وحسن الجوار فيما بينها وتعزيز السلام والامن واقرار مبادئ العدالة في العالم . وعند تطوير التعاون الدولي على الدول ان تسعى الى زيادة رفاهية الشعوب بواسطة الاستفادة من المكتسبات والانجازات التي تم تحقيقها على طريق التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنيكي والاجتماعي والثقافي والانساني .

ينطوى على أهمية بالغة لتطوير التعاون الدولي مبدأ اخلاص الدول في تنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي . فانتهاكها لهذا المبدأ يقوض اساس التعايش السلمي والتعاون بين الدول .

ان المبادئ العشرة التي عددناها ترسم تلك الأطر التشريعية والسياسية التي يمكن ويجب ان تحكم العلاقات بين الدول في العالم المعاصر .

لقد ساهم مناخ الانفراج في عقد سلسلة من المعاهدات التي قلصت جزئيا سباق التسلح في بعض الاتجاهات : من حيث المكان (حظر استخدام الفضاء الكوني والقمر وقاع البحار والمحيطات لاغراض الحرب) ، ومن حيث النوع (حظر تجارب الاسلحة النووية ، وتحريم استخدام اية وسائل للتأثير على البيئة الطبيعية لاغراض الحرب) ، ومن حيث الكمية (عدم نشر الاسلحة النووية ، والمعاهدات السوفيتية الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وحظر الاسلحة البكتريولوجية) . ومع ان هذه المعاهدات لم توقف



سباق التسليح ، الا انها ساعدت على تخفيض سرعته وحالت الى حد ما دون انتشاره .

في ظروف الانفراج توفرت فرصة لحل ، او على الاقل للاقترب من حل القضايا التي لم تطرح على بساط البحث في المفاوضات العملية في فترة «الحرب الباردة» ، او بقيت معلقة على الرغم من المحاولات العديدة لحلها . ويدخل في عداد انجازات الانفراج عقد سلسلة من المعاهدات بين الدول الاشتراكية والمانيا الغربية والتي اكدت على الاعتراف الدولي بمبدأ حصانة الحدود ، وبالمانيا الديمقراطية التي دخلت في عضوية هيئة الامم المتحدة ، وبتسوية مسألة برلين الغربية .

ولكن كل ذلك لم يعن قط ان تغيرات نوعية قد طرأت - او كان يمكن ان تطرأ - على السياسة الخارجية للدول الامبريالية . فسياستها كانت تحددها على الدوام الصفات الاجتماعية الاقتصادية والطبقية الجذرية للامبريالية . وفي الوقت ذاته فان نمو الحركة الثورية العالمية ، وسير الصراع بين النظامين الاجتماعيين والمباراة السلمية بينهما ، وتغير ميزان القوى على الصعيد العالمي ، والتطورات السياسية الدولية الايجابية قد اثرت تأثيرا ملموسا في مظاهر تجلي الجوهر الطبقي للسياسة الخارجية للدول الرأسمالية .

في نهاية السبعينات توتر الموقف الدولي بصورة حادة من جديد . فالنهج العسكري للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو اصبح مصدر خطر متزايد للحرب . وفي اطار هذا النهج تمت الزيادة التي لا سابق لها لقدرة الولايات المتحدة الحربية واقرت مشاريع واسعة النطاق

لانتاج جميع انواع الاسلحة النووية منها والكيمياوية والتقليدية . وتخطط الولايات المتحدة لنقل سباق التسلح الى الفضاء ايضا .

لقد وصل الامر بالولايات المتحدة الامريكية ، التي بدأت من تخويف العالم «بالخطر الحربى السوفييتى» ، ان اعلنت «حملة صليبية» ضد الاشتراكية كنظام اجتماعى . وتبذل جهودا محمومة للايحاء الى الناس بان الاشتراكية لا يحق لها البقاء فى العالم على الاطلاق . ولكن ليس بوسع احد ان يعود بعجلة التاريخ الى الوراء . فالاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ستعيش وتتطور بموجب قوانينها : قوانين اكثر النظم الاجتماعية تقدما .

## ٥ - التعايش السلمى ضرورة موضوعية

فى عام ١٩٢١ ، وفى معرض الكلام عن الوضع الدولى للدولة الاشتراكية التى كانت وحيدة فى العالم آنذاك اشار لينين الى : «اننا ضعفاء بشكل مفرط من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية ، اما من الناحية المعنوية - دون ان نفهم هذه الكلمة بطبيعة الحال من وجهة نظر الاخلاق المجردة ، بل ان نفهمها كتناسب للقوى الواقعية لجميع الطبقات فى جميع الدول - فاننا اقوى من الجميع» \* . ولقد مرت عقود من السنين منذ ذلك الحين . وقد تمكنت البلدان الاشتراكية من الاحتفاظ بقدرتها المعنوية السياسية وضاعفتها كثيرا ، وبنت فى آماذ تاريخية وجيزة قاعدة اقتصادية قوية تضمن لها مواقع وطيدة فى مباراتها مع الرأسمالية . واصبحت لدى الدول الاشتراكية قدرة حربية جبارة قادرة على حمايتها من العدوان العسكرى للدول الامبريالية وممارسة تأثير رادع ملموس على سياستها العدوانية . ان نشوء المنظومة الاشتراكية العالمية ، هو خير

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٣٠٠ .

دليل على ان الهدف الذى طرحه لينين ، وهو تحويل الدول الاشتراكية الى عامل قادر على التأثير بصورة حاسمة على مجمل السياسة العالمية ، قد اصبح امرا واقعا . فقد وضعت المنظومة الاشتراكية كامل جبروتها فى خدمة ضمان السلام الوطيد والعدل والديمقراطى . وليست ثمة فى البلدان الاشتراكية طبقات او فئات اجتماعية او مجموعات مهنية لها مصلحة فى الحرب او الحصول على فوائد اقتصادية من سباق التسلح . فلدى البلدان الاشتراكية كثير من القضايا المعقدة يجرى حلها فى سير البناء الاشتراكى والشيوعى ، الا ان حلها مشروط بشرط حيوى الا وهو : ابعاد خطر حرب عالمية جديدة وضمان سلام مديد على اساس متين من التعايش السلمى .

**وتنبى المنظومة الاشتراكية العالمية على الساحة الدولية بوصفها القوة الرئيسية الاهم فى النضال ضد خطر الحرب . انها القوة الاهم لانها تواجه القوة المادية للامبريالية - وهى القوة العدوانية فى اساسها - بقوة مادية مماثلة لكنها قوة سلمية . انها القوة الرئيسية لان تطور منظومة الدول الاشتراكية يسهم فى تقوية عوامل السلم الاخرى ويزيد من فعاليتها .**

لقد ازدادت امكانيات التعايش السلمى الى حد كبير نتيجة انهيار نظام الاستعمار للامبريالية ، الامر الذى ادى الى ظهور مجموعة من الدول المستقلة السائرة على سياسة السلام ، مما اضعف الى حد كبير المواقع السياسية والعسكرية للامبريالية ، وحد الى درجة كبيرة من حرية حركتها على الساحة الدولية . وبما ان البلدان

النامية حريصة اشد الحرص على صيانة السلام ، التي هي في امس الحاجة اليه للتغلب على تخلفها الاقتصادي الذي ورثته من العهد الاستعماري ، فانها تدافع بحزم عن مبادئ التعايش السلمي . وتصف قرارات كثير من المؤتمرات والاجتماعات للدول النامية هذا المبدأ كأساس لسياستها الخارجية . وفي هيئة الامم المتحدة تلاقى اقتراحات البلدان الاشتراكية ، الهادفة الى ترسيخ مبادئ التعايش السلمي ، تأييد الدول النامية على الدوام . كما يحظى باهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية التعاون الاقتصادي المتكافئ مع دول المنظومة الاشتراكية الذي يساعدها على التصدي لمطامع الاتحادات الامبريالية الاحتكارية ، ويجعلها بالتالي حليفة للدول الاشتراكية في المعركة من اجل اقرار مبادئ التعايش السلمي .

**ان الطبقة العاملة العالمية ، التي تقودها طليعتها المتمثلة في الاحزاب الشيوعية والعمالية تشكل قوة نشيطة لا يستهان بها في المعركة من اجل اقرار مبادئ التعايش السلمي . ويرى الشيوعيون من واجبهم النضال ضد سياسة تصعيد التوتر الدولي التي تنتهجها الاوساط الامبريالية ، ويعملون بلا كلل لتخفيف التوتر ، مما يتطابق كليا مع امانى الشعوب ومطالبها الملحة .**

وتساهم في المعركة من اجل اقرار مبادئ التعايش السلمي اوساط ومنظمات اجتماعية من اتجاهات سياسية مختلفة ، الا انها جميعها تلتقى في الامر الرئيسي ، اي في الاعتراف بضرورة القيام بأعمال نشيطة

لضمان السلام والتعاون بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية . وتقوم على هذا الاساس حركة جماهيرية واسعة حريصة على عزل خصوم التعايش السلمى واعتراض السبيل امام سياسة «الحرب الباردة» . وفى النضال من اجل تثبيت مكاسب سياسة الانفراج ، وفى الذود عن السلم ، يبدى الشيوعيون استعدادهم للتعاون مع جميع المنظمات بغض النظر عن الفئات الاجتماعية التى تمثلها ، ومع الزعماء السياسيين واقعى التفكير فى البلدان الرأسمالية ، وجميع الاحزاب الديمقراطية والمنظمات الاجتماعية التقدمية الوطنية والدولية .

ان التغير العام فى ميزان القوى على الصعيد العالمى قد زاد كثيرا من فعالية تأثير الطبقة العاملة والقوى التقدمية على السياسة الخارجية لحكومات الدول الرأسمالية . فبتوحيد القوى الديمقراطية والقوى المحبة للسلام تستطيع الطبقة العاملة ارغام الاوساط الحاكمة على وقف الاستعدادات لحرب عالمية جديدة ، والامتناع عن اثاره حروب اقليمية ، وعلى استخدام الاقتصاد لأغراض سلمية .

وان الحاجة الموضوعية **للتعاون الاقتصادى** تعتبر كذلك عاملا من عوامل التعايش السلمى . فالصلات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول الاخرى تشكل وسيلة فعالة لحل المهام الاقتصادية والسياسية على حد سواء . فعلى طريق التكامل الاقتصادى يترسخ جبروت وتلاحم الاسرة الاشتراكية . كما ان تعاون الدول الاشتراكية مع البلدان النامية يسهل على الاخيرة اعادة بناء اقتصادها وحياتها الاجتماعية على اسس تقدمية .

واخيرا ، فان الصلات الاقتصادية والعلمية التكنيكية مع الدول الرأسمالية تعزز وتوسع المقدمات المادية لسياسة التعايش السلمى .

ان البشرية تواجه اليوم عددا من القضايا الشاملة التى تزداد حدة وتعقدا مع مرور الزمن . ومن هذه القضايا ازمة الطاقة ، وحماية البيئة من التلوث ، ومكافحة الجوع والابوئة الخطيرة المنتشرة على نطاق واسع ، واستثمار ثروات المحيط العالمى والنخ . وبديهي ان مهمات ضخمة كهذه غير قابلة للتحقيق بجهود بلد واحد او حتى مجموعة من البلدان ، وانما تتطلب تعاون الدول على النطاق العالمى . وبالتالي ، فان معالجة القضايا العالمية المرتبطة بمستقبل البشرية تستحيل خارج أطر نظام العلاقات الدولية القائم على اساس التعايش السلمى ، كما يستحيل تنفيذ كثير من المهمات الملحة لعصرنا هذا .

لقد طرأت فى العقد الاخير تغيرات جذرية فى مجال التسليح . فالحرب العالمية الجديدة - اذا تيسر اشعال نيرانها - ستكون حربا حرارية نووية . وعندئذ لن يدور الكلام عن مصالح او مواقع دولة ما او مجموعة من الدول ، بل انما سيدور عن احتمال زوال الجنس البشرى من الوجود اصلا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان خطورة السلاح النووى لاتنحصر فى قوته التدميرية الهائلة لحظة استخدامه وحسب ، بل وكذلك فيما سيتركه استخدامه على نطاق واسع من الاشعاع الذرى بتأثيره الفتاك على الطبيعة الوراثية للناس وعلى البيئة المحيطة بهم .

وكان من نتائج تطور الاسلحة والاعتدة الحربية ،  
انه مع ظهور الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات  
ومع تقدم سلاح الطيران وانشاء الاساطيل الضخمة من  
السفن والغواصات المسلحة بالصواريخ الحاملة  
للمشحقات النووية ، فان الولايات المتحدة الامريكية ،  
التي هي معقل الامبريالية ، لم تعد محمية بصورة مأمونة  
بالمحيطين الشاسعين . والآن يدرك الرأى العام والزعماء  
السياسيون المسؤولون فى الولايات المتحدة انه فى  
حالة نشوب نزاع نووى عالمى فان عواقبه المهلكة  
ستنعكس ليس فقط على القوات المسلحة الامريكية ،  
بل كذلك على اقتصاد الولايات المتحدة وقدرتها  
الصناعية ومواردها الطبيعية والبشرية .

فى حروب العهود السابقة كان كل طرف من الاطراف  
المتحاربة يسعى الى النصر ، وكان احد الاطراف يحرز  
هذا النصر . ولذلك كان فى الامكان اعتبار الحرب  
استمرارا للسياسة . اما بالنسبة للكارثة الحرارية  
النووية العالمية التى تهدد البشرية بالفناء ، فان مسألة  
الانتصار فى مثل هذه الحرب ليست واردة اصلا . لذا  
فان دول العالم جميعا لها مصلحة موضوعية فى ازالة خطر  
الاصطدام النووى الشامل . وهذا الامر يؤثر دون شك  
فى موقف بعض القادة السياسيين فى الغرب ويحملهم على  
مواجهة حقائق العصر بجرأة ومسؤولية . كما يقتنع  
بعض مناصرى «الحرب الباردة» تدريجيا بعقم احلامهم  
بسحق الاشتراكية وثورات التحرر الوطنى بواسطة القوة  
او التهديد باستخدامها . ان ذلك لا يعنى قط ان ممثلى  
البرجوازية هؤلاء قد تخلوا عن اهدافهم الطبقيّة المتجسدة



في مكافحة الاشتراكية كسبيل لتطور المجتمع البشرى ، ولكنه يعنى ان تطور الاحداث بالعالم قد حملهم على الاستنتاج بانه ليس ثمة من بديل معقول للانفراج والتعايش السلمى .

ولكن كل هذه العوامل التى سبقت الاشارة اليها ، وان كانت تساهم في ارساء اساس للتعايش السلمى بين الدول ، لن يكون لها اى تأثير عملى فى العلاقات الدولية وحل القضايا الدولية القديمة والجديدة الا اذا كانت القوى والقيادات السياسية التى تحدد مواقف بلدانها ، ترسم سياستها الخارجية آخذة فى تقديرها قوانين تطور المجتمع البشرى .

ففى الظروف المعقدة للحياة الدولية المعاصرة لم تعد الرغبة فى العيش بسلام وبروح حسن الجوار مع جميع البلدان والشعوب كافية لدرء الحروب وتعزيز أمن الشعوب وتطوير التعاون الواسع بين الدول . بل لابد من ان تعود المسؤولية عن السياسة الخارجية الى عناصر قادرة ، من خلال تحليلات علمية دقيقة للآفاق والاتجاهات الرئيسية لتطور العلاقات الدولية ، على ان تضمن عمليا وفى الوقت المناسب تنفيذ اجراءات ملموسة تهدف الى التعايش السلمى ضمانا لتعزيز السلام العالمى وتطويرا للتعاون الدولى المتكافئ .

تضع الاحزاب الشيوعية برامج للاعمال الموحدة مع جميع القوى المعادية للحرب والمناهضة للامبريالية بغية درء الحروب وضمان سلام عادل وديمقراطى وتأمين التعايش السلمى .

وتنطوى على طابع اكثر تفصيلا برامج النشاط

العمل التي تضعها اجتماعات ومؤتمرات الشيوعيين الاقليمية . ويحظى مثال اوربا بدلالته في هذا المجال . ففي عام ١٩٦٧ تقدمت الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاوربية الاشتراكية والرأسمالية ، التي عقدت مؤتمرا لها في كارلوفي فاري (تشيكوسلوفاكيا) ، ببرنامج لضمان الأمن الاوربي القائم على مبادئ التعايش السلمى . واكد هذا البرنامج الاعتراف بحصانة الحدود القائمة في اوربا ، وبواقع وجود الدولتين الالمانيتين المتكافئتين اللتين تتمتعان بالسيادة ، وعدم شرعية معاهدة ميونيخ لعام ١٩٣٨ ، ودعا الى عقد مؤتمر اوربي عام ، والخ . وفي غضون السنوات التالية تم تنفيذ جميع البنود الاساسية لهذا البرنامج . وبذلك تأكدت عمليا صحة الاستنتاجات الاساسية للتحليل الشيوعى الماركسى اللينينى للوضع المعاصر في برنامج كارلوفي فاري كما تأكدت صحة الأهداف الرئيسية للنضال التي رسمها هذا البرنامج .

ان التوصل الى الاهداف المرسومة وفر امكانية تعميق التغيرات الايجابية في القارة الاوربية بل وجعله ضرورة موضوعية . فاصبح على الشيوعيين ان يحددوا مهمات جديدة في مجال دعم السلام والأمن في اوربا . وقد تم ذلك في مؤتمر برلين للاحزاب الشيوعية والعمالية في اوربا الذي انعقد عام ١٩٧٦ .

ان وضع وتنفيذ البرامج الطويلة الامد لا يستبعد اطلاقا ، بل انما يفترض ، اجراء لقاءات دورية بين الشيوعيين في مختلف البلدان من اجل تنسيق اعمالهم

العاجلة التي قد تنجم ضرورتها عن الموقف الدولي المتغير بسرعة .

في معرض الكلام عن نشاط الماركسيين اللينينيين لتوفير الظروف الكفيلة بتقلييل احتمالات نشوب الحروب ، والقضاء على هذه الاحتمالات نهائيا ، ينبغي الاشارة بصورة خاصة الى نشاط الاحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية . فلكون هذه الاحزاب حاكمة فانها تحدد السياسة الرسمية لبلدانها ، بما فيها السياسة الخارجية . اى تحدد طريقة علاقاتها مع دول العالم ومن بينها دول تنتمى الى نظام اجتماعى مغاير .

يتمثل احد الاشكال الهامة للتعاون بين الاحزاب المذكورة في الاجتماعات الدورية للجنة السياسية الاستشارية لمعاهدة وارصو ، والتي يشترك فيها قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية للدول المعنية . وفي الوثائق التي تقرها اجتماعات اللجنة السياسية الاستشارية يصاغ الموقف الجماعى لاعضاء معاهدة وارصو ازاء اهم القضايا الدولية ، وتحدد طرق واساليب حلها مع مراعاة الظروف الملموسة لكل مرحلة من مراحل تطور الموقف الدولي . وتعود السياسة الخارجية المنسقة للبلدان الاشتراكية بشمارها العملية لانها تتخذ ، في تطابق كامل مع مبدأ التعايش السلمى ، اجراءات عملية ملموسة تتجاوب مع المصالح الوطنية حقا لجميع الدول المعنية بالأمر . فمضمون برامج السياسة الخارجية التي تضعها الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاشتراكية ، ومدى اصرار ومهارة هذه الاحزاب في تنفيذ البرامج المذكورة ، هي التي تحدد

قبل اى عوامل اخرى نجاح الشيوعيين عامة ونجاحهم في جهودهم المبذولة من اجل درء الحرب ، بوجه خاص ، وكل ذلك يلقي على عاتق الاحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية مسؤولية تاريخية ضخمة دون ان يمنحها اية امتيازات امام غيرها من الاحزاب الشقيقة في الحركة الشيوعية العالمية .

ويعود دور حاسم في تسوية بعض القضايا العالمية المحورية ، وتغيير مجمل المناخ الدولى تغييرا ايجابيا ، الى النشاط الدؤوب الثابت الذى يقوم به الاتحاد السوفيتى تنفيذا لبرنامج السلام الذى اقره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٧١ ، والذى استكملته وطورته القرارات الصادرة عن المؤتمرات اللاحقة للحزب والاجتماعات الموسعة للجنة المركزية . ويقوم برنامج السلام على اساس احد المبادئ المحورية الثابتة للسياسة الخارجية السوفيتية الذى ينص على ضرورة الجمع بين التصدى الحاسم للعدوان وبين النهج البناء الثابت الهادف الى تسوية القضايا الدولية الناضجة وللحفاظ على علاقات عادية ، وحسنة اذا كان الموقف يسمح بذلك ، مع الدول المنتمية الى النظام الاجتماعى الآخر . ويكمن المغزى الرئيسى لبرنامج السلام السوفيتى فى العمل ، بالاعتماد على جبروت ومتانة وحيوية المنظومة الاشتراكية العالمية ، وبالتحالف الوثيق مع جميع القوى التقدمية والمحبة للسلام ، لانجاز انعطاف فى تطور العلاقات الدولية والانتقال من «الحرب الباردة» الى التعايش السلمى . وكان من الاهمية بمكان فى هذا الصدد ان

الحزب الشيوعي السوفييتي قد حدد في برنامج السلام بدقة متناهية المهام الاساسية لنشاطه العملي في مجال دعم الأمن العالمى وتحقيق الانتقال من خطر الحرب الى التعاون السلمى ولقد اثبتت الحياة ان اقرار برنامج السلام كان خطوة مناسبة تماما وقابلة للتحقيق .

فى معرض تطويره الخلاق للنظرية اللينينية عن التعايش السلمى تقدم الحزب الشيوعي السوفييتي بموضوعة تقول ان التعايش السلمى يجب الا ينتهى عند حد الامتناع عن الحرب والمجابهة المباشرة بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، بل ويجب ان يتعداه الى اقامة روح التفاهم والثقة المتبادلة فيما بينها . ولكن الثقة لاتنشأ من تلقاء نفسها كما لا تبنى بالكلام والتأكيدات ، بل انما تبنى بخطوات عملية ملموسة على طريق تسوية القضايا الدولية . ومع حل كل قضية من هذه القضايا تزداد الثقة وتتوفر مقدمات لحل القضايا الاكثر تعقيدا ، مما يساعد بالتالى فى دعم الثقة والتفاهم - شرط التقييد الصارم بمبادئ محددة للعلاقات الدولية .

وعلى العكس ، فان أية محاولات لحل القضايا الدولية ، من مواقع الهيمنة ، وممارسة الضغط على الشركاء فى المفاوضات ، والسعى للحصول على افضليات وحيدة الجانب ، والتراجع عن المبادئ المتفق عليها او عن الاتفاقيات المبرمة سابقا - انما تسفر عن نسف بوادر التفاهم والثقة المتبادلة وتعترض السبيل الى ضمان التعايش السلمى .

وبهذا الصدد ينبغى التأكيد بصورة خاصة على ان

القدرة على مراعاة المصالح المشروعة للدول الاخرى عند تسوية المشاكل الدولية تعتبر احد الشروط الاولى للتعایش السلمی . فبدون توفر مثل هذه القدرة ، وتوفر الاستعداد للاصغاء الى الآخرين ، تستحيل اية علاقات متكافئة بين البلدان .

لا تستند الى اى اساس اطلاقا ادعاءات الولايات المتحدة الامريكية بالحق في ان تعلن على هواها اية منطقة من مناطق العالم منطقة «لمصالحها الحيوية» وأن تضمن هذه المصالح بأية اساليب ، بما في ذلك الاساليب العسكرية . وتدعى الولايات المتحدة في صراحة متزايدة «بدور الزعيمة بين دول العالم» . وكما تشهد تصريحات ممثلى الادارة الامريكية ، التى اعلنوا فيها عن برنامج منقطع النظير لسباق التسلح ، يرى هؤلاء الوسيلة الرئيسية لبلوغ هذا الهدف في الزيادة المستمرة للقدرة الحربية وتحقيق التفوق العسكرى . ولقد أنشأت الولايات المتحدة اداة خاصة لسياستها التدخلية العدوانية هى ما يسمى بقوات التدخل السريع ، وبذلك اكدت على ان فى نيتها جعل عامل التدخل العسكرى عنصرا دائما لسياستها العالمية . وتحاول واشنطن من جديد ، كما كان الأمر قبل عقود من السنين ، ان تتحدث بلغة «الحرب الباردة» ، وان تلجأ الى التهديدات والانذارات والضغط الاقتصادي وحتى الى التدخل السافر فى شؤون الدول الاخرى .

وتقوم الولايات المتحدة ، بشتى الذرائع ، بتوسيع تواجدها العسكرى فى مناطق تبعد آلاف الكيلومترات عن اراضيها ، وتبنى رؤوس جسور للتدخل العسكرى

المباشر في شؤون الدول الاخرى ، واستخدام الاسلحة  
الامريكية ضد اى بلد يرفض الانصياع لارادة  
واشنطن . وبالنتيجة يتصاعد التوتر في جميع مناطق  
العالم من اوربا وآسيا وافريقيا والشرق الاوسط  
وامريكا الوسطى ، غير ان مصالح الشعوب الاخرى هي  
آخر ما يهم الولايات المتحدة التي تحاول ان تضمن  
لنفسها مواقع سائدة في العالم .

ان الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ،  
الوفية لمبادئ التعايش السلمى اللينينية ، تسير  
بثبات على نهجها الهادف الى صيانة السلام وتوطيده  
وتخفيف التوتر الدولى ولجم سباق التسلح وتوسيع  
وتعميق التعاون بين الدول .

يعتقد الشيوعيون ان تخفيف التوتر ، ومن ثم ازالته  
نهائيا من العلاقات الدولية انما هو مهمة دولية لا علاقة  
لها بالصراع الايديولوجى او بالتحولات الاجتماعية  
الداخلية للدول او النضال من اجل التحرر الوطنى . ان  
التعايش السلمى لا يلغى باى حال من الاحوال وليس  
بامكانه ان يلغى او يغير قوانين الصراع الطبقي .  
وليس بمقدور احد ان يتخيل ان الشيوعيين سيسكتون  
في ظل الانفراج عن الاستغلال الرأسمالى ، او ان  
الاحتكاريين سيصبحون من انصار الثورة . ولكن التقيد  
الصارم بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى  
واحترام استقلالها وسيادتها ، يعتبر احد الشروط  
الاولية للانفراج .

وان نقل التناقضات الايديولوجية الى مجال العلاقات  
الدولية لم يعد ابدا باى خير على من لجأ اليه في

الممارسات العالمية . وان تحويل الصراع العقائدى الى صراع حربى سيكلف البشرية ثمنا باهظا .  
ان التطور الاجتماعى (بمبا فى ذلك الصراع العقائدى) ، كعامل من العوامل الموضوعية التى تلازم التطور التاريخى ، ينجم عن واقع وجود الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وليس عن ارادة ونوايا وافعال هذه الحكومة او تلك .

وابان الحروب التى شنتها الدول الامبريالية ضد البلدان الاشتراكية ، والتى تمثل شكلا من اشكال الصراع الطبقي ، كان هذا الصراع يجرى فى صورة التدخل العسكرى السافر من قبل دول نظام اجتماعى معين ضد دول تمثل نظاما اجتماعيا آخر .

وفى ظروف «الحرب الباردة» ، المترافقة بسباق التسلح والنزاعات العسكرية الاقليمية والتوازن على حافة الصدام العسكرى الشامل بين الاشتراكية والراسمالية ، يتخذ الصراع الطبقي كذلك شكل التنافس والتصارع فى القوة بين الدول الاشتراكية والراسمالية . اما القوة العسكرية فهى ، وان كانت لاتستخدم على نطاق كامل وبصورة علنية ، الا انها تتواجد على الدوام كأحد العوامل الخفية الحاسمة لتطور الصراع الطبقي . بل واكثر من ذلك ، هناك لحظات فى فترة «الحرب الباردة» يصبح فيها الحد بين الصراع السياسى والصدام العسكرى هشا للغاية .

ان التعايش السلمى يفترض زوال عناصر القهر - سواء السافر منه والخفى - من العلاقات بين الدول المنتمية الى الانظمة الاجتماعية المختلفة . وذلك معناه



ان الصراع الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية يجب ان  
يجرى في ظروف التعايش السلمى بدون المواجهة  
العسكرية المباشرة بين الدول الاشتراكية والرأسمالية .  
ان الاشكال السلمية للصراع بين النظامين لا تنفى  
ابدا الجوهر الطبقي لهذا الصراع . فالطابع الطبقي  
لسياسة التعايش السلمى التى تمارسها الدول  
الاشتراكية يكمن قبل اى شىء آخر فى طريقة ترجمتها  
لمفهوم التعايش السلمى التى تنطلق من الاعتراف بحق  
الشعوب الثابت فى التقرير الحر لمصائرها ، بما فى ذلك  
حقها فى تغيير نظامها الاجتماعى ، بدون اى تدخل من  
الخارج . وذلك معناه ان مفهوم التعايش السلمى يرفض  
مبدأ تصدير «الثورة» كما يرفض «تصدير الثورة  
المضادة» الامبريالى .

وان مفهوم التعايش السلمى الذى يزود عنه  
الشيوعيون يفترض كذلك الاعتراف لجميع الشعوب  
بحقها فى التحرر من كل اشكال التبعية الاجنبية وفى  
تصفية الاستعمار وعدم السماح بالاستغلال الاستعمارى  
الجديد للبلدان النامية .

وطالما بقى المجتمع البشرى مقسما الى طبقات  
متناحرة فان الصراع بينها ، بما فى ذلك الصراع  
الايدىولوجى ، سيبقى عاملا موضوعيا لا يمكن الغاؤه  
او حظره بواسطة اية اتفاقات بين الدول . ولذلك فان  
مفهوم التعايش السلمى ذاته والتدابير المتخذة لتطبيقه  
العملى يجب ان تنطلق من واقع الصراع الايدىولوجى  
القائم موضوعيا ، كما يجب ان تبنى العلاقات بين الدول  
على نحو يستبعد انقلاب الصراع الايدىولوجى بين الدول

الى صدامات عسكرية بينها ، او الى نشاط هدام او «حرب نفسية» لبعض الدول ضد بعضها الآخر .  
ان سياسة التعايش السلمى تساعد فى تنشيط النضال من اجل التحرر الاجتماعى والوطنى . وهذا ما أشار اليه مثلاً مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية والعمالية فى اوربا المنعقد فى عام ١٩٧٦ حيث قيل فيه : «ان سياسة التعايش السلمى ، والتعاون النشط بين الدول بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية ، وانفراج التوتر الدولى ، تتجاوب مع مصالح كل شعب على حدة ومع تقدم البشرية بأسرها ، ولا تعنى قط تخليدا لوضع الامور السياسية والاجتماعية القائم فى هذا البلد او ذاك ، بل انما على العكس توفر افضل الظروف لتطوير نضال الطبقة العاملة وجميع القوى الديمقراطية من اجل اقرار الحق الثابت لكل شعب فى الاختيار الحر لطريق تطوره والسير على هذا الطريق ومن اجل النضال ضد سيطرة الاحتكارات وفى سبيل الاشتراكية» \* .  
ان التطبيق الثابت لمبدأ التعايش السلمى يخلق مقدمات مناسبة من اجل تصاعد حركة التحرر الوطنى وضمان الاستقلال الكامل والتطور المستقل للبلدان المتحررة من التبعية الاستعمارية . ويتيح التعايش السلمى للبلدان المتحررة ان تصدى ، اعتمادا على دعم الدول الاشتراكية ، للتعسف الامبريالى وان تختار

---

\* «مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية فى اوربا . برلين ، ٢٩-٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٦» .  
بوليتزدات ، ١٩٧٧ ، ص ١٢ .

بصورة حرة طريقا لتطورها واحراز الاستقلال الوطنى  
الكامل .

وبما ان التعايش السلمى يفترض التطبيق العملى  
لمبادئ تقرير الشعوب لمصيرها وحظر استخدام القوة ،  
فانه يضع خارج القانون جميع المحاولات لتخليد بقايا  
السيطرة الاستعمارية وكل انواع سياسة الاستعمار  
الجديد ، ويعترف بشرعية مناصرة الحركات التحررية  
ودعمها ماديا ومعنويا .

ان سعى قوى الاشتراكية والديمقراطية لخوض  
الصراع الطبقي على الصعيد العالمى بلا نزاعات فى  
العلاقات بين الدول لا يعنى اطلاقا الامتناع عن النضال  
ضد الاعمال العدوانية التى تقوم بها الامبريالية . ولا  
يجوز الخلط بين ثبات الاتحاد السوفيتى فى هذه المسألة  
وبين المسالمة و«عدم التصدى للشر» ، ذلك الشر الذى  
يسببه المعتدون الامبرياليون للعالم . ولقد اوضح  
القادة السوفييت ذلك مرارا . فالأمن الدولى لا يمكن  
ضمانه على حساب حرية الشعوب واستقلالها الوطنى .  
لذلك فاذا تطاول المعتدون بقوة السلاح على مبدأ  
التعايش السلمى فان الشعب الذى تعرض للعدوان يحق  
له ان يحمل السلاح دفاعا عن حريته ، كما يحق  
للشعوب الاخرى ان تقدم له المساعدة اللازمة بكل ما  
يتاح لها من الوسائل .

وما من شك فى ان للمصالح الامنية مكانها المرموق  
بين المصالح المشروعة لكل دولة من الدول . فتطوير  
عملية الانفراج الدولى وتعميقها وتعزيز التعايش السلمى  
لا يمكن الا بشرط ضمان هذه المصالح بقدر متساو

لجميع البلدان . ولذلك تصر البلدان الاشتراكية على الاعتراف بمبدأ الأمن المتكافئ بصفته احد الركائز الاساسية لنظام العلاقات الدولية المعاصر .

ان مضمون مبدأ الأمن المتكافئ لا يشمل فقط المسائل الحربية او الاجراءات التي يجب اتخاذها لوقف سباق التسلح ونزع السلاح دون المس بالمصالح الامنية لأى بلد من البلدان المشتركة فى الاتفاق . بل ويكتسب مبدأ الأمن المتكافئ ابعادا اوسع بحيث يتوجب على الدول التقيد به ليس فقط عند اجراء المفاوضات فى مجال نزع السلاح ، بل وفى مجمل ممارساتها السياسية على الصعيد الدولى . وان التراجع عن التطبيق العملى لهذا المبدأ لا يقلل من امكانيات الانفراج العسكرى وحسب ، بل وينسف التعايش السلمى بين الدول بحـد ذاته ، اى ينسف الانفراج فى المجال السياسى .

ان هذا الفهم لمبدأ الأمن المتكافئ ينجم مباشرة عن مضمون الصكوك الدولية الرسمية التى جرت فيها صياغته والاعتراف به كأحد الاصول المحورية للعلاقات المتبادلة بين الدول فى ظروف الانفراج والتعايش السلمى .

وعلى سبيل المثال ورد فى «اسس العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة» المؤرخة فى ٢٩ ايار (مايو) عام ١٩٧٢ ان : «الاعتراف بمصالح أمن الطرفين ، على اساس مبدأ التكافؤ ، والامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، يعتبر شرطا اوليا للحفاظ على علاقات السلام بين الاتحاد السوفييتى

والولايات المتحدة وتوطيد هذه العلاقات» . وتنص الوثيقة ذاتها على ان محاولات احد الطرفين للحصول على افضليات ، مباشرة او غير مباشرة ، على حساب الطرف الآخر لا تتفق مع مهمة تفادي المواجهة العسكرية ودرء الحرب النووية ، او الحيلولة دون نشوء حالات يمكن ان تؤدي الى تصاعد خطر للتوتر في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية .

وكما ورد في البيان السوفيتي - الامريكي المشترك حول زيارة الرئيس الامريكي الى الاتحاد السوفيتي في ايار (مايو) عام ١٩٧٢ فان : «الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، انطلاقا من ضرورة مراعاة المصالح الامنية للبلدين على اساس مبدأ التكافؤ ودون المس بالمصالح الامنية للبلدان الثالثة ، سيشتركان بنشاط في مفاوضات تستهدف وضع تدابير جديدة من اجل لجم سباق التسلح ووقفه نهائيا» .

وأكد البيان السوفيتي الامريكي المشترك ، الموقع في فيينا في ١٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٩ ، على الأهمية الكبيرة لمبدأ الأمن المتكافئ كأساس لتطوير علاقات طبيعية بين الدولتين . وقد ورد فيه ان التعاون السوفيتي - الامريكي يجب ان يقوم على اساس مبدئي من المساواة التامة والأمن المتكافئ واحترام السيادة وعدم تدخل الطرفين المتعاقدين احدهما في شؤون الطرف الآخر ، وان يكون عاملا يساعد في انفراج التوتر الدولي والتطوير السلمي للعلاقات الدولية على اساس المصلحة المتبادلة ، مما سيساعد بدوره في دعم الاستقرار العالمي وتعزيز السلام في العالم اجمع . كما تضمن

بيان فيينا بندا آخر مهما للغاية لتحديد مبدأ الأمن المتكافئ تحديدا كاملا وصائبا . فقد ورد في البيان ان «كل طرف يعلن انه لا يسعى ، ولن يسعى في ، المستقبل الى تحقيق تفوقه العسكرى على الطرف الآخر لان ذلك لايمكنه ان يؤدى سوى الى نفس الاستقرار بصورة خطيرة اذ يفضى الى تصعيد التسليح دون ان يفيد المصالح الامنية لأى طرف من الطرفين» .

واكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن الاوربى فى هلسنكى ، المتخذة فى ١ آب (اغسطس) عام ١٩٧٥ ، على ضرورة تطبيق مبدأ الأمن المتكافئ على مجموع العلاقات المتبادلة بين الدول الاوربية . واعلنت الدول المشاركة فى المؤتمر انها اقرت الوثيقة الختامية «اعترافا منها بوحدة الامن فى اوربا» ، اى بتحريم المحاولات الهادفة الى ضمان أمن قسم من اوربا على حساب قسمها الآخر ، وضمان أمن مجموعة من الدول على نحو يضر بأمن مجموعة اخرى ، وضمان أمن دولة على حساب أمن دولة اخرى . وبعد ان درس المشاركون فى مؤتمر الامن الاوربى وجهات النظر التى تم التعبير عنها حول مختلف المسائل المتعلقة بتعزيز الأمن فى اوربا بواسطة جهود مشتركة هدفها المساعدة على الانفراج ونزع السلاح ، اكدوا انهم سينطلقون عند بذل مثل هذه الجهود من «احترام المصالح الامنية لجميع الدول المشاركة ... الناجمة عن مساواتها وسيادتها» \* .

---

\* «فى سبيل السلم والامن والتعاون . بصدد نتائج مؤتمر الامن والتعاون فى اوربا المنعقد فى هلسنكى ٣٠

ويرد الاعتراف بمبدأ الأمن المتكافئ<sup>١</sup> أيضا في وثائق أخرى مثل البيان المشترك حول زيارة مستشار ألمانيا الغربية ووزير خارجيتها الى الاتحاد السوفيتي بتاريخ ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٤ ، والبيان السوفيتي - الانكليزي المشترك بتاريخ ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٧٥ . وجرت صياغة هذا المبدأ بشكل مفصل في برنامج التطوير اللاحق للتعاون بين الاتحاد السوفيتي وفرنسا لصالح الانفراج والسلام بتاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٩ . فقد نص هذا البرنامج على ضرورة «ان تكون التدابير المتعلقة بالحد من التسليح وبنزع السلاح مبنية على احترام حق كل دولة في الأمن ومراعاة مصالح أمن الدول كافة ، وعلى نحو لا يضر بأى طرف من الاطراف المتعاقدة» .

في عام ١٩٧٨ تمت صياغة مبدأ الأمن المتكافئ في وثيقة ذات طابع عالمي شامل ، وليس ثنائي او اقليمي . والمقصود بذلك الوثيقة الختامية للدورة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول نزع السلاح . فلقد اعلن في هذه الوثيقة ان «اتخاذ التدابير في مجال نزع السلاح يجب ان يتم على اساس عادل ومتوازن مع ضمان حق كل دولة في الأمن دون ان تتمكن دولة واحدة او مجموعة من الدول من الحصول على اية امتيازات امام الدول الاخرى في اية مرحلة من المراحل . كما يجب ان يكون الهدف في كل مرحلة عدم الاساءة الى

---

تموز (يوليو) - آب (اغسطس) عام ١٩٧٥ . موسكو ، بوليتزدات ، ١٩٧٥ ، ص ١٦ ، ٣٤ .

الأمن ، مع الحرص على تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة الى ادنى مستوى يمكن» .

ان التطبيق العملي لمبدأ الأمن المتكافئ في نشاط أية دولة ينبغي ان يتجلى في سعيها الى ضمان أمنها وأمن اصدقائها وحلفائها ليس عن طريق الزيادة اللامتناهية للأسلحة والقوات المسلحة ، بل عن طريق الجهود المشتركة المنسقة مع البلدان الاخرى لتخفيض مستوى المجابهة العسكرية . وان التدابير الملموسة المتعلقة بالتطبيق العملي لمبدأ الأمن المتكافئ يمكن ان تكون كثيرة التنوع والابعاد تبعا للموقف الدولي الذى يجرى تحقيقها فيه . وفي الموقف القائم فى العالم حاليا والمتصف بالمجابهة بين الكتلتين العسكريتين السياسيتين اللتين تملك كل منهما كمية ضخمة من الاسلحة ، بما فيها الاسلحة الصاروخية النووية ، فان مبدأ الأمن المتكافئ يتجسد عمليا فى التعادل التقريبى ، اى التوازن بين القوتين العسكريتين المتجاهتين .

ومن هذه المقدمة بالذات تنطلق السياسة الخارجية السوفييتية الهادفة الى ضمان الأمن فى اوربا وفى العالم اجمع . وقد اشير فى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى : «ان التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم بين الاتحاد السوفييتى والولايات الامريكية ، بين معاهدة وارصو وحلف الناتو ، يخدم موضوعا صيانة السلام فى العالم . اننا لم نكن نسعى ولا نسعى الى التفوق العسكرى على الطرف الآخر . فتلک ليست سياستنا . ولكننا لن نسمح بتحقيق مثل هذا التفوق علينا . فهذه المحاولات وكذلك الحديث معنا من



مواقع القوة لن تؤدي ابدا الى اية نتيجة» \* .  
كما كان قادة الدول الغربية يعترفون ايضا بوجود  
التوازن العسكرى . فقد اعلن الرئيس الامريكى جيمى  
كارتر فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧٨ : «يقوم بيننا وبين  
الاتحاد السوفييتى استقرار كبير فيما يتعلق بالاسلحة  
الاستراتيجية وميزان القوى غير النووية على المسرح  
الاوربى» . وفى برنامج تلفزيونى جرى بثه فى كانون  
الثانى (يناير) عام ١٩٧٧ اعلن كالاغين رئيس وزراء  
انكلترا آنذاك : «نعتقد ان التكافؤ قائم بالفعل وليس  
ثمة اساس للمخاوف . .» . وقال شميدت مستشار  
المانيا الغربية فى ذلك البرنامج مؤيدا رأى كالاغين :  
«لا أرى ما يدعو للخوف من خرق هذا التوازن» . وفى  
كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٦ اكد ليبير ، الذى  
كان يشغل منصب وزير دفاع المانيا الغربية آنذاك ،  
ان القدرة العامة للقوات المسلحة لحلف الناتو تعادل ما  
يقابلها من قدرة بلدان معاهدة وارصو . وفى مقابلة  
صحفية مع مجلة «يو . س . نيوز اند وورلد ريبورت»  
فى معرض حديثه عن توازن القوى فى اوربا الوسطى اعلن  
الجنرال الامريكى هيغ القائد الاعلى للقوات المسلحة  
لحلف الناتو فى اوربا ان «قوانا متعادلة فى حقيقة  
الأمر» \* \* .

الا ان تحقيق وصيانة التوازن العسكرى

---

\* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى  
السوفييتى ، ص ٢٢ .

\* \* U.S. News and World Report, June 5, 1978, p. 20.

الاستراتيجى ، كوسيلة ضرورية لتطبيق مبدأ الأمن المتكافئ ، لا يعنى البتة ان هذا التوازن يجب تجميده على مستواه الراهن او انه يمان فقط عن طريق زيادة مستوى تسليح الدول .

ان مبدأ الأمن المتكافئ والحفاظ على التوازن العسكرى لا يمكن بأى حال من الأحوال ان يكونا مبررا لنظريتي «التوازن القائم على الخوف» او «الترويض المتبادل» اللتين يؤدى تطبيقهما العملى الى ادخار متواصل لانظمة الاسلحة التدميرية المتزايدة خطرا بذريعة «استكمال وسائل الردع المتبادل» . بل على العكس يجب ان يؤدى تطبيق مبدأ الأمن المتكافئ الى تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة .

عندما تبدى الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة استعدادا عمليا لمراعاة المصالح المشروعة لبعضها البعض ، واقامة العلاقات فيما بينها على اساس التقيد الصارم بمبدأ الأمن المتكافئ لجميع البلدان ، تنشأ الارادة السياسية الجماعية للدول . وكانت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون فى اوربا ، القائمة على مراعاة دقيقة لمصالح جميع الدول المشتركة فيه ، خير نموذج للصك الدولى المنبثق عن هذه الارادة السياسية الجماعية ، حيث اعلنت تلك الوثيقة واكدت بكل دقة واحكام ، وبالارادة الواحدة لجميع الموقعين عليها ، المبادئ الرئيسية لتطور القارة فى ظروف السلام .

ان تكوين الارادة السياسية الموحدة للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة هو تجسيد عملى للتعايش السلمى وكذلك احدى الضمانات لصيانة هذا التعايش

وتطويره وتعميقه . ولكن تكوين مثل هذه الارادة ليس  
امرا سهلا ، اذ ان الجهود المبذولة في هذا السبيل  
تعرضها عمدا الاوساط الامبريالية العدوانية المتطرفة  
كما يعرقلها التعصب والريبة وسوء المعرفة وحتى عدم  
الرغبة في معرفة المواقف الحقيقية وامكانيات الآخرين .  
ان اقامة السلم الوطيد ليست رهن التغلب على  
القوة المادية لخصومه وحسب ، بل كذلك رهن تكوين  
سيكولوجية جديدة للعلاقات الدولية ، وروح جديدة  
للعلاقات بين الدول والحكومات والاحزاب السياسية  
والمنظمات الاجتماعية . ويجب اقامة نظام جديد نوعيا  
للعلاقات الدولية يقوم على اساس المراعاة المخلصة  
والثابتة ، بدون اى مناورة ومراوغة ، لمبدأ السيادة ،  
وعدم التدخل في شؤون الآخرين ، والتنفيذ الدقيق  
للمعاهدات والاتفاقيات المعقودة .

## ٦- نزع السلاح : مثل أعلى للاشتراكية

كتب لينين قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ان «نزع السلاح هو مثل أعلى للاشتراكية . ففي المجتمع الاشتراكي لن تكون ثمة حروب ، وسيتحقق بالتالي نزع السلاح» \* .

ان انتصار الثورة في روسيا ، وتأسيس الدولة الاشتراكية الاولى والوحيدة آنذاك ، وخروجها الى حلبة السياسة الدولية ، ارسيت قاعدة مادية للنضال من اجل نزع السلاح . وعلى مدى تاريخ الدولة السوفييتية كان الخط الرامى الى تحقيق نزع السلاح يمثل أحد الاتجاهات الاساسية لسياستها الخارجية ، التي تحدت مبادئها المحورية وسجلت في اهم صكوك السلطة السوفييتية ابتداء من المراسيم الاولى للدولة السوفييتية وانتهاء بدستور الاتحاد السوفييتي .

ان النضال من اجل وقف سباق التسلح ، والحد من الاسلحة ، وفي سبيل نزع السلاح ، يحظى باهمية محورية بل تاريخية في مجمل النشاط الدولي المتعدد الجوانب للبلدان الاشتراكية .

---

\* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ١٥٢

ويتحدد سير العمليات السياسية الخارجية وطابعها وحتى وتيرتها في الوقت الراهن بترابط وثيق بين نزعتين متضادتين : فمن جهة هناك تقدم معين ، وان كان غير سريع وغير مستقيم على طريق تخفيف التوتر في المجال السياسى . ومن جهة اخرى ، هناك ليس فقط الجمود في مجال الانفراج العسكرى ، بل هناك تصاعد مستمر لسباق التسلح الذى يزداد تنوعا . وكأن الاوساط العدوانية الامبريالية ، المنزعجة من هزائمها في المعارك الاجتماعية ، وفقدانها لممتلكاتها الاستعمارية ، وعدول عدد متزايد باستمرار من الدول عن السير في فلك الرأسمالية ، ونجاحات الاشتراكية العالمية ونمو نفوذ الاحزاب الشيوعية في الدول البرجوازية ، تنتقم لقاء كل ذلك بتنشيط استعداداتها العسكرية وتحاول من خلال سياسة من «مواقع القوة» ان تحتفظ بما تبقى لديها من الفرص لفرض ارادتها على الدول والشعوب الاخرى . وهنا بالذات يكمن سبب استمرار سباق التسلح وتصاعده المتواصل حيث تسعى بلدان الناتو ، والولايات المتحدة الامريكية قبل غيرها ، الى توسيعه كما ونوعا .

ينطلق محرضو سباق التسلح من ان قوة السلاح يجب ان تبقى وسيلة رئيسية لحل الخلافات الدولية . وتورط الولايات المتحدة بلدان حلف الناتو الاخرى بصورة متزايدة في تحقيق مخططاتها . كما تضاعف جهودها لبعث العسكرية اليابانية وربطها بالماكينسة العسكرية السياسية لهذا الحلف .

لقد بلغ التقدم العسكرى التكنيكى اليوم نقطة

حرجة اذ تصمم هناك وتوشك ان تدخل في دورة الانتاج  
انظمة اسلحة يستحيل اقامة اى رقابة اصلا على تخفيض  
عددها او الحد من مواصفاتها النوعية . ويجرى بالجملة  
انتاج انواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية . ويقرب  
صنع انواع منها بامكانها ان تقلب كل تصوراتنا الحالية  
عن الاستقرار الاستراتيجى وعن امكانية الحد والتخفيض  
الفعالين للأسلحة النووية .

ومما يجعل قضية نزع السلاح من الاهمية بمكان ،  
ويعطيها الاولوية بين سائر القضايا العالمية الملحة ،  
واقع ان سباق التسلح قد اكتسب طابعا عالميا شاملا ،  
 واصبحت ابعاده الكمية مروعة حقا . فبموجب معطيات  
الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة يبلغ المخزون من  
الاسلحة النووية حاليا ما يعادل مليونا و ٣٠٠ ألف  
قنبلة من طراز تلك التى قضت على هيروشيما . اما  
الاسلحة النووية التكتيكية الموجودة فى القارة الاوربية  
فتزيد عشرات المرات على القوة التدميرية للأسلحة  
التي استخدمت خلال السنوات الست للحرب العالمية  
الثانية . وبالحساب الى المتفجرات التقليدية تبلغ حصة  
كل شخص فى المعمورة الآن ١٥ طنا من الشحنات  
المميتة .

ويبتلع الاقتصاد العسكرى موارد بشرية وطبيعية  
وانتاجية ومالية هائلة . فقد ورد فى احد التقارير  
للسكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ان الاموال التى  
انفقت على سباق التسلح منذ ايام الحرب العالمية  
الثانية بلغت رقما خرافيا اذ تجاوزت ٦ تريليون دولار .  
كما وتقرب النفقات العسكرية الاجمالية لجميع بلدان

العالم من ٥٠٠ مليار دولار سنويا . وتميل هذه النفقات نحو الازدياد على الدوام .

لقد انفقت بلدان الناتو على اغراض التسليح خلال العقد الاخير من السنين ١,٣ تريليون دولار . ويعمل في المجال العسكري اكثر من ٥٠ مليون شخص ، كما يشتغل فيه حوالى ٤٠٠ الف من العلماء والمهندسين والفنيين .

ان انتفاخ الميزانيات العسكرية يزيد من حدة التضخم ويقع عبئا ثقيلا على كواهل الملايين من الكادحين في البلدان الرأسمالية . كما ان الازدياد في اماكن العمل الذى تضمنه التوظيفات في الانتاج العسكرى يقل كثيرا عن ذلك الذى تضمنه التوظيفات المماثلة في الفروع المدنية . وبذلك فان سباق التسليح يزيد من حدة مشكلة البطالة . كما يسرع عمليات عسكرة المجتمع ويخلق تربة مغذية لنمو الحركات والقوى اليمينية واليمينية المتطرفة وانتعاش الجماعات الفاشية الجديدة والارهابية .

وهناك كثير من القضايا الملحة ، كايجاد حل جذرى لمسألة مصادر الطاقة ، وتصفية الاوبئة ومكافحة المجاعة والتخلف الثقافى ، والحيلولة دون التغيرات الكارثية للبيئة المحيطة ، وسواها من القضايا التى تتطلب اموالا طائلة ، ولكن سباق التسليح المتواصل بلا انقطاع يحول دون ذلك .

كانت دول التشكيلات الاستغلالية جميعها على مدى تاريخها تنظر الى القوة العسكرية ، المدعمة فى الغالب بالاحلاف العسكرية مع الدول الاخرى ، على انها الوسيلة

الرئيسية - والوحيدة في احيان كثيرة - لضمان امنها وتحقيق مصالحها . ولا تزال مثل هذه النظرة قائمة حتى الآن . ومما يدل على ذلك سباق التسلح الذي تقوم الامبريالية بتسعييره زاعمة انه امر ضرورى من اجل ضمان امن العالم الغربى . وبناء على هذه الفرضية الخاطئة تبذل جهود لتقوية حلف الناتو ، كما ترفض الدول الغربية بعناد اقتراح الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى بصدد ان يحل في وقت واحد حلف شمال الاطلسى ومعاهدة وارصو ، او حل منظمتيهما العسكريتين كخطوة اولى في هذا السبيل . ورفضت دول الغرب اقتراحا سوفييتيا آخر حول امتناع الطرفين عن توسيع كل من حلف الناتو ومنظمة معاهدة وارصو عن طريق ادخال اعضاء جدد فيهما . ان البلدان الاشتراكية تعرض في مواجهة سياسة «الامن المسلح» الامبريالية ، التى تعنى في الحقيقة توسيعا لسباق التسلح وتخليدا له ، سياسة الأمن عن طريق وقف سباق التسلح المميت . ولقد أكد اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتى انه ليست ثمة قضية واحدة تعتزم بلادنا حلها بواسطة الحرب . ونحن ننظر الى امننا الى السلام العالمى عموما من خلال لجم سباق التسلح وعقد اتفاقيات بشأن نزع السلاح - اتفاقيات مخلصنة شريفة تراعى بدرجة واحدة مصالح جميع الاطراف المتعاقدة .

وترى نظرية نزع السلاح السوفييتية ، في وقف سباق التسلح وتخفيض الاسلحة ونزع السلاح احدى الوسائل الجذرية لضمان امن الاتحاد السوفييتى وامن



جميع البلدان الاخرى ، منطلقة من ان اية اجراءات ملموسة في هذا المجال يجب وضعها على نحو تتطابق معه من جميع النواحي وفي كل مرحلة من المراحل مع مبدأ المساواة والامن المتكافئ .

ويحظى مبدأ المساواة والامن المتكافئ ، وكذلك الامتناع عن محاولات الحصول على امتيازات احادية الجانب ، بأهمية خاصة بالنسبة لفعالية المفاوضات وحيوية المعاهدات حول الحد من الاسلحة الصاروخية النووية نظرا للخطر الكبير الذي يمثله هذا النوع من السلاح . وهذا ما اشير اليه بلا مواربة في المبادئ الاساسية للمفاوضات حول التخفيض اللاحق من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الموقع عليها من قبل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٧٣ . ونصت هذه المبادئ على انه عند صياغة المعاهدات حول هذه المسائل «سيسترشد الطرفان بالاعتراف بمصالح الامن المتكافئ لبعضهما البعض والاعتراف بأن محاولات الحصول على امتيازات احادية الجانب ، مباشرة ام غير مباشرة ، تتنافى مع ترسيخ علاقات السلام بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة» . كما تم التأكيد على مبدأ المساواة والامن المتكافئ ، كأساس للاتفاقية الجديدة حول الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، في البيان السوفييتي الامريكي المشترك الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤ .

وقد اشير في مقدمة اتفاقية سالت - ٢ الى ان الطرفين وقعا هذه الاتفاقية «استرشادا بمبدأ المساواة والامن المتكافئ» . وفي البيان المشترك حول المبادئ

والاتجاهات الرئيسية للمفاوضات اللاحقة حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي وقعها ليونيد بريجنيف وجيمي كارتر في فيينا في ١٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٩ ، في وقت واحد مع اتفاقية سالت - ٢ ، تم التأكيد مرة اخرى على ان الطرفين سيواصلان مفاوضاتهما «طبقا لمبدأ المساواة والأمن المتكافئ» .

يبرهن الاتحاد السوفيتي والبلدان الاخرى في الاسرة الاشتراكية بكل اعمالها على انها تتقيد بهذا المبدأ بكل صرامة . ولا تسعى لبلوغ التفوق العسكري . وانها تعمل لتخفيف مستوى المجابهة العسكرية .

وفي الوقت ذاته يستمر الاعلام الغربى فى الترويج بكل وقاحة لاكذوبة «الخطر العسكري السوفيتي» المزعوم . ويقول بوريس بونوماريوف احد المسؤولين السياسيين السوفييت : «هناك اليوم تحالف مشؤوم بين صانعي الاسلحة وصانعي الاكاذيب . وقد شرعت منتجات واسلحة صانعي الاكاذيب باطلاق نيرانها . والانفراج هو احد الاهداف الرئيسية التي يصوبون عليها نيرانهم المركزة . محاولين ان يرسخوا في اذهان الناس بالغرب وكان الاتحاد السوفيتي يسعى الى التفوق العسكري لكى ينقض بعد ذلك على بقية العالم - المسالم على حد زعمهم ، والسوء التسليح وغير الحذر . وهذه الاكذوبة التي يكررونها من يوم لآخر بآلاف الاشكال هي الوسيلة الاعلامية الرئيسية لتمرير برامج تسليح جديدة في بلدان الراسمال» \* .

\* «القرن العشرون والسلام» . نشرة اللجنة السوفيتية للدفاع عن السلم ، ص ١٠ .

يشهد التاريخ على ان الغرب كان يفتعل على الدوام اشواطاً جديدة من سباق التسلح تحت ستار الدعاية الصاخبة حول «الخطر العسكري السوفييتي» و«تخلف الغرب» في الميدان العسكري .

في عام ١٩٤٥ ، بعد ان فجرت الولايات المتحدة فوق اليابان قنبلتين ذريتين ، تقدم الاتحاد السوفييتي باقتراح حول حظر هذا السلاح الرهيب الجديد . الا ان الغرب رفض ذلك الاقتراح . وسرعان ما ظهر السلاح الذري لدى الاتحاد السوفييتي ايضا .

وفي نيسان (ابريل) عام ١٩٤٩ تم تأسيس حلف شمال الاطلسي ، الموجه مباشرة ضد الاتحاد السوفييتي والبلدان المتصادقة معه . وعقب ٦ سنوات جاء الرد الاضطراري الذي تمثل في التوقيع على معاهدة وارصو الدفاعية .

وفي الخمسينات شنت في الولايات المتحدة حملة بصدد «تخلف» الولايات المتحدة المزعوم عن الاتحاد السوفييتي في انتاج القاذفات . ومع انه سرعان ما اعلن بعد ذلك ان هذه الحملة لم يكن لها اي اساس الا ان الولايات المتحدة تمكنت في خلال ذلك من تكوين اسطول من القاذفات الاستراتيجية ب - ٥٢ .

وفي مطلع الستينات بدأت في الولايات المتحدة حملة مشابهة بصدد «تخلفها» المزعوم في مجال الصواريخ . وسرعان ما جرى الاعتراف ايضا بأنه لا اساس لها من الصحة . ولكن هذه الحملة اتاحت للولايات المتحدة القيام بقفزة جديدة في سباق التسلح حيث تم خلالها صنع اكثر من الف صاروخ من الصواريخ الاستراتيجية

العابرة للمقارات ، كما تم تزويد اسطول كبير من الغواصات بالاسلحة الصاروخية .

وفي بداية السبعينات اتخذت واشنطن قرارا بتزويد الصواريخ برؤوس منفصلة ، الامر الذي زاد عدد الشحنات النووية عدة مرات .

وفي الثمانينات ، وتحت ستار حملة صاخبة حول «الخطر السوفييتي» ، سلكت الولايات المتحدة علنيا نهجا يهدف الى احراز تفوقها العسكرى على الاتحاد السوفييتي ، وتفوق حلف الناتو على منظمة معاهدة وارسو .

وأوصلت الادارة الامريكية وقائر نمو الميزانية الحربية في ظروف السلام الى ١٢-١٤٪ سنويا ومن المتوقع ان تبلغ المخصصات العسكرية في ميزانية الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٨٩ تريليونى دولار ، وهو مبلغ يوازي تقريبا ما انفقته وزارة الدفاع الامريكية في خلال ٣٥ سنة بعد الحرب .

واقرت الولايات المتحدة «برنامجا استراتيجيا شاملا لسنوات الثمانينات» ينص بالدرجة الاولى على تطوير سريع لانظمة جديدة من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية : كصواريخ «ام اكس» و«ميجيتمين» الباليستيكية العابرة للمقارات ، وغواصات ذرية حاملة لصواريخ ترايدنت ، وقاذفات «ب-١ ب» و«ستيلت» الاستراتيجية ، ومنظومة «شاتل» الفضائية المتعددة الاستخدامات ، والصواريخ المجهزة ذات المدى البعيد والتي تطلق من الجو والبحر والارض . وحسب ما ادلى به وزير الدفاع الامريكى يجرى حاليا اوسع تحديث للقوات البرية على مدى تاريخها وتزويدها بمعدات

قتالية جديدة . ويزداد تعداد القوات الاحتياطية ، كما  
يجرى تكوين احتياطيات من الاسلحة والمعدات القتالية  
سواء في القارة الامريكية ذاتها ، او في اراضى بلدان  
حلف الناتو الاخرى .

ويتلخص هدف هذا البرنامج الشامل لاعادة التسليح  
في ضمان الهيمنة العسكرية الامريكية على العالم ، الامر  
الذى سيتيح للولايات المتحدة ، حسب تصورات  
اوساطها العسكرية ان تقبل على القضاء على الاشتراكية  
كنظام اجتماعى ، وقمع حركات التحرر الوطنى ، وبسط  
السيطرة الامريكية على العالم وتسيير الامور فيه كما  
يروق للامبريالية الامريكية .

ان الاتحاد السوفييتى وسائر الدول الاشتراكية ، اذ  
تدرك مدى المخاطر التى تهدد بها السياسة العدوانية  
الامريكية قضية السلام العالمى تبذل كل ما بوسعها  
من اجل الحيلولة دون تصاعد خطر الحرب ووقف  
سباق التسليح والتوصل الى تقدم عملى على طريق تخفيض  
الاسلحة ، وبالدرجة الاولى الاسلحة النووية .

وتنادى الدول المشتركة فى معاهدة وارصو بتخفيض  
الاسلحة النووية الى حد جذرى وتقترح وقف انتاج  
الاسلحة النووية ، ثم القضاء تدريجيا على احتياطيات  
هذه الاسلحة عن طريق وضع برنامج لنزع السلاح  
النوى على مراحل .

واذ يتقدم الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية  
الاخرى باقتراحاتها هذه فانها تتوخى قبل كل شئ آخر  
ان تتجاوب هذه الاقتراحات مع مصالح ضمان السلام  
المتين والأمن لجميع الدول والشعوب وان تراعى حقوقها

ومصالحها المشروعة . وبهذا المعنى فان جميع هذه الاقتراحات واقعية وقابلة للتحقيق . ولكن يجب الاخذ بالاعتبار في الوقت ذاته ان بعض الحكومات كانت ، لهذه الاسباب او تلك ، غير مستعدة لقبول هذه الاقتراحات بحجمها الكامل في لحظة التقدم بها . وذلك امر طبيعي لان التوصل الى اتفاق في مثل هذه المسائل المعقدة يتطلب دراسة دقيقة لشروط ونتائج الاتفاقيات ، كما يتطلب قدرا معيناً من المرونة من جانب الدول المعنية والاستعداد للقبول بحلول الوسط . ولكن اذا لم تطرح اقتراحات محسوبة للمستقبل فان قضية نزع السلاح ستتجمد ولن ترى اي تقدم ، كما تشهد على ذلك الممارسة الدولية . فجميع المعاهدات والاتفاقيات السارية المفعول حالياً ، والتي تحد الى درجة ما من سباق التسلح ، كانت قد ولدت في الواقع كنتيجة عملية لاقتراحات اوسع ومحسوبة للمستقبل تقدمت بها الدول الاشتراكية . وهذا ما يؤكد مرة اخرى ان الاقتراحات البعيدة المدى التي يجري التقدم بها في مجال نزع السلاح ليست امراً طوباوياً ، بل هي مسرع للتقدم على طريق نزع السلاح .

ان الموقف الواقعي من حل قضايا نزع السلاح ، والذي يراعى في الوقت نفسه افاق المستقبل ، يجعل التدابير الملموسة التي اقترحتها الدول الاشتراكية في مجال وقف سباق التسلح برنامجاً شاملاً متكاملًا . وان جوهر الموقف السوفييتي لجلى الوضوح : فهو ينطلق من ان البشرية ليست محكوماً عليها بالهلاك . وانه يجب ويمكن وضع حد لسباق التسلح . ان البشرية لجديرة

بمصير افضل من ان تعيش في عالم تمزقه النزاعات وتنوء تحت وطأة الاسلحة الفتاكة .

ويجب ان يكون الهدف النهائي لجهود الدول في مجال نزع السلاح هو نزع السلاح الشامل والكامل تحت المراقبة الدولية الصارمة . ولكن وبعد التقييم الموضوعي للظروف الدولية القائمة ، وامكانيات ودرجة استعداد الشركاء للاتفاق ، فان الدول الاشتراكية ترى من غير الواقعي اليوم اثارة مسألة الاتفاق حول نزع السلاح بصورة شاملة تامة . ذلك ان بلوغ هذا الهدف يتطلب عملا تمهيديا طويلا نسبيا ويفترض تحقيق سلسلة كبيرة من التدابير في مجال وقف سباق التسلح وتخفيض الاسلحة ونزع السلاح .

في الظروف الملحوسة القائمة في العالم اليوم لا يمكن الشروع بالسير نحو نزع السلاح الشامل والكامل الا بشرط وقف سباق التسلح . وسعيا لتحقيق هذه المهمة حلا عمليا يتقدم الاتحاد السوفيتي على الدوام بمبادرات عملية يمكن ان يؤدي تحقيقها الى وقف سباق التسلح . وسيتيح قبل اي شيء اخر وقف انتاج تلك الاسلحة التي بمقدورها ان تجعل العملية لا تخضع لاية رقابة ولا مرد لها .

يقترح الاتحاد السوفيتي تجميد جميع الاسلحة النووية من الناحيتين الكمية والنوعية ، اي وقف الزيادة الكمية لجميع عناصر الاسلحة النووية ، وعدم توزيع انواع واطرزة جديدة من هذه الاسلحة ، مع تجميد جميع تجارب الذخائر النووية ، وكذلك وقف تجارب الانواع والاطرزة الجديدة لوسائل نقل الاسلحة النووية .

يعتقد الاتحاد السوفييتي بأن القارة الاوربية يجب ان تكون خالية من الاسلحة النووية سواء المتوسطة المدى منها ام التكتيكية . ويدعو الى تخفيض الوسائل النووية المتوسطة المدى في اوربا ثلاث مرات ، والامتناع عن نشر اطرزة جديدة من هذه الاسلحة هنا مستقبلا .

وتنص نظرية نزع السلاح السوفيتية على فرض رقابة دولية صارمة على تنفيذ الاجراءات في مجال نزع السلاح . فالعبر المبررة للتدخلات العسكرية والحروب العدوانية ضد الدولة السوفيتية ، وانتهاكات الالتزامات الرسمية المعطاة لها ، والتطبيق العملي «لسياسة من مواقع القوة» ضدها ، اظهرت للشعب السوفييتي بصورة واضحة ، وقاسية في بعض الاحيان ، انه لا يجوز الاقدام على ابرام معاهدات تمس امنه مباشرة دون اقامة رقابة صارمة على تنفيذ الاطراف المتعاقدة الاخرى لالتزاماتها المترتبة عليها في هذه المعاهدات .

في معرض الكلام عن جوهر الموقف السوفييتي من مسائل الرقابة تجدر الاشارة الى سمتين اساسيتين لهذا الموقف . اولا ، تفهم الرقابة على انها رقابة على تحقيق المعاهدات بشأن الحد من الاسلحة وتقليصها ، وليس كهدف بحد ذاته غير مرتبط بتدابير نزع السلاح . ويجب ان تكون هذه رقابة على نزع السلاح وليس «رقابة على الاسلحة» بصورة عامة . ويجب - ثانيا - ان تنسجم الرقابة مع حجم وطابع وخاصة تلك



التدابير في مضمار نزع السلاح التي اقيمت من اجلها الرقابة .

ان الموقف الذي يذود عنه الاتحاد السوفييتي بثبات من نزع السلاح يستجيب لمصالح الاغلبية الساحقة من دول وشعوب العالم . وتنحصر المهمة في العمل لتجسيد هذا الموقف ، المتفق عليه جماعيا ، في تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح . وهذا الامر يتطلب جهودا جاهدة بل يتطلب نضال مريرا .

تنطوي على خطر بالغ بالنسبة لقضية السلم ونزع السلاح القرارات التي اتخذها مجلس حلف الناتو فيما يتعلق بنشر صواريخ امريكية جديدة في اوربا . فتنفيذ هذه القرارات لايعنى مجرد زيادة لقدرة الغرب النووية . بل ويعنى بداية لشوط نوعي جديد من سباق التسلح مما يغير تغييرا ملموسا مجمل الوضع العسكري الاستراتيجي في العالم . وبذلك فان تنفيذ قرارات حلف الناتو يشكل خطرا شاملا على السلام العالمي . لان هذه المخططات ، بخرقها لتوازن القوى المعترف به في اوربا ، تخصص للقارة الاوربية دور المبادر المحتمل لاشعال نيران الكارثة النووية العالمية ، وتحكم بالتالي على شعوب اوربا بان تكون اولى ضحايا هذه الكارثة . ويعنى تنفيذ مخططات حلف الناتو تصعيدا حادا للخطر المحدق ببلدان اوربا الغربية التي تنشر في اراضيها هذه الاسلحة الصاروخية النووية ، ويعرض لخطر لايقبل عن ذلك جيرانها وحلفاءها .

ان تنفيذ مخططات نشر الاسلحة الصاروخية النووية المستحدثة في اوربا الغربية يستحث سباق

الاسلحة الى درجة كبيرة ، ولاسيما انواعها النووية .  
ويضطر الاتحاد السوفييتى وحلفاؤه الى اتخاذ اجراءات  
جوابية مماثلة لئلا يتاح للغرب وحلف الناتو جعل  
تفوقهما امرا واقعا .

ان الاتحاد السوفييتى على اهبة الاستعداد دائما  
وفى كل الظروف لضمان امنه القومى وامن اصدقائه  
وحلفائه . وهو قادر على ان يرد ردا لاثقا على أية  
محاولة لخرق التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم .

ولكن الاتحاد السوفييتى يرفض اعتماد مبدأ انتاج  
وتكديس اسلحة الابداء الشاملة ، اعتقادا منه ان طريقا  
كهذا لا يمكن ان يساعد فى حل اية قضية من القضايا  
المطروحة امام البشرية كالتنمية الاقتصادية للدول  
مثلا او حماية البيئة المحيطة ، او توفير الظروف  
الطبيعية لحياة البشر ، وتغذيتهم وصحتهم وتعليمهم .  
ان توفير الموارد المادية التى تبذر اليوم بلا  
جدوى على سباق التسلح ، والكشف عن طاقات الانسان  
الخلاقة التى لا تنضب هو السبيل العملى الوحيد الى توحيد  
البشرية ، وهو العامل الرئيسى الذى يجب ان يحدد  
سياسة الدول على تخوم القرنين العشرين والحادى  
والعشرين .

• • •

تتصف السنوات الاخيرة بالصراع الشديد بين  
اتجاهين فى السياسة العالمية فمن ناحية هناك النهج  
الرامى الى لجم سباق التسلح وتعزيز السلام وتثبيت

مكاسب الانفراج وحماية حقوق الشعوب في السيادة  
والحرية ، ومن جهة اخرى هناك النهج القائم على تقويض  
وتسعير سباق التسلح ، هناك سياسة الضغوط والتدخل  
في شؤون الآخرين وقمع النضال التحرري وازدياد  
ملحوظ لعدوانية الامبريالية ، والامبريالية الامريكية  
قبل غيرها . واذ يسير الحزب الشيوعى السوفييتى ،  
بحزم وثبات على النهج الاول متصديا بمثل هذا الثبات  
والحزم للنهج الثانى ، فهو يحل مهمة ثنائية الجانب .  
فلقد اشير في المؤتمر السادس والعشرين للحزب  
الشيوعى السوفييتى الى : «ان نضالنا في سبيل توطيد  
السلام وتثبيت مكاسب الانفراج الدولى هو بالدرجة  
الاولى نضال من اجل تأمين الظروف الخارجية اللازمة  
للشعب السوفييتى التى تتيح له حل المهمات البناءة  
التي تواجهه . وبذلك تحل ايضا قضية ذات طابع عالمى  
حقا . اذ انه لا توجد الآن مسألة اهم وألح في حياة اى  
شعب من مهمة صيانة السلام وتأمين اول حق من حقوق  
الانسان الا وهو حقه في الحياة» \* .

---

\* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى  
السوفييتى ، ص ٤-٥ .

## محتويات

- ١ - اسباب الحروب : المزعومة منها والحقيقية . . . ٣
- ٢ - الانتصار الاول لقضية تصفية الحروب . . . ٢٤
- ٣ - مبادئ التعايش السلمى فى ميثاق هيئة الامم المتحدة ٦٠
- ٤ - من اجل الانفراج وضد انبعاث روح « الحرب الباردة » ٧٤
- ٥ - التعايش السلمى ضرورة موضوعية . . . ٨٩
- ٦ - نزع السلاح : مثل اعلى للاشتراكيه . . . ١١٤

ان سلسلة «مكتبة المعارف السياسية» ، المعروضة  
على القراء ، تستهل بنشر كتب تتناول قضايا التطور  
الاجتماعى المعاصر . وتعالج كتب هذه السلسلة بطريقة  
يسهل فهمها مسائل البنية الاجتماعية للمجتمع وتعاقب  
التشكيلات الاجتماعية وخصائص تطور الثورة العلمية  
التكنيكية فى الظروف المعاصرة .

ويبحث المؤلفون جوانب عملية البناء الاشتراكى ،  
وميزات الاقتصاد ، والادارة العلمية ، وقضايا تطور  
الفرد فى ظل الاشتراكية ، الى جانب قضايا النضال من  
اجل السلام والتعايش السلمى .

وتصدر كتب هذه السلسلة بتعاقب معين من حيث  
مواضيعها وهى جديرة باهتمام كل من يرغب فى دراسة  
نظرية الماركسية اللينينية ومسائل ممارسة البناء  
الاشتراكى .

## الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا  
تفضلتم وابدئتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة  
الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ،  
واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ، ١٧  
موسكو - الاتحاد السوفييتى



كتب سلسلة «مكتبة المعارف السياسية»

- ١ . بليماك ، فولودين . كيف يتطور المجتمع .
- ٢ . لويانا . الشيوعية كتشكيكة اجتماعية اقتصادية .
- ٣ . باتالوف . النظرية اللينينية للثورة .
- ٤ . ترييلكوف . الازمة العامة للرأسمالية .
- ٥ . نيزنانوف . طرق الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .
- ٦ . بيروغوف . المنظومة الاشتراكية العالمية .
- ٧ . زونوف . التعاليم اللينينية حول ثورات التحرر الوطني وقضايا العصر .
- ٨ . سوباكين . الماركسية اللينينية حول مسائل الحرب والسلام .
- ٩ . مجموعة مؤلفين . الثورة العلمية التكنيكية بين الرأسمالية والاشتراكية ..
- ١٠ . فارلاموف . الادارة العلمية للمجتمع الاشتراكي .
- ١١ . سميرنوف . الفرد في ظل الاشتراكية .
- ١٢ . مقصودوف . الصراع الايديولوجي في العصر المعاصر .
- ١٣ . بافلنكو . العملية الثورية العالمية .
- ١٤ . غيليلوف . البرنامج اللينيني لحل مشاكل الاتحاد السوفييتي .

532

71



0572631